القضائية

السلطة القضائية
تقيم فعالية احتفالية
بالذكرى العاشرة لثورة
٢١ سبتمبر الخالدة

٢١ ربيع الأول ١٤٤٦هـ ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٤م

حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

عدد خاص بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر

افتتاحية العدد

القاضي / مجاهد احمد عبد الله*

نحتفي اليوم بالذكرى العاشرة لقيام ثورة الـ ٢١ من سبتمبر الثورة التي قامت لتصحيح مسار الثورات السابقة، باعتبارها ثورة مستقلة وطنية المنشأ والقيادة والقرار، هدفها الرئيس بناء الدولة اليمنية القائمة على الحرية واستقلال القرار الوطني.

وتبرز عظمة وأهمية ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م تبعاً لعظمة وأهمية أهدافها المتجسدة في التحرر من الهيمنة والتبعية والوصاية الخارجية، وبناء دولة يمنية قوية وعادلة وحرة تكرس مفهوم الشراكة الحقيقية، والحفاظ على سيادة اليمن والدفاع عنه، وحماية أراضيه وهو ما جعل قوى الاستكبار والهيمنة الدولية والإقليمية تحاول إجهاضها بشن حرب معادية وعدوانية بأوامر أمريكية منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥م ولمدة تسع سنوات.

ولم تكن السلطة القضائية بمنأى عن ذلك العدوان الذي استهدف القضاء ومنشآته، ونتج عنه استشهاد العشرات من القضاة والكادر الإداري المعاون وتدمير ٤٩ منشأة قضائية في مختلف المحافظات، كما استهدف العدوان بجرائمه كل ما له علاقة بالعدالة من وقف المرتبات وإحداث انقسام في الجهاز القضائي بهدف إيقاف الأجهزة القضائية عن القيام بواجبها الديني والوطني في تحقيق العدالة وإرساء دعائم الاستقرار المجتمعي، ومع ذلك فقد صمدت السلطة القضائية ومنتسبوها أمام ذلك العدوان وتحقق لها الاستقرار المؤسسي والبشري ورفدها بدماء جديدة بعدد من الدفع المتخرجة من المعهد العالي للقضاء.

وأمام ما تحقق خلال العشر السنوات من عمر الثورة الخالدة يحق لنا أن نحتفي بالانتصارات والإنجازات الوطنية سواء على صعيد ثبات الجبهة الاقتصادية والأمنية أو على صعيد التحول الاستراتيجي في التصنيع العسكري في الصناعات الصاروخية والطيران المسير الذي حقق معادلة عسكرية وجيواستراتيجية في مواجهة العدوان وفرض الحصار العسكري في البحر الأحمر والعربي على العدو الصهيوني ومجابهة العدو الأمريكي وحليفه البريطاني.

وها هي اليمن اليوم بفضل هذه الثورة وبفعل القيادة الثورية الحكيمة والشجاعة تتصدر الموقف العربي والإسلامي في الدفاع عن قضية الأمة المركزية - القضية الفلسطينية - وتخوض المواجهة العسكرية المباشرة والمفتوحة مع العدو الاسرائيلي والأمريكي وأحكمت الحصار البحري على العدو الصهيوني دعماً وانتصاراً للشعب الفلسطيني في غزة.

كما أن من ثمار هذه الثورة ما تحقق من إنجازات في مختلف المجالات السياسية والقضائية والأمنية والاقتصادية والتنموية ومحاربة الفساد لتتوج إنجازها بما تم من تحول وتغيير جذري بإشراف قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي يحفظه الله ورئيس المجلس السياسي الأعلى المشير مهدي محمد المشاط، والذي تم تدشينه بهيكلة الحكومة والوزارات إلى ١٩ وزارة ضمن برنامج الإصلاحات المالية والإدارية وخطة ترشيد هيكل الدولة.

كما أن ما تحقق في تفعيل أداء السلطة القضائية وتحديث وتطوير قانون السلطة القضائية من توفير المتطلبات الأساسية وبنية مؤسسية في أتمتة جزء من أعمالها والربط الشبكي للنيابات والمحاكم قد عزز من أداء السلطة القضائية لدورها في تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون على مدى ١٠ سنوات، شمل ذلك تحديث وتطوير قانون السلطة القضائية، بتعديلات قانونية مفصلية تهدف إلى فاعلية مجلس القضاء الأعلى، وهيئة التفتيش القضائي وتعزيز الإصلاحات القضائية، ورفد القضاء بالكادر القضائي والإداري المؤهل، وتطوير الإدارة القضائية إدارياً وفنياً وتقنياً، وتعزيز فاعلية الرقابة على أعوان القضاء، توجت مؤخراً بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، وسينبع ذلك إصلاحات قادمة في البنية المؤسسية والبنية التحتية ومختلف الجوانب القضائية والفنية والتقنية وتطوير الإدارة والنظام القضائي الالكتروني والتوثيق الالكتروني، وإصلاح وتطوير التوثيق والسجل العقاري، وتعزيز الموثوقية فيه والحد من أوجه الاختلالات فيه، لتسهيل وتبسيط إجراءات التوثيق للمواطن والجهات الحكومية، ومتطلبات الإصلاحات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وخلق بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والأمن المجتمعي والموثوقية في أجهزة ومؤسسات الدولة

*وزير العدل وحقوق الإنسان

في خطابه بمناسبة حلول العيد العاشر لثورة الـ ٢١ من سبتمبر المباركة

السيد عبد الملك الحوثي :
ثورة الـ ٢١ من سبتمبر راسخة مهما كان حجم المؤامرات والحروب والاستهداف

في خطابه بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ من سبتمبر المجيدة

الرئيس المشاط يحذر من مراهنة البعض على إبقاء حالة اللاسلم واللاحرب ويؤكد أن الشعب اليمني سينتزع حقوقه بالقوة المشروعة

خلال عشر سنوات من عمر الثورة

مجلس القضاء يعد (١٩) مشروع قانون ولائحة تنظيمية ، أقر منها (١٧) مشروع قانون ولائحة تركزت حول إعادة النظر في البنية القانونية المرتبطة بأعمال السلطة القضائية

المحكمة العليا تنجز (٥,٥٠٦) طعون جزائية من إجمالي (٦,٢٥٦) طعناً جزائيا وتفصل في (٧,٤٢٦) طعنا مدنيا من إجمالي (١٥,٠٦٣) قضية متراكمة

وزارة العدل تركب (٤٩) منظومات طاقة شمسية و(٧) سيرفر حديثة لمركز معلومات القضاء و(٢٠١) منظومة رقابة مرئية للديوان العام والمحاكم وتربط (٢٠٢) محكمة وشعبة ابتدائية واستئنافية شبكيا بالنظام القضائي

المعهد العالي للقضاء يرفد السلطة القضائية بـ (١٠٣٦) خريجا بمؤهل ماجستير في العلوم الشرعية والقانونية و(٤٣٦) بمؤهل دبلوم عالي الجنائية

هيئة التفتيش القضائي تستهدف (٢٢٠) محكمة وشعبة استئنافية بالتفتيش المفاجئ في جميع المحافظات المحررة وتستقبل (٩٥٩) تقريراً ومحاكم الجمهورية تنهي (٧٧٩,٦٦١) قضية من إجمالي (٨٩٥,٠٣٤) قضية واردة ومرحلة من سابق

النيابة العامة تقيد (٨,١١١) بلاغاً لوقائع جرائم العدوان وتتصرف في (٣٥٦,٣٣٩) قضية من اجمالي (٤٠٦,٩١٣) قضية وردت اليها خلال عشر سنوات من عمر الثورة

القضائية
عدد خاص- بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر
21 سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

في خطابه السياسي بمناسبة العيد العاشر لثورة ٢١ سبتمبر

الرئيس المشاط: يحذر من مراهنة البعض على إبقاء حالة اللاسلم واللا حرب ويؤكد أن الشعب اليمني سينتزع حقوقه بالقوة المشروعة

القضائية - سبأ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين؛ وارضَ اللهم عن صحابته المنتجبين، وبعد:

باسمي ونيابة عن زملائي في المجلس السياسي الأعلى أبارك لشعبنا اليمني العزيز احتفالاته الوطنية بمناسبة الذكرى العاشرة لقيام ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر المجيدة، وبالمناسبة نفسها أهنئ قائد الثورة المباركة، السيّد عبد الملك بدر الدين الحوثي -حفظه الله-، كما أجدها فرصة لأتقدم بخالص التهاني والتبريكات إلى أبطالنا المرابطين في جبهات الشرف والدفاع عن كرامة الشعب العزيز وحمى الوطن الغالي في سهوله وبحاره، وهي أيضا موصولةٌ لكل المخلصين في مختلف ميادين الجهاد الواسعة، ولكل الشرفاء والأحرار في عموم الداخل والخارج.

أيها الشعب اليمني العزيز:

تحل علينا -هذا العام- الذكرى العاشرة لثورة ٢١ من سبتمبر المجيدة، واليمن يقوم بواجبه الديني والمبدئي في مساندة الشعب الفلسطيني المظلوم في معركة "الفتح الموعود والجهاد المقدس"، على مدى أكثر من عشرة أشهر.

لقد كانت القضية الفلسطينية حاضرة بأولويتها في ثورة ٢١ سبتمبر منذ الوهلة الأولى لانطلاقها؛ باعتبارها القضية المركزية والمظلومية الأكبر، التي تتفرع عنها كل المظالم في منطقتنا وعالمنا الإسلامي، وقد حافظت الثورة على موقفها المبدئي والديني بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وعمَّدته بالدماء والمواقف الخالدة، ومنعت الملاحة الإسرائيلية من المرور في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وصولاً إلى المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، وسخَّرت كل إمكاناتها لمناصرة الشعب الفلسطيني، التي كان آخرها عملية إطلاق صاروخ فلسطين ٢ الفرط الصوتي على ما يسمى "تل أبيب"؛ نصرة لإخواننا في فلسطين وقطاع غزة، ولولا هذه الثورة لكان التطبيع مع كيان العدو الإسرائيلي أعلن من اليمن، استجابة للتوجيهات الأمريكية.

أيها الإخوة والأخوات:

إن احتفاءنا بثورة الحادي والعشرين من سبتمبر المجيدة ليس عملاً ترفياً، وإنما هو تتويج سنوي لثورة شعبية بامتياز، يمنية الهوى والهوية، صنعها الشعب اليمني بكل فئاته وأطيافه، وحققت إنجازاً لكل الشعب، ولم تقص أو تستأثر أو تستبد لبعض شعبها على البعض الآخر.. ثورة أوقفت انهيار الأوضاع العامة في البلاد، وأفشلت مشروع تمزيق وتفكيك وحدة اليمن، وضرب كيان دولته الوطنية، ووضعت حداً فاصلاً للتدخلات الخارجية في شؤون البلاد الداخلية، واستعادة السيادة الوطنية، وحررت القرار الوطني من الارتهان للقوى الخارجية المتحالفة والحامية لقوى الفساد والإجرام.

وفي مناسبة كهذه، لعل من الأهمية بمكان أن نستذَكرَ طَبيعة الظرف الذيَ نشأَت فيه ثورة ٢١ من سبتمبر لكي تعرف الأجيال أن هذه الثورة لم تكن عملاً ترفياً، ولم تكن صراعا على السلطة، بل كانت ضرورة شعبية ومطلباً وطنياً ملحاً فرضته المعاناة التي تجرعها الشعب اليمني على مختلف المستويات.

أيها الاخوة والأخوات:

لقد جاءت هذه الثورة المجيدة من صميم الحاجة اليمنية لوقف العبث الممتد عبر السنين الطوال، ومن عمق الحاجة الماسة لإعادة الاعتبار للثورات اليمنية سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر؛ بعد أن تعرضت للعزل الممنهج عن واقع الحياة، وبعد أن استمرت قوى العمالة والارتهان لعقود طويلة وهي تمارس العبث والفساد، ورهنت قرار اليمن للخارج، وفشلت في بناء الدولة اليمنية المنشودة منذ قيام الجمهورية اليمنية وحوَّلتها إلى دولة هشة ظلت كل تقارير العالم تصفها وتصنفها ضمن الدول الأكثر فساداً وفقراً وتخلفاً، وجعلت من يمن الحضارة حديقة خلفية لكيانات طارئة على التاريخ.

ولا يزال اليمنيون جميعاً يتذكرون أحوال البلاد ما قبل قيام ثورة الـ٢١ من سبتمبر المباركة، حيث شهدت كافة مناحي الحياة تدهوراً ممنهجاً بإشراف خارجي وتنفيذ أيادٍ يمنية -مع الأسف- بهدف تدمير مقومات وأركان الدولة، وفرض نظام صوري منزوع السيادة خاضع لحكم السفارات ليس في قاموسه أي خطوط حمراء، فأصبح البلد مستباحا على كل المستويات، وقام أعداء اليمن بقيادة أمريكا بهيكلة الجيش وتدمير أسلحته الإستراتيجية، واستهدافه بضربات غادرة وتفجيرات دامية، فذُبح الضباط على جوانب الطرقات، وفجر الانتحاريون أنفسهم وسط العروض العسكرية، وأمام بوابات الكليات، وأسقطت الطائرات.. وتوالت تلك الضربات حتى صارت الجماعات التكفيرية تسيطر على المدن وأجزاء كبيرة من بعض المحافظات، وصارت الاغتيالات أحداثاً يومية روتينية، وأصبحت أصوات الانفجارات التكفيرية حدثا لا يثير استنكار أحد.

وما جاءت به ثورة ٢١ سبتمبر أنها فضحت ذلك التخادم القائم بين ثالوث المؤامرة المتمثل بـ"النفوذ الخارجي الأمريكي، وأدواته في السلطة، والجماعات التكفيرية"، وطهرت البلاد من رجسهم وعبثهم، وأعادت الأمن والأمان إلى ربوع البلاد، وبات بإمكان الشعب -بفضل الله وعونه- أن يحتفل بالملايين دون أن يتعرض لأي خطر أمني، وما كان ذلك ليتم لولا ثورة ٢١ سبتمبر المباركة.

لقد كان اليمن تحت الانتداب الخارجي بشكل غير معلن تحكمه وتتحكم به سفارات الدول النافذة، وفي مقدمتها السفارة الأمريكية، التي بات لها مكاتب خاصة في رئاسة الوزراء، وفي مقرات بعض الأجهزة والوزارات في الحكومة اليمنية؛ تقوم من خلالها بالإشراف المباشر على خطط وبرامج واجتماعات الحكومة لضمان سيرها وفق المخطط الأمريكي.

وفي ظل ذلك الواقع السيئ وتفاقم الوضع على كل المستويات، وانكشاف معالم المؤامرة أكثر وأكثر، وإدراك كل ذي عقل سليم أن هناك مخططا خطيرا يُراد لليمن واليمنيين كان لا بُد من فعل شعبي عارم يوقف حالة الاستباحة والارتهان للخارج، ويستعيد القرار الوطني، ويصون الدولة ومؤسساتها، ويحمي الشعب من عبث العابثين، وتلك هي الصورة المصغرة لظروف الواقع التي جاءت منه ثورة ٢١ من سبتمبر المجيدة.

أيها الإخوة والأخوات:

لقد تميّزت ثورة الـ٢١ من سبتمبر بخصائص فريدة تجعلها من أكثر الثورات نموذجية وفرادة، فلم تكن انقلابا عسكريا، ولا انشقاقا من نظام قائم، ولا صنيعة أقبية السفارات، بل كانت تحركا شعبيا خالصا تميّز باستقلاليته الكاملة ووضوح الرؤية ومشروعية الهدف (سيادة دولة، وكرامة مواطن، واستقلال بلد)، فجسدت بخطواتها وتحركها وحدة الموقف بين كافة أطياف الشعب، والقضية العادلة

والمحقة، والتحرك المسؤول والجاد والمنضبط، والرؤية الوطنية الواضحة، والقيادة الحكيمة والشجاعة، وكل تلك الخصائص مجتمعة أدت إلى سقوط قلاع العمالة في زمن قياسي وبأقل تكاليف ممكنة.

وبعد انتصارها، أعلت الثورة من القيم الإنسانية والوطنية، فلم تنصب المشانق للخصوم، ولم تصدر الأحكام العرفية، بل مدت لهم يد السلم والشراكة بما يضمن الوفاق الوطني وتغليب مصلحة الوطن، وقال قائد الثورة -في تلك اللحظة المفصلية من عمر البلد- "فليكن ٢١ سبتمبر يوماً نطوي به كل الماضي الأليم، ونبدأ صفحة جديدة عنوانها عزة واستقلال ونهضة البلد".

ولأن أخلاق الثورة كانت درعها الحصين، ولأن وعي الشعب كان الحارس الأمين، فقد أفشل صانعها -وهو الشعب- كل مؤامرات القوى الخارجية، وقوى العمالة في الداخل.

أيها الأخوة والأخوات، يا أبناء وجماهير الشعب اليمني العزيز:

إن ثورتكم المباركة تمثل اليوم الرافعة الوطنية لكل طموحات وآمال شعبكم، ولقد أثبتت الأيام نقاءها وصفاءها وصلابتها وقوة وعيها وإبصارها، وكلما قالته الثورة في خطاباتها من تشخيصات للواقع ومن استشراف للمستقبل ها هي الأحداث والوقائع والمستجدات تؤكدها وتثبتها يوما بعد يوم.

ويحق لأبناء شعبنا اليوم الاعتزاز بكل البطولات والنضالات، التي حولت اليمن من دولة على حافة الانهيار إلى نموذج لرفض الهيمنة والاستكبار، وقدرة الشعوب على الانتصار؛ إذا تحققت النوايا الصادقة والإرادة الوطنية الجامعة.

وأبَشر أبناء شعبنا -في الذكرى العاشرة لثورتهم المجيدة- بأن الثورة اليوم بدأت عهدا جديدا عنوانه التغيير والبناء والنماء، وأن الثورة قد وصلت -بفضل الله- إلى مستوى من القوة التي تستطيع بها أن تحمي اليمن وثرواته، واستعادة حقوق شعبه، وستواصل جهودها نحو تحرير ما تبقى من أرض محتلة.

وفي هذا السياق، أتقدم بالشكر لكل من كتب وألف عن ثورة ٢١ سبتمبر، وأوجّه الحكومة برعاية الكُتاب والمبدعين؛ والدفع بهم للكتابة عن هذه الثورة، وتخليدها للأجيال القادمة.

وفي هذه الذكرى، نؤكد على ما يلي:

أولاً: نجدد التهنئة والتبريك لأبناء شعبنا بأعياده الوطنية، ونهيب بالجميع بأهمية توحيد الصف، وحماية الجبهة الداخلية، ومضاعفة الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبناء الدولة العادلة، التي تلبي تطلعات اليمنيين جميعاً.

ثانياً: إن مسار التغيير والبناء في الجانب الحكومي والقضائي هو استكمال لمبادئ وأهداف ثورة ٢١ من سبتمبر، التي حاول العدوان إعاقتها طوال عشر سنوات، وسيكون هذا المسار متواصلا حتى يلمس أبناء شعبنا العزيز نتائجه المنشودة.

ثانيا: أحيي القوات المسلحة والأمن على جهودهم المباركة في الدفاع عن البلد، والحفاظ على أمنه واستقراره، وأبارك للقوة الصاروخية نجاحها بضرب هدف عسكري في ما يسمى "تل أبيب" بصاروخ "فلسطين ٢" الباليستي الفرط صوتي، الذي تجاوز واخترق كل أحزمة الحماية الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية المتعددة والمتنوعة، والأيام القادمة مليئة بالمفاجآت..

ونؤكد أن عملياتنا مستمرة طالما استمر العدوان والحصار على غزة، كما نؤكد على موقفنا الثابت والمبدئي إلى جانب الشعب الفلسطيني المظلوم حتى تطهير فلسطين المحتلة من الاحتلال الصهيوني.

ثالثاً: أحيي الشعب اليمني على مواقفه المشرفة والمتميزة على مستوى العالم؛ مناصرة للشعب الفلسطيني المظلوم، وخروجه المليوني المستمر منذ بداية معركة "طوفان الأقصى".. آملاً من شعبنا العزيز الاستمرار في خروجه المتميز؛ نصرة للشعب الفلسطيني حتى إيقاف العدوان، وإنهاء الحصار على غزة.

رابعاً: نؤكد حرصنا الكامل على تحقيق السلام العادل والمشرف لما فيه من مصلحة الجميع، وأدعو قيادة العدوان في الجانب الآخر إلى إيقاف هذا العدوان العبثي بعد أن تبين بشكل قاطع استحالة تحقيق أهدافه، وأصبح الحل الوحيد هو الإقدام بنوايا صادقة إلى تحقيق السلام المنشود، ورفع الحصار، وتلبية استحقاقات السلام، من دفع مرتبات اليمنيين من ثرواتهم الوطنية، وفتح مطارات اليمن وموانئه بشكل كامل، والإفراج عن جميع الأسرى، ودفع التعويضات، وجبر الضرر، والانسحاب الكامل من الجمهورية اليمنية من قبل القوى الأجنبية كافة.

خامساً: نَحذّر من مغبة الحسابات الخاطئة ومراهنة البعض على احتمالات إبقاء حالة اللا سلم واللا حرب، واستمرار التوجهات العدائية ضد الشعب اليمني، وتشديد الحصار عليه، وتجويعه وإفقاره، وعرقلة صرف مرتباته، فلن يطول صبرُ شعبنا، وسيضطر إلى انتزاع حقوقه بالقوة المشروعة، ونحن بعون الله نمتلك أسباب الردع المناسبة لتحقيق ذلك.

سادساً: لا ننسى عوائل الشهداء والجرحى والأسرى، فلهم منا عظيم التحية، وهم الذين بذلوا الغالي والنفيس، وقدموا فلذات أكبادهم من أجل عزة ورفعة اليمن.. مؤكدين لهم اهتمام الدولة بشؤونهم، وأنهم محل الاهتمام والرعاية، وأن على المؤسسات المعنية بهم أن تحرص على القيام بالمسؤولية على أكمل وجه.

سابعاً: ندين الاعتداء اللاأخلاقي الذي ارتكبه العدو الصهيوني الغاشم في مجزرتي الثلاثاء والأربعاء بحق إخواننا في لبنان، ونعلن تضامننا الكامل معهم، وحقهم في الرد بالطريقة التي يرونها.

ثامناً: وجهنا بإلغاء الفعالية المركزية الكبرى بمناسبة العيد العاشر لثورة ٢١ من سبتمبر المجيدة، الذي عادة تقيمه القوات المسلحة والأمن في العاصمة صنعاء؛ تضامناً مع ما يجري لإخواننا في غزة.

أخيراً: ستظل مقدرات القوات المسلحة والأمن "الصاروخية والبحرية والطيران المسيّر" مستمرة في مساندة أهلنا في غزة حتى وقف العدوان ورفع الحصار، ولن يثنينا عن هذا القرار أي قوة في هذا العالم مهما كان الثمن، ومهما كانت التحديات.

تحيا الجمهورية اليمنية
المجد والخلود للشهداء - الشفاء للجرحى - الحرية للأسرى
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القضائية
عدد خاص- بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

السلطة القضائية تحتفل بالعيد العاشر لثورة الـ ٢١ من سبتمبر المجيدة

القضائية-صنعاء:

أقيمت في صنعاء، الفعالية المركزية للسلطة القضائية احتفالاً بالعيد العاشر لثورة الـ ٢١ من سبتمبر المجيدة.

وفي الحفل، ألقى عضو المجلس السياسي الأعلى، الدكتور عبد العزيز بن حبتور، كلمة أشار فيها إلى أهمية ودور السلطة القضائية في تحقيق ما يصبو إليه المجتمع من عدالة وتطبيق وإنفاذ للقانون، في ظل ثورة الـ ٢١ من سبتمبر.

ولفت إلى المكتسبات التي تحققت للوطن -خلال عشر سنوات من عمر الثورة- بالرغم من كل الانتقادات والتشكيك، وما واجهته من عداء خارجي، حيث حافظت على الوحدة اليمنية، والقانون، والمؤسسات، وعلى دماء اليمنيين، وحتى الخصوم استوعبتهم، إلى جانب ترسيخ ثقافة التسامح، واستعادت الحرية واستقلال القرار السياسي.

وأكد عضو المجلس السياسي «بن حبتور» أن موقف اليمن الداعم لفلسطين ليس ترفا، ولا مزايدة، بل واجب ديني وعروبي وإسلامي مقدّس، في حين تتصل الكثير من قادة الدول العربية عن هذا الواجب في موقف مخز ومذل.

من جهته، قال رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين، إن «العيد العاشر لثورة ٢١ سبتمبر المجيدة يأتي وهي شامخة شموخ جبال اليمن الراسية، ماضية في تحقيق أهدافها، وتلبية تطلعات الشعب اليمني الكريم في الحرية والانعتاق من مشاريع الوصاية والهيمنة الأجنبية».

وأشار إلى أن القيادة الثورية والسياسية ماضية بثبات في تحقيق أهداف ثورة الـ ٢١ سبتمبر، لافتا إلى موقفها في القيام بالواجب الديني والوطني والقومي والإنساني في الدفاع عن الشعب الفلسطيني؛ الذي يتعرض في غزة لأبشع حرب إبادة عرفها التاريخ البشري.

وأكد أن إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى جاء لتطوير القضاء، وتحديث وسائله وأدواته، بما يكفل تحقيق العدالة الناجزة، وتوفير متطلبات ومقتضيات المحاكمة العادلة، وتبسيط إجراءات التقاضي، ومعالجة أسباب ومسببات ظاهرة إطالة إجراءات التقاضي وتعقيدها، حيث ظل القضاء في اليمن يرزح تحت وطأتها طويلا.

وأوضح أن مجلس القضاء الأعلى ملتزم بتطبيق أحكام الدستور والقانون، والحرص على استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة، وتمكين المحامين من أداء واجباتهم القانونية، والدفاع عن موكليهم؛ بما يحقق الانسجام بين جناحي العدالة (القضاة والمحامين)؛ لتطبيق العدالة؛ حتى يلامس المجتمع دور القضاء وفاعليته.

وفي الحفل، الذي حضره رئيس المحكمة العليا القاضي عبدالصمد المتوكل، ووزير العدل وحقوق الإنسان القاضي مجاهد أحمد عبد الله، وأمين عام مجلس القضاء الأعلى القاضي هاشم أحمد عقبات، رحَّب النائب العام، القاضي عبد السلام حسن الحوثي، بالحضور الكبير للاحتفال المركزي للسلطة القضائية بالعيد العاشر لثورة الـ ٢١ من سبتمبر المجيدة.

وأشار إلى المكتسبات التي تحققت للوطن في ظل ثورة الـ ٢١ من سبتمبر المجيدة في مختلف الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والقضائية، رغم ما واجهته من المؤامرات الخارجية، التي تم إحباطها وإفشال مشاريعها بحنكة قائدها؛ السيّد عبد الملك بن بدر الدين الحوثي، وكل الشرفاء في هذا الوطن الغالي.

وحث النائب العام القضاة في المحاكم والنيابات على مضاعفة الجهود، والعمل بوتيرة عالية، وتيسير إجراءات التقاضي والمعاملات للمواطنين، والالتزام بالوقت والدوام، وانتظام الجلسات بما يلبِّي العدالة الناجزة، وحماية الحقوق والحريات.

إلى ذلك، تحدث رئيس هيئة التفتيش القضائي، القاضي الدكتور مروان المحاقري، بكلمة أكد -من خلالها- أن في عشر سنوات من عمر الثورة اليمنية (٢١ سبتمبر) تحقق الكثير للوطن من الانتصارات، بالرغم من العدوان، ومخالفته لكل قواعد القانون الدولي الإنساني.

وأشار إلى أهداف ثورة ٢١ سبتمبر في الحفاظ على الهوية الإيمانية، واستعادة استقلالية القرار، ومنع التدخل والوصاية الخارجية، والوقوف إلى جانب المستضعفين في فلسطين، ورفع راية الجهاد ضد أعداء الأمة الإسلامية.

وأكد أن السلطة القضائية، إلى جانب الشعب وسلطاته وقواته العسكرية والأمنية، ملتزمة بالحفاظ على أهداف ثورة ٢١ سبتمبر، وستضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار وتطور هذا الوطن.

ولفت إلى أن ثورة ٢١ سبتمبر بنت جيشا قويا بعقيدة إيمانية راسخة، وحررت اليمن من التبعية والوصاية، وواجهت كل المؤامرات، فهي ثورة شعبية بامتياز حافظت على مؤسسات الدولة من الانهيار، وهي نتاج لمعاناة حقيقية لكل أبناء الشعب، وأنقذت البلاد من الاحتلال والتقسيم.

وألقيت في الحفل قصيدة للشاعر القاضي عبد الوهاب الشيخ؛ نالت استحسان الحاضرين.

حضر الفعالية عضوا مجلس القضاء الأعلى، القاضي العلامة علوي بن سهل والقاضي أحمد العزاني، وعميد المعهد العالي للقضاء الدكتور القاضي محمد الشامي، ونائب وزير العدل وحقوق الإنسان القاضي إبراهيم الشامي، والمحامي العام الأول القاضي عباس الجرافي، ومحامي عام الأموال العامة القاضي علي المتوكل، والقائم بأعمال رئيس محكمة استئناف الأمانة القاضي طه عقبة، ونواب ورؤساء دوائر وقضاة ووكلاء وأعضاء النيابة، وموظفو مجلس القضاء ووزارة العدل والمحكمة العليا ومكتب النائب العام وهيئة التفتيش القضائي.

المحكمة العليا صمام أمان العدالة وإنفاذ القانون

تقرير: وليد العمري

تعتبر المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية في الجمهورية اليمنية وفقاً لنص المادة رقم (١٥٣) من دستور الجمهورية اليمنية النافذ ويقع على عاتقها إنجاز الكثير من المهام القضائية التي تمثل الركيزة الرئيسية في بنية تكوين الدولة ونظامها السياسي والقانوني لما يقع على عاتقها من المهام والاختصاصات القضائية والدستورية.

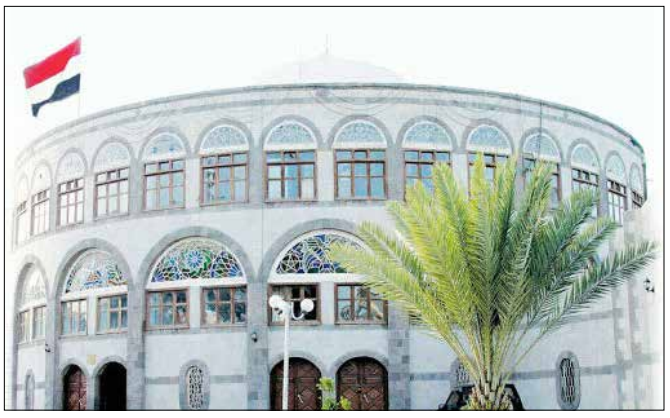

مهام واختصاصات دستورية وقانونية:

تمارس المحكمة العليا على وجه الخصوص في مجال القضاء المهام التالية:

– الفصل في الدعاوى والدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.

– الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء.

– التحقيق وإبداء الرأي في صحة الطعون المحالة إليها من مجلس النواب والمتعلقة بصحة عضوية أي من أعضائه.

– الفصل في الطعون وفي الأحكام النهائية وذلك في القضايا المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية والمنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية وفقاً للقانون.

– محاكمة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وفقاً للقانون.

كما تختص المحكمة العليا إلى جانب ما ذكر في الدستور وفقاً لنص المادة (١٢) من قانون السلطة القضائية:

– الرقابة على جميع المحاكم في الجمهورية.

– الفصل بطريق النقض في الأحكام النهائية في الجرائم العسكرية.

– محاكمة شاغلي وظائف السلطات العليا مع مراعاة ما نص عليه الدستور.

الفصل في الطعون والدعاوى والطلبات:

برغم كل الظروف والأوضاع التي تعيشها بلادنا خاصة بعد العدوان الإجرامي الدولي الغاشم وما يمارسه من حصار إجرامي على هذا الشعب وهذا الوطن بعد قيام ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة، إلا أن المحكمة العليا باعتبارها إحدى أهم الهيئات القضائية وبفضل ثبات وصمود الكادر القضائي والإدارية العامل فيها في مواصلة قيامهم بالمهام والواجبات التي تقع على عاتق هذه المحكمة بوتيرة عالية ودون توقف منذ بدء العدوان الغاشم على اليمن في ٢٦ مارس ٢٠١٥م.

حيث تم الفصل في الطعون والدعاوى والطلبات المرفوعة أمام المحكمة العليا وفقاً للخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية التي تم إعدادها من قبل المحكمة واعتمادها من مجلس القضاء الأعلى، حيث قامت المحكمة خلال عشر سنوات من عمر ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة حتى الآن بما يلي:

• إنجاز الطعون المتراكمة في القضايا الجزائية والفصل فيها، حيث أصبحت فترة الإنجاز حالياً لا تتعدى أربعة إلى سته أشهر من تاريخ ورودها إلى المحكمة، حيث تم الفصل في عدد (٥,٥٠٦) طعون جزائية من إجمالي الطعون الجزائية الواردة وعددها (٦,٢٥٦) طعناً والمتبقي عدد (٩٠٦) طعون جار العمل على إنجازها.

• جار العمل على إنجاز التراكم في القضايا المدنية التي بلغ إجمالي عدد الطعون الواردة للمحكمة (١٥,٠٦٣) طعناً تم الفصل في عدد (٧,٤٢٦) طعناً والمتبقي منها عدد (٧,٩٢٤) طعناً، وكذلك الحال بالنسبة للقضايا الشخصية التي بلغ إجمالي القضايا الواردة للمحكمة (٥,١٨١) طعناً تم إنجاز عدد (٤,٣٠٤) طعون والمتبقي منها عدد (١,١٥٩) طعناً.

• بالنسبة للقضايا الواردة للدوائر الدستورية والتجارية والإدارية والعسكرية وهيئات إعادة النظر ودعاوى الانعدام ودعاوى المخاصمة والطلبات المصاحبة للقضايا سواء بعد ورودها للمحكمة أو بعد إصدار أحكام فيها فيتم الفصل فيها أولاً بأول.

وقد بلغ إجمالي عدد الطعون الواردة إلى المحكمة العليا خلال الفترة ١٤٣٦/٦/٦هـ وحتى ١٤٤٥/١٢/٣٠هـ (٢٩,١٣١) طعناً، تم إنجاز عدد (١٩,٠٣٤) طعناً، والمتبقي منها عدد (١٠,٨٨٣) طعناً، العمل جار على إنجازها، حيث بلغت نسبة الإنجاز التراكمية خلال السنوات العشر (٦٥٪).

الرقابة القضائية للمحكمة العليا على محاكم الدرجة الأولى والثانية:

تقوم المحكمة العليا وفقاً للاختصاصات والمهام المنوطة بها بالرقابة على محاكم الدرجة الأولى والثانية، وذلك من خلال:

• الفصل في الطعون ودراسة الأحكام المطعون فيها وبيان أوجه القصور والاختلالات التي شابتها، وإصدار قرارات بالإعادة لاستيفاء القصور أو تصحيح الخلل.

• إنشاء قسم متخصص بالرقابة القضائية في المكتب الفني بالمحكمة.

• إصدار عدد (٣٦) منشوراً وتعميماً قضائياً بهدف توحيد الإجراءات القانونية لدى جميع المحاكم وتفسير بعض النصوص القانونية الملتبس بها.

المحكمة العليا وتنفيذ مخرجات المصفوفة التنفيذية للرؤية الوطنية:

منذ صدور الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة التي دعا إليها الرئيس الشهيد/ صالح علي الصماد رضوان الله عليه وبناءً على ما ورد في المصفوفة التنفيذية للرؤية الوطنية عملت المحكمة العليا على تجسيد ما ورد في تلك المصفوفة سعياً لتجسيد الرؤية واقعاً، حيث عملت على:

• إصدار الأمر الإداري رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠م بتشكيل لجنة لتحديث اللائحة التنظيمية للمحكمة العليا وقد تم الرفع بمشروع تحديث اللائحة إلى مجلس القضاء الأعلى.

• إصدار الأمر الإداري رقم (٥) لسنة ٢٠٢١م بتشكيل لجنة لتحديث لائحة الجزاءات والمخالفات التأديبية لموظفي المحكمة، وقد تم إصدار اللائحة بعد التحديث بقرار رئيس المحكمة العليا رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢١م.

• إصدار الأمر الإداري رقم (٩) لسنة ٢٠٢١م بتشكيل لجنة لتحديث قرار التقسيمات الفرعية للإدارات العامة بالأمانة العامة للمحكمة، والعمل جار على ذلك حتى يتم إصدار اللائحة التنظيمية للمحكمة العليا.

• إصدار الأمر الإداري رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١م بتشكيل لجنة لتحديث الدليل الإرشادي لحركة الطعون المرفوعة أمام المحكمة العليا، وتم إصدار الدليل الإرشادي بقرار رئيس المحكمة العليا رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٢م.

• المشاركة في تعديل عدد من القوانين واللوائح.

• المشاركة في المؤتمر الوطني الأول للأمن السيبراني المنعقد بصنعاء يونيو ٢٠٢١م برعاية الاتصالات وتقنية المعلومات.

• المشاركة في إعداد مشروع تحديث اللائحة الصحية لمنتسبي السلطة القضائية.

• المشاركة في الدورات التدريبية في التخطيط القومي الاستراتيجي والتخطيط التشاركي للرؤية الوطنية.

• إصدار الأمر الإداري رقم (٥) لسنة ١٤٤٤هـ بتشكيل لجنة لإعداد المعايير اللازمة لمعالجة كافة القضايا المتأخرة وإنجاز الطعون المرحلة إلى العام ١٤٤٤هـ في المحكمة العليا.

• إصدار الأمر الإداري رقم (٩) لسنة ١٤٤٤هـ بتشكيل لجنة للأرشفة الإلكترونية لملفات المحكمة العليا وتحديث قاعدة البيانات.

• إصدار الأمر الإداري رقم (١) لسنة ١٤٤٥هـ بتشكيل لجنة لتغليف وأرشفة القرارات الصادرة عن المحكمة العليا من العام ٢٠١٤م حتى العام ٢٠٢٢م.

• تم عقد دورات تدريبية لموظفي المحكمة العليا الأولى بعنوان: (مهارات السكرتارية والأرشفة الإلكترونية ونظام المعاملات) والثانية بعنوان: (رفع مستوى أداء أمانات السر والإدارات المختصة في الشئون القضائية).

• تعقد المحكمة لقاءات دورية سنوية لجميع قضاة المحكمة لحثهم على الإنجاز والالتزام بالدوام الرسمي، والتقيد بالقوانين والتحري والتفاعل الجاد لتنفيذ المصفوفة التنفيذية للرؤية الوطنية.

الأنظمة الإلكترونية في إطار أتمتة أعمال المحكمة العليا:

حيث عملت المحكمة العليا على إدخال الأنظمة الالكترونية الحديثة لمواكبة ما يعيشه العالم اليوم من تطورات وقفزات معلوماتية وتكنولوجية سعياً نحو رقمنة العمل القضائي والإداري وذلك من خلال ما يلي:

أ) النظام القضائي الإلكتروني:

ومن أهم ما يقوم به النظام ما يأتي:

• قيد القضايا وتوزيعها آلياً إلى هيئات ودوائر المحكمة المختلفة بهدف المحافظة على سرية توزيعها على الدوائر وهيئات الحكم.

• نظام طباعة الأحكام تمهيداً لتصديرها.

• تصدير القضايا من إدارة الصادر إلى محاكم الاستئناف المختلفة بواسطة البريد على نفقة المحكمة.

• إصدار عدد من التقارير بهدف متابعة الإنجاز وتقييم الأداء كالآتي:

– إجمالي بإنجاز قضاة الدوائر.

– إجمالي بإنجاز كل هيئة / دائرة.

– إجمالي بالإنجاز حسب النوع.

– إجمالي بالقضايا الواردة حسب النوع.

– إجمالي المتبقي في الدوائر.

– إجمالي بالرصيد المرحل العام / الرصيد المرحل في الدوائر.

– إجمالي بالصادر إلى المحاكم الاستئنافية المختلفة.

ب) نظام الأرشفة الالكترونية:

• تحويل الأحكام والقرارات الصادرة من هيئات ودوائر المحكمة الورقية إلى ملفات الكترونية بصيغة الـ **PDF** لعدد (٨٤,٩٢٣) قضية إلى نهاية عام ٢٠١٨م.

• إخراج أقراص مدمجة بالأحكام الصادرة لكل عام قضائي وذلك للاستفادة منها في البحوث القضائية.

• أرشفة جميع أحكام المحكمة العليا السابقة الكترونياً مع سجلات الأحكام لعدد (٢٠٧,٢٨٢) قضية.

• أرشفة (١٨,٥٦٩) حكماً يدوياً مع سجلات الأحكام لتجهيزها للأرشفة الالكترونية في الفترة القادمة.

• إجمالي القرارات التي تم تجهيزها للتجليد والتغليف عدد (٢٢,٣٢٠) قراراً.

• إجمالي السجلات القديمة الخاصة بنسخ الأحكام والتي تم تصويرها إلكترونياً لغرض الأرشفة الإلكترونية (٥٩٥) سجلاً للفترة ١٣٩٩هـ حتى ١٤٢٧هـ لمختلف أنواع القضايا.

• أرشفة محتويات الملفات الوظيفية لقضاة المحكمة الكترونياً لعدد (١٥٧) ملفاً.

• أرشفة محتويات الملفات الوظيفية لموظفي المحكمة الكترونياً لعدد (١٨٩) ملفاً.

• تحديث نظام حركة القضايا واستيعابه لحركة طلبات وقف التنفيذ.

• تحديث وتطوير موقع المحكمة العليا لمواكبة التطور الحاصل في وزارة الاتصالات.

ج) نظام القواعد القضائية:

الهدف منه الكشف عن القواعد المكررة والمتناقضة.

د) نظام التقويم القضائي:

الهدف منه احتساب المدة القانونية لقبول الطعن.

هـ) نظام الدعم الفني:

الهدف منه تخزين المشاكل الناشئة عن الأنظمة المادية والبرمجية وتخزين إجراءات الحلول المتاحة لكل مشكلة ومن ثم إرسالها إلى من يهمه الأمر إذا ما تكرر حدوث مثل هذه المشاكل.

و) نظام المعاملات:

الهدف منه متابعة إجراءات سير المعاملات في إدارات المحكمة منذ دخولها حتى خروجها مع التوجيهات الصادرة فيها.

ز) نظام شؤون الموظفين وشؤون الأعضاء:

الهدف منه تخزين كافة البيانات والمعلومات الخاصة بأعضاء المحكمة العليا والموظفين والإداريين إلكترونياً وكل ما يطرأ عليها من تعديل.

حـ) نظام الحسابات:

الهدف منه قيد المعاملات المالية والمحاسبية وتبسيط إجراءاتها وفقاً للأنظمة المالية النافذة واستخراج التقارير المتعلقة بها.

إصدارات المحكمة العليا ودورها في نشر الوعي القضائي والقانوني:

في سبيل الرفع من مستوى كوادر السلطة القضائية والمهتمين بالمجالين القضائي والقانوني والعاملين في مجال المحاماة وأكاديمية الفقه والقانون بمختلف مؤسسات التعليم العليا تعمل المحكمة العليا على تقديم ما تراه مناسباً لدورها التوعوي والتنويري والإرشادي من خلال قيامها بما يلي:

• إصدار تسعة كتب للقواعد القضائية (مدنية وجنائية) وتم طباعة عدد (٢,٠٠٠) نسخة لكل كتاب.

• إصدار كتاب لجميع الأحكام والدعاوى الدستورية الصادرة عن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا حتى العام ٢٠١٥م وتم طباعة عدد (٢,٠٠٠) نسخة من الكتاب.

حيث بلغ إجمالي الكتب المطبوعة (١٨,٠٠٠) ثمانية عشر ألف كتاب، وتم توزيعها على جميع الجهات القضائية والوزارات والمؤسسات والمنظمات ذات العلاقة.

كما تم تجهيز عدد ثمانية كتب جديدة من القواعد القضائية والعمل على إعادة تبويبها ومراجعتها عل شكل بروفة نهائية للإخراج التي تم استخراجها من الأحكام والقرارات في القضايا المدنية والجزائية والشخصية والتجارية والإدارية، التي تعذر طباعتها لعدم توفر الإمكانيات المالية، كما سيتم إصدار كتاب خاص بالقضايا الإدارية عند توفر الإمكانيات المالية مستقبلاً إن شاء الله.

المكتب الفني:

بالإضافة إلى كتب القواعد القضائية التي تم إصدارها، فقد قامت شعبة استخلاص القواعد القضائية بتجميع القواعد القضائية الصادرة عن المكتب الفني خلال الفترة ١٤٣٠-١٤٤٥هـ وفرزها حسب نوع القضايا وإخراج كتب قواعد قضائية جديدة تحتوي على عدد (٥١٧) قاعدة موزعة على ثمانية كتب والتي تم تجهيزها للطباعة عند توفر الإمكانيات المالية إن شاء الله.

خدمة الجمهور:

وفي هذا الجانب قامت المحكمة العليا بما يلي:

• إنشاء خط ساخن برقم (٠١/٢٣٠٥٥٠) لاستقبال شكاوى المواطنين واستفساراتهم.

• تعيين عدد من الموظفين بإدارة خدمة الجمهور للتواصل المباشر مع المواطنين للإجابة عن استفساراتهم ورفع شكاواهم إلى الأمانة العامة ورئيس المحكمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

• توفير أسرع السُبل للاستفسار عن القضايا من خلال موقع المحكمة **www.ysc.org.ye** عبر صفحة البحث **search.aspx/www.ysc.org.ye** أو عبر الرسائل القصيرة **sms** بإرسال رقم ملف القضية إلى الرقم (٥٨٥٨).

• الأرشفة اليدوية لجميع الطعون الصادرة من المحكمة العليا.

• نشر خلاصة الأحكام الواردة والصادرة من المحكمة العليا كل شهر في الصحيفة القضائية الصادرة من وزارة العدل.

الخدمات المقدمة من موقع المحكمة العليا **www.ysc.org.ye**:

من أهم خدمات الموقع الالكتروني للمحكمة العليا تمكين الراغب من:

• الاطلاع على لوحة إعلانات القضايا المتمثلة في:

– الوارد من الطعون والدعاوى المختلفة.

– الوارد من الالتماسات.

– الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة.

– المتبقي من الطعون والدعاوى.

– المتبقي من الالتماسات.

– الاستفسار عن طلبات وقف التنفيذ.

• تصفح وتنزيل التعاميم والمنشورات القضائية.

• تصفح وتحميل كتب القواعد القضائية.

• تصفح وتحميل مجلة البحوث والدراسات القضائية.

القضائية
عدد خاص- بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

مجلس القضاء الأعلى شعور بالمسئولية وأداء استثنائي

تقرير: جميل الشومي

مجلس القضاء الأعلى هو أعلى هيئة وسلطة إدارية بالسلطة القضائية يقوم بممارسة مهامه واختصاصاته الدستورية والقانونية المخولة له المتمثلة بوضع السياسة العامة للسلطة القضائية وإقرار الخطط والبرامج المنفذة لهذه السياسة، وإصدار التوجيهات والقرارات والأوامر اللازمة التي تسهم في تنظيم سير عمل السلطة القضائية وهيئاتها وأجهزتها وكوادرها البشرية العاملة فيها بما يكفل من تحقيق مبادئ العدالة والمساواة وحماية الحقوق والحريات وتطبيق سيادة القانون.

وبناءً على ذلك قام المجلس بكل مسئولية أخلاقية ووطنية منذ انطلاقة ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة وحتى الآن, والتي تعد من الفترات الاستثنائية والحرجة التي تعرض فيها الوطن ومازال لعدوان غاشم وحصار جائر, وما رافقها من شحة الإمكانات التشغيلية بجميع جوانبها المالية والقضائية والإدارية إلى القيام بشكل دائم باستعراض ومناقشة كل ما يعرض عليه من مواضيع ترفع إليه من جميع أجهزة وهيئات السلطة القضائية للبت فيها, وإصدار التوجيهات المناسبة بشأنها فيما يرفع من تلك الأجهزة والهيئات من أعمال نوعية تتضمنه اختصاصها القانوني والتنظيمي أو بحسب ما تتضمنها خططها التشغيلية السنوية أو ما أرتبط بأولويات وخطط الرؤية الوطنية المعتمدة للسلطة القضائية المنبثقة من الموجهات العامة الصادرة من القيادة الثورية والقيادة السياسية بهذا الشأن والمرتبط بالقضاء وكل ذلك من أجل تعزيز الاستقلال والتحرر من التبعية والوصاية الخارجية عليه من الأنظمة الصهيونية والأمريكية وحلفائها من منافقي العرب.

وسنستعرض في تقريرنا هذا إحصائية رقمية تتضمن عدد محاضر اجتماعاته وعدد القرارات والأوامر والتوجيهات التي أصدرها المجلس، إضافة إلى أهم الأعمال والمواضيع التي رفعت للمجلس وأمانته العامة ونظرها خلال العشر السنوات الماضية نوردها بشكل مختصر كما يلي:

الاجتماعات الدورية والاستثنائية:

عقد مجلس القضاء الأعلى خلال السنوات العشر الماضية عدد (٣٨٦) اجتماعا دورياً أسبوعياً واستثنائياً، أصدر خلالها عدد (١,٤٠٢) قرارات قضائية وإدارية، كما أصدر عدد (٢٤٥) أمراً إدارياً.

بالإضافة إلى قيام المجلس بإصدار العديد من التوجيهات المباشرة التي لا يمكن حصرها في كثير من المواضيع التي ينظرها ولا تستدعي صدور قرارات أو أوامر بها.

إضافة للعديد من القرارات التي أصدرها رئيس مجلس القضاء الأعلى بموجب تفويض المجلس ومقتضيات أخرى بموجب صلاحياته والمرتبطة بشكل مباشر بالقضاة وأعضاء النيابة (تنقلات, انتدابات, ترقيات...الخ) أو إقرار لوائح تنظيمية وتنفيذية وغيرها والتي بلغ عددها حتى نهاية العام ١٤٤٥هـ (٥١٠) قراراً, وتم إصدار عدد (١٣) تعميماً هاماً وعاماً من قبل رئيس المجلس للمحاكم والنيابات وأجهزة السلطة القضائية, وكذلك تم إصدار (٥٥) تكليفاً خاصاً من قبل رئيس المجلس تتعلق بتشكيل لجان عليا نوعية من ممثلي السلطة القضائية للقيام بإنجاز مهام أو دراسات أو لوائح أو أدلة عمل منظمة ترتبط بالسياسات العامة بالسلطة القضائية في أطار تنظيم العمل القضائي والإداري والمالي والتقني والإعلامي للسلطة القضائية, وأيضاً تتعلق بتكليف بعض القيادات القضائية لحل نزاعات وإشكالات هامة تزعزع الأمن والسلم الاجتماعي لبعض القبل والأسر والمناطق بمحافظات بالجمهورية.

وضع السياسات العامة لتنظيم شئون السلطة القضائية والإشراف عليها:

قام المجلس خلال فترة ما يقارب عشر سنوات من عمر ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة بتشكيل لجان متخصصة بالمسح التشريعي وإعداد مشاريع التعديلات القانونية والعمل على تزمين تلك الإجراءات, حيث بلغت التعديلات ما يقارب (١٩) مشروع قانون ولائحة تنظيمية، أقر منها (١٧) مشروع قانون ولائحة تركزت حول إعادة النظر في البنية القانونية المرتبطة بأعمال السلطة القضائية وتعديل اللوائح التنظيمية المنظمة لأعمال مجلس القضاء وأمانته العامة والهيئات القضائية المختلفة المتمثلة بوزارة العدل والنيابة العامة وهيئة التفتيش القضائي.

قيام المجلس بوضع سياسة عامة تنظيمية تواكب التوجهات العامة للدولة والقيادة الثورية في ضوء مسارات وثيقة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وآليتها التنفيذية، حيث قام المجلس بتوجيه الوحدة الفنية للرؤية الوطنية بالسلطة القضائية بإعداد خطط السلطة القضائية للرؤية الوطنية وفقاً لمحور العدالة وسيادة القانون بوثيقة الرؤية، إذ يقوم مجلس القضاء سنوياً باستعراض الخطط المعدة من الوحدة الفنية ومناقشتها وإقرارها وتوجيه الجهات القضائية بالعمل بما تضمنته تلك الخطط كلٌ فيما يخصه, كما يقوم بمتابعة أعمال تنفيذ تلك الخطط سنوياً من خلال استعراض التقارير الدورية المرفوعة من الوحدة الفنية للرؤية بالسلطة القضائية عن نتائج تنفيذ تلك الخطط ويتم التوجيه بما يلزم بشأنها.

وأصدر المجلس قراره رقم (١٧٦) لسنة ٢٠٢٠م بالموافقة على اعتماد آليات رقابة المجلس على هيئات وأجهزة السلطة القضائية بشأن تعزيز المتابعة والتقييم لأعمالها بشكل مستمر ووضع آليات الدعم والمحاسبة، إضافة إلى صدور قرار المجلس رقم (١٦) لسنة ٢٠٢١م بالموافقة على اللائحة المالية الموحدة للسلطة القضائية التي تنظم أمورها المالية وتعزز استقلالها الدستوري في ذات الخصوص.

كما ناقش المجلس موضوع العديد من الأدلة الإرشادية لتنظيم العمل القضائي بالسلطة القضائية، والتعاميم النوعية المرتبطة بالعمل القضائي المقدمة من هيئة التفتيش القضائي والمحكمة العليا والنائب العام والتي ستوحد الإجراءات وتُجود الأعمال في جميع المحاكم والنيابات, واتخذ بشأنها القرارات المناسبة في حينه, كما ناقش المجلس وبت في العديد من الدراسات والتقارير المقدمة من اللجان التي شكلها والمعنية بوضع آليات وأدلة لتزمين نظر القضايا للحد من تطويل إجراءات التقاضي وبغرض تعزيز الدور الرقابي لهيئة التفتيش القضائي على المحاكم.

سد الشواغر والترقيات ورفع كفاءة العمل القضائي:

بذل المجلس جهوداً كبيرة في هذا الجانب الهام من خلال هيئة التفتيش القضائي وقطاع التفتيش بالنيابة العامة بتلبية معظم احتياجات المحاكم والنيابات من الكوادر القضائية أولاً بأول، بما يضمن استمرارية نظر القضايا فيها وإنجاز معظمها وعدم تراكمها رغم الإشكاليات والمعوقات وشحه الإمكانيات التي تواجهها السلطة القضائية, حيث قام مجلس القضاء خلال فترة عشر سنوات من عمر ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م وحتى الآن بناء على رفع رئيس هيئة التفتيش والنائب العام بإصدار عدد من القرارات والمعالجات اللازمة بنقل عدد من القضاة وأعضاء النيابة وسد الشواغر في المحاكم والنيابات منها :

- إصدار حركة تنقلات للعديد من القضاة وأعضاء النيابة لسد الشواغر بالمحاكم والنيابات بشكل مستمر خلال فترة عمر ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م وحتى الآن.
- الدعم المستمر للمحكمة العليا من الكوادر القضائي المطلوبة لسد الاحتياج الضروري فيها كان أخرها تعيين عدد (٤) قضاة جدد بالمحكمة العليا خلال العام ١٤٤٥هـ إضافة الى موافقة المجلس نهاية العام ١٤٤٥هـ على ترشيح عدد (٢٤) قاضياً لتعيينهم بالمحكمة العليا.
- تم ندب عدد (٩٠) قاضياً وعضو نيابة لهيئة التفتيش قطاعي المحاكم والنيابات خلال الأعوام نفسها لتعزيز مهام التفتيش على القضاة وأعضاء النيابة العامة.
- تم ندب أكثر من (١٠) قضاة وأعضاء نيابة للعمل بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد منهم (٤) قضاة وأعضاء نيابة تم انتدابهم خلال العام ١٤٤٥هـ.
- تم تعيين عدد (٦٩٨) قاضياً وعضو نيابة من خريجي المعهد العالي للقضاء عن الدفع (١٨، ١٩، ٢٠،٢١، ٢٢, ٢٣) وتوزيعهم على عدد من المحاكم والنيابات الابتدائية.
- تم تعيين عدد (٢٨٣) عضو نيابة من خريجي قسم التأهيل المستمر الدفعة الأولى علوم جنائية من المعهد العالي للقضاء وتم توزيعهم على النيابات نهاية العام ١٤٤٣هـ.
- تم قبول عدد (٢٠٩) طلاب في المعهد العالي للقضاء للدفع (٢٤, ٢٥) بقسم الدراسات التخصصية لمدة ثلاث سنوات، وما زالوا مستمرين في الدراسة بالمعهد وبالتطبيق العملي ميدانياً في المحاكم والنيابات.
- تم قبول استقطاب الدفعة الثانية دبلوم علوم جنائية بقسم التأهيل المستمر لعدد (١٤١) طالباً لرفد النيابة العامة بالكوادر اللازمة، ويقوم المعهد العالي للقضاء باستكمال إجراءات بدء الدراسة وتوفير المستلزمات والتجهيزات اللازمة لذلك.

تعزيز دور الرقابة والتقييم والمحاسبة للقضاة:

قام المجلس بمتابعة أعمال القضاة بشكل مستمر من خلال ما يتم الرفع به من هيئة التفتيش القضائي وقطاع التفتيش بالنيابة العامة من نتائج تقارير التفتيش الميداني على القضاة، وأصدر التوجيهات اللازمة بشأن ذلك، إذ وافق المجلس على رفع دعاوى تأديبية لعدد (١١٥) دعاوى ضد قضاة، وعدد (١٣) دعوى ضد أعضاء نيابة.

كما أصدر المجلس العديد من التوجيهات والقرارات بخصوص محاسبة بعض القضاة وأعضاء نيابة وما تلاها من إصدار تنبيهات أو رفع حصانة بمن تمت محاسبته أو قرارات عزل لبعضهم، حيث وافق المجلس على إحالة عدد (١٢٤) قاضياً وعضو نيابة إلى المحاسبة، وإصدار (١٠٥) أحكام تأديبية بحق (١٠٧) قضاة وعضو نيابة، وتم عزل (٥٨) قاضياً وعضو نيابة من العمل القضائي.

النظر في التظلمات والطلبات المقدمة إلى مجلس القضاء:

نظر المجلس وفصل فيما يقارب (٩٨١) تظلماً وطلباً لبعض من أعضاء السلطة القضائية مرتبطة بالتسويات والنقل وتقديرات الكفاءة وغيره، كان أهمها إصدار عدد من القرارات خلال العام ٢٠١٨م بترقية عدد (٢,٤٧٨) قاضياً وعضو نيابة، كما وافق على تسوية الدرجات الوظيفية لموظفي السلطة القضائية طبقاً لقانون الخدمة المدنية لما يقارب من (٨,٦٠٠) موظف.

إنشاء عدد من المحاكم والشعب والنيابات على النحو التالي:

ناقش مجلس القضاء الأعلى فيما رفع إليه من مواضيع تخص النظر في الاختصاص المكاني لبعض المحاكم والنيابات، أو النظر في مقترحات إنشاء شعب ومحاكم ونيابات جديدة أو دمج أخرى تبعاً للاحتياج بحسب ما يرفع من مقترحات رسمية بذلك من هيئة التفتيش القضائي والنيابة العامة بغرض سرعة إنجاز قضايا الناس، أو ما يرد من أجهزة وهيئات الدولة المختلفة التي تطلب إنشاء محاكم أو نيابات جديدة نوعية مرتبطة، حيث أقر المجلس خلال فترة عشر سنوات من عمر ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤هـ المباركة:

- إنشاء محكمة استئناف واحدة.
- إنشاء (٢٢) شعبة استئنافية.
- إنشاء (١٦) محكمة ابتدائية.
- إنشاء نيابة استئناف واحدة،
- إنشاء (١٧) نيابة ابتدائية.

مجال التأهيل والتدريب وتنمية قدرات منتسبي السلطة القضائية:

• وجه مجلس القضاء الأعلى الجهات القضائية بتعزيز الجانب المعرفي لمنتسبي السلطة القضائية والاهتمام بعقد الدورات والورش والندوات النوعية لقضاة المحاكم وأعضاء النيابة العامة والإداريين بشكل دوري بما يؤدي إلى رفع

كفاءتهم وزيادة الفاعلية في أعمالهم ومنها ما يعنى بإقامة دورات وورش عمل للقضاة وأعضاء النيابة العامة وتنمية القدرات لموظفي السلطة القضائية، حيث أقامت الجهات القضائية العديد من الدورات التخصصية خلال عشر سنوات تقدر بما يزيد على (٣٤٠) دورة استهدفت ما لا يقل عن (١٢,٠٠٠) متدرب من الكادر القضائي والإداري ومأموري الضبط القضائي.

• قيام السلطة القضائية ممثلة بمجلس القضاء الأعلى وبشكل مستمر بدعم تنفيذ محاضرات أسبوعية مرتبطة بتنمية الشعور الوطني وتعزيز الهوية الإيمانية لدى منتسبي السلطة القضائية، بالإضافة إلى أنه يتم عقد محاضرات شهرية نوعية وبشكل خاص لجميع منتسبي المجلس وأمانته العامة وهيئة التفتيش القضائي والمحكمة العليا وزارة العدل والنيابة العامة والمعهد العالي للقضاء مرتبطة بتلك الجوانب المذكورة سابقاً إضافة إلى مواضيع أخرى والتي يراد من خلالها تطوير أداء أولئك الموظفين سلوكيا وفكريا ومهنياً.

• أقر المجلس البرنامج الزمني لإقامة الورش الخاصة بالكادر القضائي والإداري في المحاكم والنيابات بحيث تكون إقامة تلك الورش في الفترات المسائية منعاً من توقف العمل بالمحاكم والنيابات، كما أقر المنهج المقترح لطلاب المعهد العالي للقضاء الذي يشمل السنوات الثلاث، دبلوم الشريعة الإسلامية، ودبلوم القانون العام، ودبلوم القانون الخاص.

النظر في طلبات إعادة النظر في الأحكام المحالة من رئيس الجمهورية:

قام المجلس بدراسة عدد (١٩٧) طلباً من الطلبات المحالة من رئيس الجمهورية وفقاً للمادة رقم (٢٩٣) من قانون المرافعات والبت بشأنها.

أعمال ومشاريع الأتمتة القضائية والربط الشبكي:

خطى المجلس خطوات جادة وهامة بالاهتمام في تحديث وتطوير وأتمته هيئات السلطة القضائية والربط الشبكي فيما بينها لغرض تفعيل أنظمة إلكترونية موحدة لها، وذلك وفقاً لما تضمنته خطة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة واسترشاداً بتوجيهات ودعم قيادة الثورة الحكيمة ورئيس المجلس السياسي الأعلى للوصول إلى قضاء عادل ناجز، وتعد أتمتة العمل القضائي أساساً ضرورياً يبنى عليه لتحقيق ذلك, حيث يسعى المجلس إلى تحديث وتطوير تقنية مراكز معلومات السلطة القضائية لتشرف على جميع أعمال الأتمتة في جميع الجهات القضائية وتوحد كيانها ومخرجات أعمالها، وتسهم في تطوير تقنية المعلومات والاتصالات وتحديث الإدارة القضائية وفق أسس علمية حديثة، وبما يؤدي إلى الارتقاء بالعمل القضائي ، وتحسين مستوى الخدمات القضائية المقدمة, وأهم ما قام به المجلس في هذا المجال:

- إنشاء لجنة مشتركة بأمر المجلس رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠م لتطوير وتوحيد مراكز معلومات السلطة القضائية برئاسة فضيلة أمين عام المجلس وعضوية كافة مدراء مراكز المعلومات بالهيئات القضائية، وذلك تنفيذاً لما تضمنته المصفوفة التنفيذية للرؤية الوطنية للسلطة القضائية في تحديث وتطوير وأتمته هيئات السلطة القضائية.
- الموافقة من المجلس على أربعة أنشطة محورية تتعلق بوضع آلية لتوحيد مراكز معلومات السلطة القضائية.
- دراسة وتحليل الوضع الراهن لتقنية المعلومات بالسلطة القضائية، ووضع التصورات المستقبلية اللازمة لها، ودراسة احتياجات عملية التحول الرقمي.

وقد وجه المجلس الجهات القضائية على تفعيل دورها في سرعة التحديث وإدخال البيانات أولاً بأول، حيث قامت جميع الجهات القضائية تحت نظر وإشراف لجنة تطوير وتوحيد مراكز المعلومات السلطة القضائية وبالتعاون مع الوحدة الفنية للرؤية بالسلطة القضائية بعكس تلك الاحتياجات وتضمينها ضمن مشاريع خططها للرؤية الوطنية للسلطة القضائية لعامي (١٤٤٤, ١٤٤٥هـ).

كما وافق المجلس على العمل بمشروعين: الأول معني بإعداد وتصميم النظام القضائي الموحد، والآخر معني بإعداد وتنفيذ النظام المالي والإداري الموحد وذلك ضمن مشاريع خطة الأمانة العامة للمجلس للرؤية للعام ١٤٤٥هـ و١٤٤٦هـ.

- قيام الأمانة العامة للمجلس بتجهيز البنية التحتية المادية للأمانة العامة لمجلس القضاء والمتمثلة في الشروع في توفير وتركيب البنية التحتية للربط الشبكي الداخلي في الأمانة العامة للمجلس (مبنى الوزارة) المرحلة الأولى خلال العام ١٤٤٤هـ.

وقد اطلع وناقش المجلس تقرير وزير العدل المتعلق بالانتهاء من أعمال الربط الشبكي في جميع المحاكم وعددها (٢٠٢) محكمة في (١٥) محافظة في إطار المرحلة التأسيسية الأولى وتطبيقها للنظام القضائي الإلكتروني ومتطلبات ضمان الاستدامة والاستمرارية لأعمال مراكز المعلومات دون تعثر بما يكفل تقديم خدمة العدالة إلى طالبيها على أكمل وجه.

كما استعرض المجلس بعض التقارير المقدمة من وزير العدل وبقية الجهات القضائية وأيضاً من الوحدة الفنية للرؤية الوطنية بالسلطة القضائية فيما يتعلق بأعمال الأتمتة ومستوى الإنجاز والتقدم فيها.

وقام المجلس خلال العام ١٤٤٥هـ بتكليف رئيس المجلس بتشكيل لجنة خاصة من المختصين والفنيين تخص التحول الرقمي بالسلطة القضائية تم تشكيلها من ممثلي بعض جهات السلطة القضائية وبعض جهات الدولة الأخرى المعنية بالتقنية والأتمتة, بحيث يتم الإشراف على عملية الأتمتة بالسلطة القضائية ومواءمتها مع توجه الدولة العام بهذا الشأن بما يحقق الحماية والأمن السيبراني للمعلومات والأنظمة المستخدمة لدى السلطة القضائية وأجهزتها وهيئاتها ويحقق الحماية الكافية واللازمة لها, وما زالت اللجنة الخاصة تقوم بعملها وترفع تقارير رسمية دورية للمجلس وبحسب الاحتياج.

قضايا السجناء والسجون وقضايا الحصر والتحقيق والتصدي لجرائم العدوان:

تعامل المجلس بجدية حول ما ارتكبه ويرتكبه العدوان من جرائم بشعة ومستمرة بعد قيام ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة، حيث أصدر المجلس التوجيهات بحصر وتحقيق الجرائم المرتكبة وإعداد الملفات القضائية من قبل النيابة العامة منها ما أحيل إلى القضاء الوطني وصدرت بشأنها أحكاماً قضائية ومنها ما زالت رهن التحقيق.

إذ قام المجلس بإقرار آلية مباشرة لتنفيذ التحقيق في جرائم العدوان، وصدور توجيهات المجلس بقصر اختصاص نظر قضايا العدوان على المحاكم الجزائية المتخصصة الابتدائية بأمانة العاصمة والحديدة.

كما وافق المجلس على تحريك الدعوى الجنائية بشأن جرائم العدوان الأمريكي السعودي وحلفائه على ممتلكات ومباني السلطة القضائية وتكليف النيابة العامة بذلك بحسب الاختصاص، وقد قامت النيابة العامة امتثالاً لذلك بتشكيل لجنة حصر وتوثيق جرائم العدوان بمكتب النائب العام في العام ٢٠٢٠م ورصدت العديد من الأمور المرتبطة بذلك.

كما استعرض المجلس بعض تقارير الجهات القضائية حول الأضرار التي لحقت بالسلطة القضائية في مبانيها ومنشاتها من جرائم العدوان واستشهاد العديد من القضاة والإداريين العاملين بالسلطة القضائية، حيث أشارت آخر التقارير المعروضة عليه بأن عدد المحاكم المتضررة كليا أو جزئياً (٤٩) محكمة وبلغ إجمالي التكلفة المالية اللازمة لإعادة إعمار المنشآت القضائية التي استهدفها العدوان مبلغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار دون أن تدخل فيها تكلفة التعويضات بحسب آخر تقرير عرض على المجلس.

وبخصوص النظر في قضايا السجناء وأحوال السجون فإن المجلس يطلع بشكل مستمر وأولاً بأول على التقارير المقدمة من النيابة العامة بشأن أحوال السجون والسجناء بالإصلاحيات المركزية وأماكن التوقيف، ويقوم بإصدار التوجيهات اللازمة بشأنها في حينه، حيث تم تكليف النائب العام ورئيس هيئة التفتيش القضائي بالتفقد والاطلاع على السجون الاحتياطية، في ضوء التوجيهات الرشيدة للقيادية الثورية ورئيس المجلس السياسي الأعلى بإعطاء قضايا السجناء أولوية كبرى.

تنظيم الجوانب المالية للسلطة القضائية:

سعى المجلس وفقاً للمهام التي تضمنتها لائحته التنظيمية النافذة بمتابعة وضع السياسات المالية للسلطة القضائية والإشراف المالي على هيئات وأجهزة السلطة القضائية رغم شحة الإمكانات نتيجة العدوان الغاشم على الوطن بعد قيام ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة، وعمل على تذليل كافة الصعوبات المتعلقة بالجانب المالي لكافة هيئات وأجهزة السلطة القضائية ومنتسبيها وبالقدر المتاح، وتمثلت أهم الأعمال المرتبطة بذلك بما يلي:

- سعى المجلس بعد انقطاع صرف المرتبات من البنك في عدن في نهاية عام ٢٠١٩م إلى متابعة العمل على صرفها من البنك المركزي (صنعاء)، إذ تمكن من صرف نصف راتب شهري لجميع العاملين في السلطة القضائية منذ ذلك الحين.
- كما تم متابعة صرف النص المتمم من الراتب للعاملين في المحاكم والنيابات ابتداء من محرم ١٤٤٤هـ الموافق أغسطس ٢٠٢٢م وقد صرفت تلك المستحقات في حينه.
- وكذا قام المجلس بمتابعة فتح حساب عام (إحصائي رقابي) في البنك المركزي خاص بالسلطة القضائية ليكون وعاءً لجميع المبالغ المضافة لهيئات السلطة القضائية سواءً كانت شهرية (اعتمادات نفقات التشغيل) أو لمرة واحدة (تشمل المرتبات والإضافات بحسب المطالبات الواردة من الجهات القضائية بحسب واقع الحال والضرورة الحتمية التي تتطلبها احتياجات هيئات السلطة القضائية) وذلك وفقاً لما تضمنته اللائحة المالية الموحدة للسلطة القضائية المعتمدة من المجلس بقراره رقم (١٦) لسنة ٢٠٢١م.
- قيام الأمانة العامة بإجراء العمليات اللازمة لتنزيل وإضافة كافة الاعتمادات المالية للجهات القضائية بما فيها نفقات التشغيل الشهرية (المصرحات الربعية) والمرتبات والاعتمادات الأخرى.
- تمت في بداية العام ٢٠٢٤م متابعة صرف النصف المتمم أيضاً لموظفي الدواوين العامة بأجهزة وهيئات السلطة القضائية وتمت الموافقة وصدور التعزيزات من وزارة المالية للبنك المركزي بذلك بدءاً من أبريل ٢٠٢٤م، وما زال يتم متابعة صرف تلك المستحقات لمستحقيها حتى حينه.

الزيارات الميدانية التفقدية للمحاكم والنيابات لمراقبة سير العمل فيها:

قام رئيس مجلس القضاء الأعلى مع أعضاء المجلس خلال العشر السنوات الماضية من عمر ثورة ٢١ من سبتمبر المباركة بما لا يقل عن (١٤٥) زيارة ميدانية تفقدية إلى العديد من المحاكم والنيابات إلى (١٢) محافظة واقعة تحت سلطة المجلس السياسي الأعلى, تفقدوا خلالها الأعمال بتلك المحاكم والنيابات وتلمس الصعوبات والمعوقات التي تواجهها, واستمعوا إلى شكاوى المواطنين، وقاموا بشرح بعض التعديلات القانونية والعمل بها وفقاً للتعاميم الصادرة من قبل هيئة التفتيش ورؤساء محاكم ونيابات الاستئناف والابتدائية ورؤساء الجهات القضائية المعنية، وعلى ضوء نتائج تقارير هذه الزيارات نتج عدد من القرارات والمعالجات للاحتياجات الضرورية وفقا للمتاح.

في مجال الإعلام والتوعية القضائية والثقافية:

واكب إعلام المجلس كل الأنشطة والاجتماعات والفعاليات والزيارات الميدانية واللقاءات التي قام بها رئيس وأعضاء المجلس ، وقد بلغ عدد التقارير الصحفية الإخبارية القضائية المصاحبة لهذه الأنشطة وبيانات الإدانة الصادرة عن المجلس خلال العشر السنوات الماضية من عمر ثورة ٢١ من سبتمبر المباركة عدد (١,٠٤٤) تقريراً إعلامياً مقروءاً ومرئياً ومسموعاً، كما بلغ عدد التقارير للمشاركات الرسمية المركزية باسم هيئات السلطة القضائية من دعم الجبهات والاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية والمناسبات والأنشطة المرتبطة بشهداء الوطن والسلطة القضائية عدد (٨٤) فعالية مركزية باسم السلطة القضائية.

لقاءات واجتماعات رئيس المجلس وأعضاء المجلس من أجل تعزيز قنوات التواصل مع سلطات وهيئات الدولة:

عقد رئيس وأعضاء مجلس القضاء لقاءات كثيرة سواء في إطار المنظومة العدلية أو استقلالاً، مع الجهات الأمنية والرقابية ممثلة بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، وكذا الجهات المالية والسياسية والأوقاف وهيئة الزكاة والتلاحم القبلي، سعياً لتعزيز قنوات الاتصال ما بين السلطة القضائية وهذه الجهات، ومن أجل التنسيق والمساهمة في تحقيق العدالة وترسيخ الأمن والاستقرار ومحاربة آفة الفساد بشتى أنواعه وتحقيق العدالة وسيادة القانون ومعالجة بعض الإشكاليات المرتبطة بطبيعة العمل القضائي، وتم التطرق فيها إلى الجوانب التي تهم الجميع وتسهم في تكامل وتوحيد الجهود بين أجهزة الدولة المختلفة، حيث أثمرت معظمها إلى اتخاذ العديد من القرارات والتوجيهات.

إضافة إلى المساهمة في حل مشاكل الثأر في بعض المحافظات من خلال صدور قرارات رئيس مجلس القضاء الأعلى بتكليف العديد من القضاة بمتابعة حل مثل تلك المشاكل بطرق ودية وبالتحكيم تداركاً لتفاقمها وخروجها عن السيطرة ومواجهة كل من يزعزع لحمة وأمن المجتمع ويخلخل الجبهة الداخلية للوطن في مواجهة العدوان الغاشم على اليمن.

كما تتم مشاركة رئيس المجلس وأعضائه في رعاية العديد من الاحتفالات والفعاليات والمناسبات الدينية والوطنية التي أقامتها الدولة والسلطة القضائية، ومن ضمنها فعاليات المولد النبوي الشريف وأسبوع الشهيد وتكريم أسر شهداء السلطة القضائية والاحتفال بفعالية ثورة ٢١ سبتمبر المجيدة وثورة ٢٦ سبتمبر وتدشين مدونة السلوك الوظيفي لموظفي الدولة وغيرها من الفعاليات.

21 سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م
القضائية
عدد خاص - بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر

النيابة العامة جهود جبارة في إنفاذ القانون وحماية الحقوق والحريات

تقرير: نجيب الامير

شهدت النيابة العامة خلال عشر أعوام ماضية من عمر ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة نشاطاً ملحوظاً في أنشطتها وتنفيذها لمهامها رغم العدوان الغاشم على اليمن وشحه الإمكانيات والظروف المعيشية التي عاشتها اليمن بشكل عام.

حيث حققت النيابة العامة في مختلف المحافظات الواقعة تحت سلطة المجلس السياسي الأعلى الكثير من الإنجازات سواء في مجال إنجاز القضايا أو استعادة المال العام أو ما يتعلق بشئون السجناء أو غيره ويتبين ذلك من خلال التقرير التالي:

أولاً: الإنجاز القضائي للنيابة العامة:

بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة إلى النيابات الابتدائية بمختلف أنواعها ونيابات الاستئناف ونيابة النقض والمكتب الفني من عام ٢٠١٥م وحتى العام ١٤٤٥هـ (٥٧١,٤١١) قضية تم التصرف في (٥١٥,٦٠٣) قضايا بنسبة إنجاز تراكمية بلغت (٩٠٪).

حيث بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى النيابات الابتدائية (٤٠٦,٩١٣) قضية تم التصرف في (٣٥٦,٣٣٩) قضية بنسبة إنجاز بلغت (٨٨٪).

كما بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى نيابات الاستئناف (١٤٢,٣٦٣) قضية تم التصرف في (١٣٨,٣٠٧) قضية بنسبة إنجاز بلغت (٩٧٪).

وبلغ إجمالي القضايا الواردة إلى نيابة النقض (٧,٢٨٢) قضية تم التصرف في (٧,٦٦٩) قضية بنسبة إنجاز بلغت (٩٩٪).

فيما بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى المكتب الفني (١٤,٨٥٣) قضية تم التصرف في (١٣,٢٨٨) قضية بنسبة إنجاز بلغت (٨٩٪).

ثانياً: التفتيش القضائي بالنيابة العامة:

- بلغ عدد أعضاء النيابة الذين تم نقلهم وندبهم عدد (١,٤٠٥).
- بلغ عدد الشكاوى التي تلقاها قطاع التفتيش القضائي بالنيابة العامة (٧,٦٦٢) شكوى واردة.
- بلغ عدد الشكاوى المحفوظة (٣,٠٠٨) شكاوى.
- بلغ عدد الشكاوى المتصرف فيها والمحالة إلى النيابة (٤,٤٥٥) شكوى، والتي تم إحالتها إلى مجلس القضاء عدد (٢٥) شكوى.

وفيما يتعلق بالتفتيش القضائي فقد تم التفتيش على (٣٧) نيابة، حيث كان عدد لجان التفتيش التي قامت بالتفتيش (١٩٩) لجنة منها (٣٤) لجنة قامت بالتفتيش الدوري استهدفت عدد (٦٤٢) عضو نيابة ونُفذت على عدد (٥١٢) عضو نيابة، بينما بلغ عدد لجان التفتيش المفاجئ (١٦٥) لجنة نتج عنها تحرير (٤٩) تنبيهاً و(٢١٤) ملاحظة لأولئك الأعضاء المفتش عليهم.

كما بلغ إجمالي النيابات التي تم النزول إليها للتفتيش عليها إدارياً ومالياً خلال تلك الفترة (٢٤١) نيابة، كشف التفتيش عن وجود (٧٢) مخالفة إدارية و(١٣٦) مخالفة مالية.

ثالثاً: جرائم العدوان:

بلغ إجمالي عدد البلاغات المقيدة لوقائع جرائم العدوان (٨,١١١) بلاغاً، وبلغ عدد الشهداء والجرحى وفقاً للبلاغات عن جرائم العدوان الغاشم على بلادنا (٤٧,١٩٩) شهيداً وجريحاً، توزعوا بين عدد (١٧,٨٢٩) شهيداً وعدد (٢٩,٣٧٠) جريحاً، والجدول التالي يوضح تفصيلهم بحسب النوع.

بيان	الشهداء			الجرحى		
	الرجال	النساء	الأطفال	الرجال	النساء	الأطفال
العدد	١٣,١٤٩	١,٥٤٩	٣,١٣١	٥,٩٥٦	٣,٤٤١	١٩,٩٧٣

رابعاً: الأتمتة الالكترونية:

أوضح التقرير أن عدد النيابات التي تم ربطها بنظام سير الدعوى الجزائية (١٥٧) نيابة، وكشف التقرير أن عدد القضايا المدخلة في النظام بلغ (٢٩٧,١٣٤) قضية، وبلغ عدد العاملين على الشبكة (٣٧٢) عاملاً.

كما بلغ عدد من تم تدريبهم من أعضاء النيابات (٢٨٤) عضو نيابة، و(٤٧٥) متدرباً فنياً، وتم شراء (٢٢٨) جهاز كمبيوتر و (١٦٢) مودم، وتم برمجة (١١) نظاماً مرتبطاً بالنظام القضائي بالدائرة الرقمية بالنيابة العامة، كما بيّن التقرير بأن عدد النيابات غير المرتبطة بالنظام بلغ عددها (١١) نيابة.

خامساً: استرداد الأموال العامة:

تقوم نيابات الأموال العامة بمختلف درجاتها بمتابعة تحريك ملفات القضايا التي تتعلق بالمال العام حتى يتم صدور أحكام قضائية باستردادها أو مصادرتها، حيث بلغ إجمالي المبالغ والأصول العقارية المستعادة للخزينة العامة وحساب الجهات الحكومية بموجب أحكام قضائية وأوامر حجز من الأموال النقدية (٣٦,٤٩٥,٧١٣,٩٨٦) ريالاً يمنياً و (٧٩,٦١٦,٧٨٢) دولاراً بالإضافة إلى (٣١,٨٥٠) ريالاً سعودياً.

وبلغت الأموال العينية (٣٦,٨٢٠) قصبة، و(٧٨,٠٥٨) معاداً، و(٣,٢٢٥) لبنة، و(١,٦٥١,٨١٢) متر مربع.

سادساً: التدريب والتأهيل:

أوضح التقرير أن عدد البرامج والدورات التدريبية وورش العمل وحلقات النقاش بلغ (٢٧٠) وبلغ عدد المستفيدين المتدربين قضاة وأعضاء نيابة ومأموري ضبط قضائي وموظفين إداريين من تلك البرامج والدورات والورش والحلقات (٦,١٦٠) مستفيداً.

سابعاً: الطب الشرعي:

بلغ عدد التقارير الصادرة من الطب الشرعي (٢٥,٣٣٧) قراراً طبياً وعدد (٧١١) قراراً طبياً في جرائم العدوان تم إصداره.

ثامناً: شئون السجون والسجناء:

- بلغ عدد السجناء المفرجين بالضمان (٦٧,٣٤١) سجيناً.

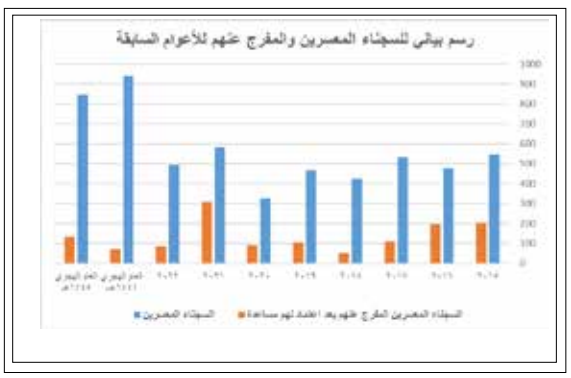

- بلغ عدد السجناء المفرجين بعد تنفيذ الحكم (٣٨,٩٩٣) سجيناً.
- بلغ عدد السجناء المفرجين بقرار بأن لا وجه (٧,٠٤٤) سجيناً.

وقد بلغ عدد المساجين المعسرين خلال فترة العشر السنوات بحسب آخر إحصائية (٥,٦٤٨) سجيناً، تم الإفراج عما يقارب (١,٣٦٠) سجيناً بعد اعتماد مساعدات لهم سلمت من اللجنة العليا لرعاية السجناء ومساعدة المعسرين والهيئة العامة للزكاة وفاعلي الخير وجهات أخرى.

تاسعاً: الأحكام المرسلة إلى مكتب رئاسة الجمهورية لعرضها على رئيس المجلس السياسي للمصادقة عليها:

بلغ إجمالي الأحكام المرسلة إلى مكتب رئاسة الجمهورية للمصادقة عليها من رئيس المجلس السياسي خلال الفترة عدد (٩١٨) حكماً أُعيد منه (٤٧٩) حكماً.

عاشراً: تكاليف إنشاء وترميم المجمعات القضائية:

وبحسب تقرير النيابة العامة فقد بلغت تكلفة ترميم المجمعات القضائية خلال الفترة (٤٦,٠٩٦,٩١٥) ريالاً، بينما بلغت تكلفة إنشاء بعض النيابات مبلغ (١٣٠,٠٠٠) دولار أمريكي، والمرتبطة بإنشاء نيابة استئناف الجوف والنيابة الابتدائية التابعة لها إضافة إلى إنشاء نيابة الجراحي والمراوعة وجبل الشرق.

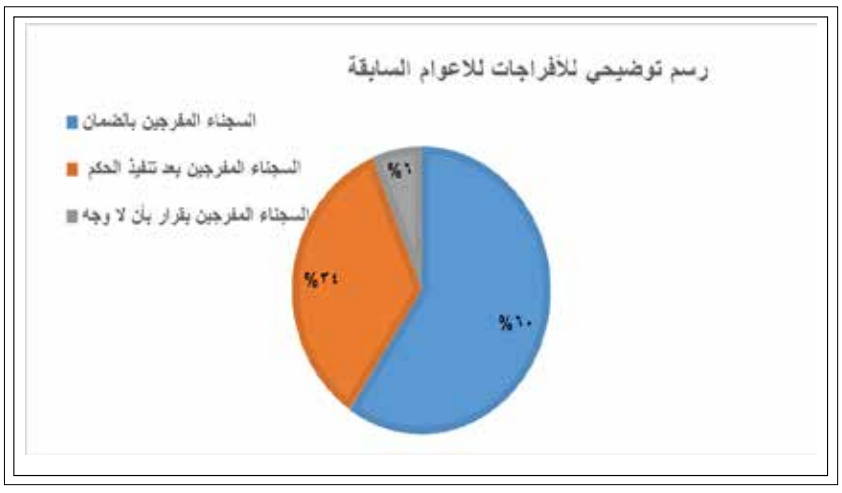

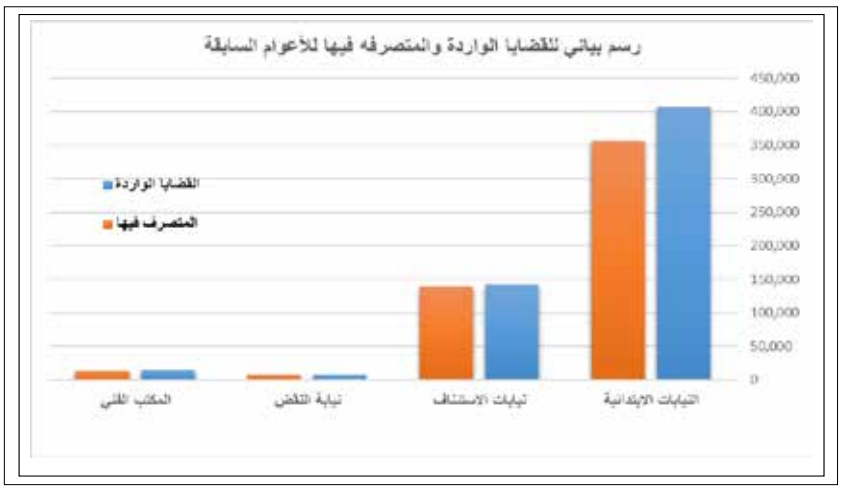

خلال عشر سنوات من عمر ثورة الـ ٢١ من سبتمبر

المعهد العالي للقضاء يرفد السلطة القضائية بـ (١٠٣٢) خريجا بمؤهل ماجستير في العلوم الشرعية والقانونية و(٤٣٦) بمؤهل دبلوم العلوم الجنائية

تقرير/ عبد الله السالمي:

يلعب المعهد العالي للقضاء دورًا أساسيًا في إعداد وتأهيل وتدريب الملتحقين تأهيلاً قضائياً علمياً وعملياً، إضافة إلى التأهيل المستمر لأعضاء السلطة القضائية أثناء الخدمة، وتأهيل وتدريب أعوان القضاء، والإسهام في نشر الثقافة وتعميق الفهم الشرعي والقانوني، وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية النظرية والميدانية الهادفة إلى تطوير القضاء.

وبرغم ما شهدته اليمن من عدوان غاشم وحصار جائر وبرغم التحدي الاقتصادي خلال عقد من الزمن، فقد تمكنت وزارة العدل ممثلة بإدارة المعهد العالي للقضاء من تحقيق إنجازات عظيمة.

القضائية من خلال هذا التقرير تسلط الضوء على أبرز الإنجازات التي حققها المعهد خلال عشر سنوات من عمر الثورة في مجالات الدراسات التخصصية العليا والتأهيل المستمر البحوث العلمية باعتبارات اهم الأهداف من انشاء وتأسيس المعهد العالي للقضاء هو رفد السلطة القضائية بالكادر القضائي المؤهل قانونيا وقضائيا، ونوجز ذلك على النحو التالي:

الدراسات التخصصية والتأهيل المستمر:

استقبل المعهد العالي للقضاء (٤) دفع دراسية خلال العشر السنوات من عمر الثورة، للالتحاق بقسم الدراسات التخصصية العليا (الدفعة الثانية والعشرين وحتى الدفعة الخامسة والعشرين) الى جانب دفعتين للالتحاق بقسم التأهيل المستمر (الدفعة الأولى- دبلوم العلوم الجنائية، الدفعة الثانية- دبلوم العلوم الجنائية).

حيث بلغ إجمالي المتقدمين (٤٠٦١) متقدماً خلال الفترة من ٢٠١٤م الى ٢٠٢٣م، وبلغ عدد المتخرجين منهم من المعهد (٦١٦) خريجاً من قسم الدراسات التخصصية العليا (الدفعة التاسعة عشرة وحتى الدفعة الثالثة والعشرين) وحصلوا على درجة الماجستير في العلوم الشرعية والقانونية، وكانت خلاصة الخريجين على النحو الآتي:

كما بلغ عدد الدارسين في الدفعتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين (٢٠٣) طلاب في قسم الدراسات التخصصية العليا.

أما فيما يتعلق بالتدريب والتطبيق العملي فقد تم تدريب عدد (٢٣٠٨) خريجين من قسم الدراسات التخصصية العليا (الدفعة التاسعة عشرة وحتى الدفعة الرابعة والعشرون) للسنوات الدراسية الثلاث، في قاعات التدريب بالمعهد والمحاكم والنيابات، إضافة إلى الزيارات الميدانية المباشرة لبعض المصالح الحكومية ذات العلاقة منها (مصلحة الجوازات، الأدلة الجنائية) للطلبة للاطلاع على الإجراءات التي تتم فيها، وكانت خلاصة اللذين تم تدريبهم خلال الثلاث السنوات الدراسية من الدفع (التاسعة عشرة وحتى الرابعة والعشرين) ٢٣٠٨ متدربين.

التأهيل المستمر:

تخرج من المعهد عدد (٤٢٦) خريجاً منهم (٢٨٠) خريجاً من قسم التأهيل المستمر (الدفعة الأولى- دبلوم العلوم الجنائية) وتم منحهم شهادة دبلوم في العلوم الجنائية من قبل المعهد بعد موافقة مجلس المعهد.

كما بلغ عدد الدراسين (١٤٦) طالباً في قسم التأهيل المستمر (الدفعة الثانية- دبلوم العلوم الجنائية).

كما تم عقد مجموعة من الدورات والورش التدريبية في قسم التأهيل المستمر استهدفت مجموعة من الفئات في عدة مجالات بإجمالي عدد (٦٠٨) متدربين.

تطوير وتحديث المناهج:

عملت عمادة المعهد وبصورة مستمرة على إحداث تغييرات وتعديلات في المنهج الدراسي بهدف تحسينه للأفضل لمواكبة المستجدات والتغيرات.

حيث تم تطوير المناهج العلمية بإضافة مواد جديدة إلى المواد الأساسية التي تم إقرارها وفقاً للقانون خلال الثلاث السنوات الدراسية بما فيها المواد التربوية التي تنسجم مع أهداف المسيرة القرآنية، ومن ذلك:

١- السيرة النبوية والعلوية وشخصيات إسلامية.

٢- الأنوار في العبادات والمعاملات المنتخبة من التاج والأزهار.

٣- مادة المسؤولية في الإسلام في عهد الإمام علي (ع) لمالك الأشتر.

٤- محاضرات في الجرائم الالكترونية وحجية التوقيع الإلكتروني.

٥- القانون الدولي الإنساني وجرائم العدوان.

٦- محاضرات في مجال مفاهيم النزاهة وقوانين مكافحة الفساد.

٧- إضافة إلى كتاب نفحات النسائم المفتحة عن زهر الكمائم في آداب المفتي والحاكم، ويتولى تدريسها نخبة من العلماء.

وبهدف رفع مستوى الادراك القانوني من خلال تجارب وخبرات من سبق في المجال القضائي تم توفير مجموعة من الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا من جميع دوائر المحكمة العليا شاملة للأحكام الابتدائية والاستئنافية وأحكام المحكمة العليا، وذلك للاستعانة بها ضمن مناهج المعهد.

رابعاً: البحوث العلمية:

أما في مجال البحوث العلمية فقد تم إعداد (١٦٣٣) بحثاً من قبل طلاب قسم الدراسات التخصصية العليا بداية من طلال الدفعة التاسعة عشرة وحتى الدفعة الرابعة والعشرين، شارك في الإشراف والمناقشة عليها عدد (٣٢٦٦) مشرفاً ومناقشاً من القضاة والأكاديميين.

كما تم إعداد (٢٨٠) بحثاً من قبل طلاب قسم التأهيل المستمر (الدفعة الأولى - دبلوم العلو م الجنائية) شارك في الإشراف والمناقشة عليها عدد (٥٦٠) مشرفاً ومناقشاً من القضاة والأكاديميين.

خامساً: مكتبة المعهد:

وفي سبيل تسهيل وتيسير الاستفادة من الكتب والرسائل العلمية التي تحتويها مكتبة المعهد فقد تم فرز وتسجيل وفهرسة وتصنيف عدد (٢٣٠) عنواناً من الكتب المهداة للمكتبة وعمادة المعهد والرسائل العلمية (ماجستير- دكتوراه)، وفق النظام المعمول به بالمكتبة لإدخالها ضمن محتويات المكتبة.

كما تم إعادة ترتيب محتويات المكتبة والبالغ عددها (١٤٦٥٠) عنواناً.

21 سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

القضائية
عدد خاص - بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر

في خطابه بمناسبة حلول العيد العـ

السيد عبد الملك الحوثي : ثورة الـ ٢١ من سبتمبر راسـ

أَعُـوْذُ بِاللَّهِ مِنْ الشَّـيْطَانِ الرَّجِيْمِ

بِسْـــمِ اللَّهِ الرَّحْـمَـنِ الرَّحِـيْـمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِين، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَـيِّدَنا مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ خَاتَمُ النَّبِيِّين.

اللَّهُمَّ صَـلِّ عَلى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّد، وَبارِكْ عَلى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّد، كَمَـا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيـمَ وَعَـلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَارضَ اللَّهُمَّ برِضَاكَ عَنْ أَصْحَابِـهِ الأَخْيَارِ الْمُنتَجَبين، وَعَنْ سَـائِرِ عِبَـادِكَ الصَّالِحِينَ وَالْمُجَاهِدِين.

أَيُّهَا الإِخْوَةُ وَالأَخَوَات:

السَّـلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ؛؛؛

بتمام الشـهر العاشر، وبداية الشـهر الحادي عشر، للعدوان الإسرائيلي الهمجي الوحشي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، تُلقى التطورات الأخيرة بظلالها على الوضع كله، منذ أن قام العدو الإسرائيـلي بارتـكاب جريمته الكبـيرة، بالاسـتهداف للقائد الإسـلامي الكبـير، الأخ العزيز الشهيد/ إسماعيل هنية «رَحِمَهُ اللـه»، في العاصمـة الإيرانيـة طهـران، وهـو ضيـفٌ عـلى الجمهورية الإسـلامية، بدعوة رسمية، بمناسبة تنصيب الرئيس الإيراني المنتخب، وكذلك بالعدوان عـلى الضاحيـة الجنوبيـة، والاسـتهداف للقائـد الجهادي الكبير، السيد/ فؤاد شكر «رَحِمَهُ الله»، والاستهداف أيضا للمدنيين، تلك الجرائم والاعتـداءات، التي كان فيهـا الاسـتهداف من قِبَل العـدو الإسرائيلي لقادة من قادة الأمة بكل ما تعنيه الكلمة، ومن رجال المسـلمين، الذين يقومون بدورٍ مميز في حمل راية الجهاد، والمواجهـة لعـدو الإسـلام والمسلمين، وهو العدو الإسرائيلي، وأيضاً الانتهاك لسـيادة الدول، والقتل للمسلمين، والقتل للأطفال والنساء، والانتهاك للسيادة، كل هذه التطورات ألقت بظلالها على الوضع بكله، والمعركة في ذروتها مع العدو الإسرائيلي.

وتجـلَّ مع هـذه التطورات، التماسـك التام لحركة المقاومة الإسلامية حماس، التي استُهدفت بالدرجة الأولى، مع أنه استهداف لكل المسلمين، للشعب الفلسطيني عموماً، لقضيته العادلة وموقفه الحـق، اسـتهداف للإخـوة المجاهدين في قطاع غزة، استهداف للأمة بكلهـا ولقضيتها الكبرى، ولكن بالدرجة الأولى يهدف العدو الإسرائيـلي إلى النيـل من حركة المقاومـة الإسـلامية حماس، والتأثير على وضعها، على قرارها، على صمودها، على تماسكها، على ثباتهـا، ومـع ذلـك، وبعد تلك الجريمة الكبيرة، تجلى في الواقع التماسـك التام لحركة المقاومة الإسـلامية حماس في اسـتمرار نشـاطها بشـكل كامل، وكذلك تماسـك واقعها الداخلي، لم تبرز حالات اختلاف، ولا حالات ضعف، ولا حالات تراجع، ولا أي تأثيرات سـلبية عـلى موقفهـا، عـلى صمودهـا، عـلى توحدها، على ثباتهـا، عـلى أدائهـا العملي وأنشـطتها العملية، لم يتأثر أيٌّ من ذلك، وكذلـك مواصلة كتائب القسـام لأداء مهامها الجهادية بكل فاعليـة، وبتماسـكٍ تام، وبجـدارةٍ عاليـة، وهـي تنفذ مهامها القتالية، وتم وبالإجماع- كما أعلنـت ذلك حمـاس- تم اختيار الأخ المجاهد الكبير/ يحيى السـنوار «حفظه اللـه»، خلفاً للشهيد إسـماعيل هنية «رَحِمَهُ اللـه»، هو- إن شـاء الله- خير خلف لخير سلف في هذه الحركة الإسلامية المجاهدة.

الاختيار بإجمـاع لهذا القائد الكبير المجاهد، الذي يعرفه العدو والصديـق بصلابتـه الجهادية، وثباتـه، وحنكتـه، وجدارتـه القيادية، هو بحد ذاته رسـالة مهمة للعـدو الإسرائيلي، وتأكيدٌ واضحٌ عـلى مواصلة الثبات على الجهاد، والاسـتمرار في الموقف، والاسـتمرار أيضاً في الثبات على المبادئ الأساسية.

كذلـك في جبهة حـزب الله، استمرت عمليات الإسناد بفاعلية عالية، وضربـات قوية ونوعية، مع التأكيد عـلى حتمية الرد على اسـتهداف العدو للشهيد القائد الجهـادي الكبير السـيد/ فؤاد شـكر «رَحِمَهُ الله»، وكذلك على العدوان على الضاحية، واستهداف المدنيين فيها.

والعـدو الإسرائيـلي بعد تلك التطورات، وتلـك الجرائم، وذلك التصعيد الخطير من قِبَله، هو في حالة خوفٍ كبـيرٍ واضح بكل ما تعنيه الكلمة.

الجمهورية الإسلامية في إيران، صدر التأكيد منهـا على حتمية الـرد، على العـدوان الإسرائيلي، وكان هـذا التأكيـد مـن أعلى المستويات القيادية، في مؤسسة القيادة، وفي الحرس الثوري، وفي السلطة التنفيذية، فالذي حدث لا يمكن التغاضي عنه أبداً، استهداف قائد إسلامي كبير من قادة الأمة، وهو ضيفٌ في إيران بدعوةٍ إيرانية في تنصيب الرئيـس الإيراني، مع انتهـاك كبير للسـيادة الإيرانية أيضاً.

أيضاً جبهة الإسـناد في اليمن، سبق تأكيد على الرد الحتمي على العدوان الإسرائيلي، الذي استهدف به العـدو الإسرائيـلي خزانات الوقود في ميناء الحديدة، ولابدَّ من هذا الرد، وهو آتٍ حتماً بإذن الله.

تأخر الرد من المحور بشـكلٍ عام، في مقابل التصعيد الإسرائيلي، في جريمـة العـدو الإسرائيـلي باسـتهداف القائـد الشـهيد/ إسماعيل هنية «رَحِمَهُ الله»، أو العدوان على الضاحية الجنوبية في بيروت، والاسـتهداف للشـهيد القائد الجهادي الكبير السـيد/ فؤاد شـكر «رَحِمَهُ اللـه»، أو العدوان على الحديدة، هو مسألة تكتيكية بحتة، وبهدف أن يكون الـرد فعلاً مؤثراً عـلى العدو، في مقابل اسـتعدادات الحماية التي يحاول العدو الإسرائيلي، بإشراف أمريكـي، وتعـاون غربي، ومن بعض الأنظمة العربية، توفيرها؛ ليخفف على الأقل من أضرار هذا الرد، والعـدو الإسرائيلي يعرف، يعرف بحتمية الرد، وأنه لا تراجع عن هذا القرار، جبهات الإسـناد هي- أصلاً- مستمرة في عملياتها في إسـناد غزة، وفي نفس الوقت الـرد على تلـك الجرائـم، وذلك المسـتوى من التصعيد، هو قرارٌ معلـنٌ، لا يوجـد مـا يمكن أن يصرف هذا القرار من ترهيب، أو من ضغوط، بالرغم من المساعي الحثيثة جداً مـن قبل الأمريكي والدول الأوروبية بالتحديد، ومن بعض الأنظمـة العربية، لاحتواء هذا الرد، ولاسِـيَّما فيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية في إيران، لم تتوقف الاتصالات، والمسـاعي الحثيثة، والرسـائل، والوسطاء الذين يحاولون إقناع الجمهورية الإسـلامية في أن يكون هذا الرد متواضعـاً، وغير فاعـل، وغير مؤثِّر، وبسـيط، ويحاولون، أن يسـتخدموا وسـائل الترهيب والإغـراء؛ للوصـول إلى هـذه النتيجة، ولكن هناك تأكيد واضح في الجمهوريـة الإسـلامية؛ لأن المسـألة فعـلاً تمـسّ بشرف الجمهوريـة الإسـلامية، بقتل ضيفها، في عاصمتها، في ضيافتها، عدواناً وظلماً وبغياً من قبل العدو الإسرائيلي.

أمَّا مسار الإسـناد فهو- كما قلـت- مسـتمرٌ مـن جبهات الإسناد، والعمليات مستمرة من جنوب لبنـان، مـن اليمن، من العـراق، وهكذا أيضاً مسـألة حتمية الرد لا شك فيها.

الشيء المؤسـف هو في الموقف الإسـلامي عمومـاً، الموقـف الإسـلامي فيما يتعلق بمنظمة التعاون الإسلامي وبيانها الأخير الذي صدر، لا يجوز أبداً أن يكون ذلـك البيان هو سـقف الموقف الإسـلامي، من الدول الإسلامية، على مسـتوى الوطـن العربي وغـيره، كل الدول التـي تنتمي للإسـلام، لا يجوز أبداً أن يكون سـقفها إصدار بيـان للإدانة والاستنكار، بيان يمكن أن تصدر حتى أفضـل منه وأقـوى من جمعيـة خيرية، أو مؤسسـة صغيرة، وأي جهة بسـيطة، فما بالك بإطار تعاوني، يُعبِّر عن أكثر من خمسين دولة تنتمي للإسلام، بكل إمكاناتها وقدراتها، وثقلها، وجيوشـها! لا يليق أبداً أن يكون السـقف الأعلى هو إصدار بيان بذلك المستوى، أين هي الخطوات العملية؟ ولو بالحد الأدنى إيقاف التعاون مع العدو الإسرائيلي من قبل بعض الأنظمة، سواءً أنظمة عربيـة، أربعة أنظمـة عربية تتعاون بشـكل قوي مع العدو الإسرائيلي، وكذلك بعض الأنظمة الإسـلامية، في بعض الدول التي تنتمي الإسـلام، الحال نفسـه كذلك.

أمَّا المتعاطفون مع خدش أذن ترامب، الذين لـم يصدروا حتى بيانـات إدانة تعـبِّر عنهم هم، كموقف من الجريمة الإسرائيلية باسـتهداف القائد الإسـلامي الكبير، الـذي هو من قادة الأمة، الشهيد/ إسماعيل هنية، ولا زالوا لازالوا يصنفون الإخوة المجاهدين في قطـاع غـزة، مـن مختلف الفصائـل الفلسـطينية، وفي مقدمتهـم كتائـب القسـام، ومنتسبي حركة حماس، وسرايا القدس، ومنتسبي حركة الجهاد الإسـلامي، وبقيـة المجاهدين يصنفونهم بالإرهاب والإرهابيين.

أمَّا مـا يفعله العدو الإسرائيلي من أبشـع الجرائم، مـن الإبادة الجماعية، مـن القتل لعشرات الآلاف من الأطفال والنساء، فهو لا يستحق- بنظرهم- التوصيف بالإجرام، والإرهـاب، ونحو ذلك من العناوين، بالرغم من فظاعة الجرائـم التي يرتكبهـا العدو الإسرائيلي، سواءً بحق السجناء، وهي جرائـم فظيعـة للغاية، تتحدث عنها وسائل الإعلام، عن أنواعهـا، ممارسـات فظيعة، وحشية، إجرامية، بشعة بكل ما تعنيه الكلمة، يجـب أن يدينها، ويستنكرها، ويتخذ الموقف منها كل إنسـان بقي فيـه ذرة من الإنسانية؛ وإلَّا فتغاضى الإنسان عن مثل تلك الجرائـم الفظيعة للغاية يمسُّ بإنسـانيته، معناه: أنه لم يبق فيه حتى الإحسـاس الإنسـاني، ولا يحمل شيئاً من القيم الإنسانية، فما بالك بالقيم الدينيـة التـي تُرَسِّـخ القيم الإنسانية، جرائم العدو الإسرائيلي الفظيعة، التي استهدفت أطفالاً ونسـاءً، قتلت منهـم عشرات الآلاف، اسـتهدفت المجتمـع الفلسطيني بشكلٍ عام، الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بالقتل بأسـلحة الفتك والدمار الشامل، القنابـل الأمريكيـة، التي تقتل الجميع، وتدمـر أحياءً بأكملها، وبالتجويع، وبكل الوسائل للإبادة الجماعية، ولا تزال بعض الأنظمة العربية في موقفٍ بـارد وجامد، وتُسخِّر وسائلها الإعلامية لإسناد العدو الإسرائيلي، فوسـائل إعلام هي جبهة إسـناد لصالح العدو الإسرائيلي بكل وضوح، وبشـكلٍ مفضوح، هذه مسألة واضحة.

محـور القـدس والجهـاد والمقاومـة يسـاند الشـعب الفلسـطيني، وهذا شرفٌ كبير، وهذا واجبـه، ولكنه واجب الأمة بكلها، ليس فقط واجباً ينحصر بجبهة هنا أو جبهـة هناك، أو بهؤلاء أو أولئـك، ويبقى البعض متفرغـاً لتوجيـه الانتقادات،

ـــــاشر لثورة الـ ٢١ من سبتمبر المباركة

ـــــخة مهما كان حجم المؤامرات والحروب والاستهداف

الأعـداء فشلوا في استعباد السيطرة على الشعب اليمني الذي حافظ على هذا الإنجاز ولو بالحد الأدنى في عمقه الاستراتيجي

من أهم ما يسعى له الأعـداء تمزيق النسيج الاجتماعي والتفرقة بين أبناء الشعب اليمني تحت كل العناوين

واللـــوم، والتوبيخ، والتشـــكيك، ممن ليس لديـــه أي اهتمام لأن يكون لـــه أي موقـــف فعلي بما تعنيه الكلمة، وإسهام حقيقي، في أداء مسؤوليته لمناصرة الشعب الفلسطيني فيما يتعرض له من إبادةٍ جماعية؛ أمَّا البعض فهم في صفِ أولئك الموالين للعدو، جبهة إســـناد للعـــدو الإسرائيلي على المســـتوى الإعلامي، والسياسي، والشـــعبي، يتحركـــون بكل ما يســـتطيعون، ليس لديهم أي هم آخر.

تجاه الجرائـــم الفظيعة، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي، وما يتم نشره، وتداوله، والمعرفة به، من أنواع الجرائم التي لا يستطيع الانســـان أحياناً حتى أن يتحدث عنها، أو أن ينطـــق بها؛ لهولها، وفظاعتهـــا، ووحشـــيتها، تكبر وتتضاعـــف المســـؤولية عـــلى الجميع، على الجميع؛ ولـــذلك ينبغي التذكير المســـتمر للناس، والاستنهاض المستمر للأمة؛ لأن هـــذا الواجب الكبير عـــلى أمتنا الإسلامية، في أن يكون لها موقف تجاه تلـــك المظلومية الكبرى للشعب الفلســـطيني، والمأساة المســـتمرة، في مقابـــل الجرائم المستمرة، التي هي سيئةٌ للغاية، وفظيعـــةٌ جداً، وكبـــيرةٌ رهيبة، يمارســـها العدو الإسرائيلي ضد شعبٍ مسلم، جزءٌ من هذه الأمة، هذه المسؤولية لا يمكن أن تسقط بالتجاهل، ولا يمكن أن يســـقط وزر التفريـــط فيهـــا بمحاولة اللامبالاة والتظاهـــر بأنه أمرٌ لا يعنينا، الجميع مسؤول أمام الله «سُـــبْحَانَهُ وَتَعَـــالَى»، وللتفريط والتغافـــل والتجاهـــل، الذي هو حالة ظاهرة في معظم الشـــعوب ومعظـــم الأنظمة، لـــه عواقبه الخطـــيرة؛ لأن الله «سُـــبْحَانَهُ وَتَعَالَى» هو الشهيد والرقيب على كل عباده، هو سُـــبْحَانَهُ على كل شيءٍ شـــهيد، وبكل شيء عليم، وبكل شيءٍ محيط، لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في الســـماء، وهـــذه مســـؤولية عظيمـــة، ومقدسة، وكبيرة، ومهمة، ومن أكبر الالتزامات الإيمانية والدينية، في نـــصرة أولئـــك المظلومـــين، المســـتضعفين، المضطهدين من أبناء أمتنا المســـلمة، فالتفريط، والتخـــاذل، والتجاهل، والتنصل التام عن المســـؤولية، ومحاولة التغافل عمَّا يحـــدث ويجري، لا يُعفي أحداً من مســـؤوليته، الله «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى» توعَّد في القرآن الكريم: {إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْـــتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[التوبة:٣٩]؛ ولـــــذلك ينبغي أن تستمر حملات التوعية، والتذكير، والاستنهاض في أوساط الأمة، بقدر ما اســـتمرت وكبرت المأســـاة للشـــعب الفلسطيني، واســـتمر العـــدو الإسرائيلي في إجرامه وعدوانه، وما يرتكبه من الجرائـــم كل يـــوم؛ بقـــدر ما تتضاعف المسؤولية على الجميع.

أمَّا إخوتنا المجاهدون الأعزاء في قطاع غزة، فصمودهم، وثباتهم، واستمرارهم، وصبرهم، هو فعلاً مدرســـة لكل الأمة، هـــم قدموا نموذجاً لكل المســـلمين، بل لكل العالم، في مـــدى ما هم عليه من ثبات، من صبر، من تضحية، من إقدام، من استبسال، من تفانٍ في ســـبيل الله «سُـــبْحَانَهُ وَتَعَالَى»، والويل لمن خذلهم وتآمر عليهم، الويل لكل المتخاذلين، والمتآمرين، والماكرين، والطاعنين في الظهر، من الذين يقدِّمـــون بإعلامهم، بأموالهـــم، بمواقفهـــم، حتى المواقف السياسية، خدمةً للعدو، إخوتنـــا المجاهـــدون الأعزاء في كتائب القسام، وسرايا القدس، ومن معهم مـــن الفصائل، من المجاهدين الثابتين في قطاع غزة، بالرغم من تمام عشرة أشـــهر، وهـــم في قتـــال مســـتمر بدون إمكانية لإيصال الســـلاح إليهم، مع الحصار الشديد الذي هم فيه، مع حجم العـــدوان الإسرائيلي، الذي تشترك فيه أمريكا، وتشترك فيه دولٌ غربية، بما تُقدِّمه للعدو الإسرائيلي من إمكانات عسكرية هائلة، ومن مســـاندة معلوماتية وغير ذلك؛ لكنهم صمدوا وثبتوا، بالرغم مـــن الحصـــار والدمار الشـــامل لقطاع غزة والتجويع والمعاناة الكبيرة، ثبتوا واستمروا في القتـــال، باستبســـال واضح، وتفانٍ واضـــحٍ وحقيقي، عمل عظيم، وصبر كبير، العاقبة لذلك الصبر، لذلك الاستبســـال، لذلك التفاني في سبيل الله، لذلك الثبات الذي يتجـــلى فيـــه أن الله أفرغ عليهم الصـــبر، وأمدهم بالتأييد والعون، عاقبته التي وعد الله بها هـــي النصر، {وَكَانَ حَقًّـــا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}[الروم:٤٧]، هكذا يقول الله «سُـــبْحَانَهُ وَتَعَالَى» في القرآن الكريـــم، وذلك الثبات هو ثباتٌ من منطلق إيماني، يُسْتَمَدُّ من معونة الله «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»، بدافـــع إيماني، مـــن الرجاء لله «سُـــبْحَانَهُ وَتَعَالَى»، والمحبة لله «جَلَّ شَأْنُهُ»، والاستجابة العملية لأوامر الله «سُـــبْحَانَهُ وَتَعَالَى»؛ ولهـــــذا يســـتمرون بالقتال بفاعلية عاليـــة، عمليات كثيرة، متنوعة، ونوعية أيضاً من التنكيل بالعدو، استخدام أيضاً للوسائل المتاحة بأيديهم بشـــكلٍ مستمر، فعملياتهم بالقصف الصاروخي مســـتمرة، بالقناصة مستمرة، بتفخيخ مبانٍ وأماكن، والإيقاع بالعدو الإسرائيـــلي فيها، منها: بيوت، منها: أنفاق، منها: أماكن متعـــددة، اســـتهداف للآليـــات الإسرائيلية، الاستهداف بمدفعية الهاون... بكل الوســـائل المتاحة، هم مســـتمرون بفاعلية وجدارة عاليـــة، وهم يقابلـــون الإجرام الصهيوني بكل مـــا يمتلكه من إمكانات، ويحظـــى به من دعم ومســـاندة غربيـــة، يقابلونـــه بصمودهم العظيـــم، وصبرهم وتضحيتهم، وتفانيهم في ســـبيل الله تعالى.

وكذلـــك هـــو حال الشـــعب الفلســـطيني، حـــال الشـــعب الفلســـطيني في قطـــاع غـــزة، الحاضنة الفلسطينية التي تصبر، بالرغم من التضحيـــات الكبيرة جداً، ولـــم تفتح مجـــالاً للعدو الإسرائيلي، ولا لعملائه؛ لاختراقها، وابتزازهـــا، واســـتغلال حالـــة الجوع، وحالة الفقـــر والمعاناة الشـــديدة، وانعدام المواد الغذائية وغيرها، هنـــاك صبرٌ عظيم يمثل مدرسة لكل الأمة الإسلامية، هذا الصبر، هذا الثبات، مع المظلومية الكبيرة، مع القضية العادلة، مع الموقف الحـــق، هو جديرٌ بالثناء، وجديـــرٌ بالمســـاندة، والتأييـــد، والتعـــاون، وأن يحظى بالوقوف معه بـــكل الإمكانـــات، لا يليق بالأمـــة أن تتخاذل تجاه شـــعب يقف هذه الوقفة الثابتة الصامدة، يقف هـــذه الوقفـــة العظيمة في الموقـــف الحق، في قضيـــةٍ تعني الأمة، الشعب الفلسطيني هو في الخنـــدق الأول، لولا صموده، لولا ثباته، لولا جهاده؛ لكان العدو قد تجاوزه إلى غيره، ولكانت الأحداث في مسرح آخر، وميدانٍ آخر، ودولٍ عربيةٍ أخرى، لم يكن ســـيحميها من العـــدو الإسرائيلي، لا عمالة، ولا نفـــاق، ولا ولاء لأمريكا، ولا خضـــوع لأمريـــكا، ولا شيء، الأمريكـــي جاهز أن يفتح المجال للعدو الإسرائيلي، ولمصالح العدو الإسرائيلي، على حســـاب أي دولة عربية، أو أي نظام عربي، مهما بذل أي نظامٍ عربي وقدَّم لخدمة أمريـــكا وإسرائيـــل، يظل بنظر أمريكا، إمَّـــا مجرد بقرة حالوب، أو مجرد مســـتغل، يؤدي مهمته ووظيفتـــه في الاســـتغلال، وعند الاســـتغناء عنه يتخلصوا منه، لا أقل ولا أكثر.

مع وصـــول الأحـــداث إلى ما وصلت اليه في هذه المرحلة، ونحن في بدايـــة الشـــهر الحادي عشر، والمعركة في ذروتهـــا، والتصعيد وصل إلى مســـتويات تُهيئ المجال لاتســـاع دائرة الأحداث، فاتساع دائـــرة الأحداث بأن تتوســـع إلى حـــرب إقليمية، أو ما هو أقل من مســـتوى حرب إقليمية، ضربات متبادلـــة، وتوســـع لدائـــرة الاستهداف والعمليات بمستوى أو بآخر، هذا بكله ليس في مصلحة العدو الإسرائيلي، سعيه لتوسيع دائـــرة الأحـــداث، وحماقاتـــه بارتكاب جرائم أيضاً هنا وهناك، واســـتهداف هنا وهنـــاك، هو في واقع الحال ســـيخدم الشـــعب

21 سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

القضائية
عدد خاص - بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر

ما فعله الأعداء تجاه الثورة كانت نتيجته ومآلاته الفشل، لأن ثورة الـ

من الأهداف الأساسية لثورة الـ ٢١ من سبتمبر، هي الشراكة الوطنـ

الفلسطيني؛ لأن الاستراتيجية التي اعتمد عليها العدو الإسرائيلي منذ بداية عدوانه على قطاع غزة، كانت هي: الانفراد بالشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والسعي لإبادته، والسعي لإنهاء المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، والسعي لتحقيق أهدافه (المعلنة، وغير المعلنة):

- المعلنة: بالقضاء على المقاومة الإسلامية في قطاع غزة، وإنهاء حركة حماس، وكذلك باستعادة أسراه بدون صفقة تبادل، والسيطرة التامة على قطاع غزة.

- وغير المعلنة: التهجير للشعب الفلسطيني بشكلٍ كامل، ومحاولة أن يحوِّل قطاع غزة إلى مرحلة جديدة تختلف عمَّا كانت عليه، بعد التهجير للشعب الفلسطيني وغير ذلك.

العدو الإسرائيلي لم ينجح في تحقيق تلك الأهداف، وهذا واضح إلى حد الآن، وفي المستقبل سيكون أكثر خسارة وفشلاً بإذن الله تعالى، ولكن كلما تأزم الوضع أكثر على نطاقٍ أوسع، سواءً على مستوى المحور كما هو حاصل الآن، أو على أي مستويات أخرى، فالعدو الإسرائيلي ينشغل هنا وهناك، ويعيش حالة من الخوف والقلق الكبير، كما هو حاصلٌ الآن، هو يستنجد بأمريكا لتوفر له الحماية، ومعها من يسميهم الأمريكي بالشركاء، والذين أعلن بعضهم مواقف معينة، بإغلاق أجوائهم تجاه أي رد ضد العدو الإسرائيلي، بل وبذلوا المساعي من جهتهم والجهود لألَّا يكون هناك رد، أو إذا كان هناك رد، أن يكون رداً محاصراً، محمياً- بالنسبة للعدو الإسرائيلي- محمياً من جهتهم، يفتحون الأجواء للعدو الإسرائيلي، يُقدِّمون الدعم الاقتصادي عبر الطرق البرية، والمنافذ البرية، والجسور البرية، ويُقدِّمون الدعم الإعلامي للعدو الإسرائيلي، والدعم السياسي للعدو الإسرائيلي، ثم يحاولون في مقابل ذلك أن يكون موقفهم سلبياً، تجاه أي شيء من جهة الدول العربية والإسلامية، التي هي مساندة للشعب الفلسطيني، وفي موقف حق، لم يعد هناك أي قيمة لا لاتفاقيات بين الدول العربية، اتفاقيات دفاع مشترك، ولا التزامات: التزامات إسلامية، التزامات وطنية وقومية... ولا أي التزامات أخرى، موقفهم واضح، والأمريكي يُقدِّم موقفهم في سياق آخر، ليس بمجرد أنهم هناك يحرصون على أن لا يعبر من أجوائهم أي شيء من هنا أو هناك؛ إنما يقدما موقفهم في سياق عنوان الشراكة، الشراكة مع الأمريكي لحماية العدو الإسرائيلي، هكذا يُقدِّم الأمريكي الموقف، والإسرائيلي بنفسه يتحدث بذلك المنطق، وبتلك اللغة، باعتبارهم شركاء، يساهمون من جهتهم في حماية العدو الإسرائيلي.

فيما يتعلق باتساع دائرة الأحداث، كل هذا سيخدم الشعب الفلسطيني، الإسرائيلي الآن في حالة هلع وقلق كبير جداً، والتفاصيل المتعلقة بالخوف الذي يعيشه العدو الإسرائيلي من بعد تصعيده وجرائمه الأخيرة معروفة، معروفة حالة الهلع، توقف الكثير من شركات الطيران في نشاطها، فيما يتعلق برحلاتها الجوية إلى فلسطين المحتلة، وغير ذلك من الإجراءات التي يقوم بها العدو الإسرائيلي تُعَبِّر عن حالة خوفه وقلقه الكبير.

عمليات الإسناد مستمرة، في جبهة الإسناد في لبنان، عمليات حزب الله ما قبل الرد، العمليات في سياقها المستمر كجبهة إسناد، عمليات القصف والاستهداف، والاختراق بالمُسَيَّرات مستمرة، ولها تأثيراتها الكبيرة جداً على العدو الإسرائيلي، من ذلك: إخلاء المغتصبات التي فيها بؤر استيطانية، وقد وصلت إلى عدد كبير، باتوا يقولون في كيان العدو الإسرائيلي: أن ضربات حزب الله تُشكِّل تحدياً استراتيجياً غير مسبوق بالنسبة لإسرائيل، إضافةً إلى القلق الكبير، الذي يُخَيِّم على العدو الإسرائيلي، من الرد المحتوم على جريمة العدوان على الضاحية الجنوبية، والاستهداف للشهيد القائد الجهادي الكبير، السيد/ فؤاد شُكر «رَحِمَهُ الله».

فيما يتعلق بعمليات الإسناد العراقية، كذلك القرار مستمر على مواصلتها.

عمليات الإسناد من يمن الإيمان والحكمة والجهاد، نُفِّذت في هذا الأسبوع بعدد (ستة عشر صاروخاً بالِسْتِيّا وطائرةً مُسَيَّرَة)، ومن أبرز عمليات هذا الأسبوع:

- الاستهداف لمدمرتين أمريكيتين حربيتين بحريتين أيضاً.

- وإسقاط طائرة MQ٩)) المتطورة غير المأهولة في أجواء محافظة صعدة.

وقد بلغ عدد السفن المستهدفة (مائة وسبعة وسبعين سفينة)، هذا العدد بالرغم من انخفاض حركة السفن المرتبطة بالأمريكي والبريطاني، أو التي تحمل بضائع لصالح العدو الإسرائيلي، انخفضت حركتها في البحر بشكل كبير جداً، أصبحت العملية عملية تَصَيُّد لما يمر في حالة نادرة، وهذا الانخفاض للحركة الملاحية التي كان يستغلها العدو، وكانت لمصلحة العدو، هو نصر في حد ذاته، انتصار كبير، انتصار كبير لقواتنا المسلحة لجبهة الإسناد اليمنية، وانتصار حقيقي.

الانخفاض في الحركة بات أمراً واضحاً، ومعترفاً به من قِبَلِ الأمريكيين، ومن قِبَلِ غيرهم، الكل يحكي عن انخفاض الحركة الملاحية التابعة لهم في البحر الأحمر، والعدو بشكلٍ حقيقي في حالة ضائقة بكل ما تعنيه الكلمة، من مدى التأثير لعملية الإسناد في الجبهة اليمنية، التي وصلت إلى: تعطيل للحركة الملاحية التي هي لمصلحة العدو الإسرائيلي، وكان من نتائجها المعلنة، الواضحة، الصريحة، الثابتة: إفلاس ميناء أم الرشراش، الذي يسميه العدو بـ[ميناء إيلات]، وهناك تقارير إعلامية لعددٍ من القنوات الفضائية، من داخل الميناء، تُظْهِر كيف أنَّه مُعَطَّل تماماً عن أي نشاط، وهذا له تأثيره الواضح والصريح والمعلن، وأيضاً الذي ترتبط به أرقام تعلن لدى العدو الإسرائيلي، فالمسألة أثَّرت على العدو الإسرائيلي تأثيراً واضحاً.

ولذلك ما بعد النجاح والانتصار الكبير في هذه المعركة، في منع الملاحة لصالح العدو الإسرائيلي في البحر الأحمر وخليج عدن، والبحر العربي، أصبح نطاق العمليات لقواتنا المسلحة على مدى بعيد، وبعيد جداً، يعني: معظم العمليات أصبحت، إن أردنا العمليات باتجاه المحيط الهندي، على مسافة بأبعد من ألف كيلومتر، وإلى البحر الأبيض المتوسط، وإلى عمق فلسطين المحتلة، بمديات أكثر من ألفي كيلومتر، فأصبح نطاق عمليات قواتنا المسلحة على مديات بعيدة جداً، يعني: معظم هذه العمليات بمديات فوق الألفين كيلومتر، هذا تطور كبير، ومعناه: أن هذه المعركة التي تخوضها جبهة الإسناد في يمن الإيمان والحكمة والجهاد، هي بمسرح واسع ونطاق واسع جداً.

على مستوى نطاقها القريب: أصبحت فاعلةً جداً إلى مستوى السيطرة على الموقف وعلى الوضع، أصبحت هناك سيطرة كبيرة على الميدان، في منع الملاحة على العدو الإسرائيلي، والاستهداف للسفن المرتبطة بالأعداء، وتأثيرها كبيرٌ جداً على مستوى نطاقها القريب: في البحر الأحمر، في خليج عدن، باب المندب، البحر العربي.

ولكن على مستوى المديات البعيدة: طبيعة المعركة كبيرة، قوية، تعتمد على تطوير التقنيات والإمكانات باستمرار، على مستوى التقنيات للعمليات، وعلى مستوى الحصول على المعلومات، ولاسِيَّما ضرب أهداف متحرِّكة، وكذلك ما نواجهه في نطاق المَعْرَكة، في مداها البَعيد من تعقيدات، الكثير من الناس قد تغيب عنهم الكثير من التفاصيل، المتعلقة بطبيعة التعقيدات لهذه المعركة في نطاقها البعيد، فوق مستوى الألفي كيلومتر، من ذلك ما تحدثنا عنه في عدة كلمات: أن هناك عدة أحزمة تشتغل لحماية العدو الإسرائيلي، للأسف الشديد بينها أحزمة دول عربية، دول عربية تبذل كل إمكاناتها، وقدراتها على المستوى المعلوماتي، وعلى المستوى التقني، وعلى مستوى الاعتراض والتشويش، تشتغل وبإخلاص كبير، وبجدِّيَّة عجيبة، وكما لو كانت ستدافع عن نفسها، وهي تدافع عن العدو الإسرائيلي، وتسعى لإعاقة وصول أي شيء يستهدف العدو الإسرائيلي، وبعض الأنظمة العربية جعلت من نفسها- وللأسف الشديد- متارس يحتمي بها العدو الإسرائيلي؛ ولذلك نحتاج في تطوير القدرات والتقنيات إلى ما يساعد على تجاوز ما تمتلكه الأنظمة العربية، بل الأنظمة التي هي أنظمة كبرى الدول العربية، التي تحمَّلت هذا الوزر في خدمة وحماية العدو الإسرائيلي.

الأمريكي من جانبه لا يألو جهداً في إمكاناته، في قدراته، أن يسعى لحماية العدو الإسرائيلي، وأن يسعى لاعتراض أي شيء يستهدف العدو الإسرائيلي.

ولذلك وصول صاروخ إلى البحر الأبيض المتوسط، أو إلى عمق فلسطين، أو طائرة مُسَيَّرة، معناه: أن يتجاوز قدرات أمريكية، قطع أمريكية، الجبهة الأمريكية المساندة للإسرائيلي، جبهات أنظمة عربية متعددة تبذل الجهد من جانبها، للاعتراض، للتشويش، لمنع وصول أي صاروخ أو طائرة مُسَيَّرة باتجاه العدو الإسرائيلي؛ فيصل وهو يتجاوز قدرات خمس جهات، على رأسها الأمريكي، وأنظمة عربية أخرى، ثم العدو الإسرائيلي.

العدو الإسرائيلي بالنسبة لفلسطين المحتلة، يحاول أن يتمترس بالكثير من أنظمة الحماية والدفاع الجوي المركبة، المتنوعة، المتعددة، في نطاق جغرافي محدود، هو أجواء فلسطين المحتلة، مقارنةً بما يمتلكه هو، وما يحظى به من إسناد من أنظمة عربية ومن الأمريكيين، ويشترك معه أيضاً البريطانيون، والفرنسيون، وأنظمة غربية أخرى توفر له الدعم، لاسِيَّما في المراحل التي فيها تصعيد أكثر، وفي هذا التوقيت، في هذا التوقيت يتجهون للتعاون بشكل أوسع؛ من أجل الحماية من الرد القادم الحتمي من مختلف الجبهات.

ولكن مع كل ذلك، هذه التحديات بنفسها هي تساهم في مدى تطوير القدرات أكثر وأكثر، وهي لن تستطيع أن توفر الاطمئنان للعدو الإسرائيلي، ولا الجو الآمن، يحصل الاختراق بالرغم من كل ذلك، ويعيش العدو الإسرائيلي في حالة خوف مستمر، وقلق دائم، كما هي الحالة الراهنة، وتحت الضغط والتهديد المستمر، وتنجح عمليات بالوصول إلى أهدافها، وتحقيق

21 سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

القضائية
عدد خاص- بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر

ـــ ٢١ من سبتمبر إنجاز للشعب اليمني من واقع آماله وأهدافه وتطلعاته

ـــية وترسيخ الهوية الجامعة والسعي للم الشمل وإطفاء نيران الفتن

أهدافها.

ولـــذلك نحن- وبحمد الله «سُـبْحَانَهُ وَتَعَالَى»- خلال هذه المرحلة في تطويـر مهم لتقنيات وإمكانات جيشـنا اليمني، على مسـتوى هذا النطاق، ومستوى مواجهة هذه التحديات، فعندما يتأخر أحياناً الرد، أو تتأخر أحياناً بعض العمليات؛ فهي لأنها تأتي في هـذا الجـو مـن التعقيدات والعوائـق، ولكنها تحقق نجاحاً مهماً، وتحقق- في نهاية المطاف- تفوقاً عـلى تقنيات يعتمد عليها الأعداء، وعلى تكتيـكات يعتمد عليها الأعـداء، وهم يدركون هم هذه الحقائق، وإلّا ليس هناك أي تـردد إطلاقاً، وليـس هناك أي خوف، وليس هناك أي تراجع على الإطـلاق؛ إنما المسـألة مرتبطة بتطويـر وتكتيـك، والعمليات مستمرة في الأسـاس، العمليات مسـتمرة، عملياتنـا صـوب فلسطين المحتلة لاستهداف العدو الإسرائيلي، عملياتنـا في البحار، عملية الرد الحتمي القادم، وكذلك التنسيق مع المحور في أي عمليات مشتركة، وقرار الرد هو قرار من الجميـع، على مسـتوى المحور بكله، وعلى مسـتوى كل جبهة بحد ذاتها.

فيما يتعلق بالأنشطة الشعبية، ومنها: التعبئة، وكذلك المظاهرات والخـروج الأسـبوعي، فهـي مستمرة، وهي مواكبة للتطورات، وشهدنا في الأسابيع الماضية، مع تطـورات الجرائـم الإسرائيلية بالاسـتهداف لشـهداء الأمـة، والتطـورات الكبيرة، شـاهدنا الخـروج الكبير جداً للشـعب اليمني، وهذا الخـروج المليوني المستمر، وبهذا الزخم، لا سابقة له في التاريخ، وسـيبقى صفحة بيضاء ناصعة ومُشرِّفة لشـعبنا العزيز، يبـيِّن مدى تفاعله، مدى شـعوره بالمسـؤولية، مـدى اهتمامـه الكبير، مـدى وفائه ومصداقيته في موقفه؛ لأنه موقفٌ لا مثيل له لدى أي شـعب آخر، بهـذا المسـتوى مـن التفاعل، والحضور الأسـبوعي، والشعب الفلسطيني يدرك هذه الحقائق، والمجاهدون الأعزاء في فلسـطين يُقدِّرون هذا المستوى من التفاعل الشـعبي، ويتفاعلـون معـه، ويرتاحون له كثيراً، وهم يُحِسُّونَ بأنه يمثل اسـناداً حقيقياً لهم، وصدقاً في الموقف.

ثورة الـ ٢١ من سبتمبر إنجاز تاريخي عظيم وأصيل للشعب اليمني بكل ما تعنيه الكلمة

قرار ثورة الـ ٢١ من سبتمبر هو قرار الشعب وأهداف تحركه تعود إليه وهي آماله وتطلعاته وتوجهاته

كل ما أُتي في إطار الثورة من أنشطة ومواقف كانت يمنية أصيلة بدون أي تأثير أو تدخل خارجي

شـعبنا العزيز مستمرٌ في هذه المظاهـرات والأنشـطة بـكل أنواعهـا، ومنهـا: التعبئـة العسـكرية وغيرهـا، وما كان شـعبنا ليتوقـف في خروجـه الأسبوعي في مظاهراته، في الوقت الذي تستمر فيه المظاهرات حتى في دول أوروبية غير مسلمة، هل سـيتوقف شـعبنا العزيـز، والمظاهرات مستمرة في بريطانيا، في إيطاليا، في دول أوروبية، في دول أخرى غير مسلمة؟ شعبنا أكثر وفاءً، وثباتاً، وشهامةً، وإيماناً، وصدقـاً، ووفـاءً، مـن بقية الشعوب، ما بالك بالشعوب غير المسلمة.

برز أيضاً النشـاط المستمر في الخروج في المظاهـرات من قِبَلِ الشـعب المغربي، وهـذا محط تقدير وإشادة، يعني: بالرغم من عمالة النظام المغربي لإسرائيل، ومواقفه السـيئة، وتطبيعه مع العدو الإسرائيـلي، إلّا أن الموقف بالنسبة للشـعب المغربي موقف جيد، ويخرج في مظاهرات بصوت واضح، وصوت مسـموع، ومن الجيد أنه مسـتمرٌ، مسـتمرٌ في مظاهراته وخروجه الواسع.

كذلـك هناك دول إسـلامية، استمرت فيها في الأسبوع الماضي المظاهرات والوقفات، مثلما هو الحال في إندونيسـيا، وماليزيا... ودول أخرى.

فيما يتعلـق بالبلـد، في هذا الأسـبوع مَنَّ الله «سُـبْحَانَهُ وَتَعَالَى» بالغيث، وهطلت الأمطار الغزيرة- بفضل الله «سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى»- عـلى الكثـير مـن المحافظـات، وحصل- للأسـف الشديد- أضرار في بعض المناطق، كمـا هـو الحـال في مناطق في محافظـة الحديـدة وبعـض المناطق، ولكن الأكثر تضرراً كان في محافظـة الحديـدة، وهناك أسباب لمثل هذه الأضرار، يعني: تتعلـق بعضها بظـروف الناس الصعبة، بالعمل العشوائي البعيد عـن التخطيـط الحـضري في الإنشاءات، في البيوت، في البناء في مصبَّـات السـيول، وفي مجرى السـيل، وفي المناطق كذلك التي لا تحظى بالعمل اللازم من تصريف مياه الأمطار عـبر قنوات وعبر وسـائل، غيـاب التخطيـط الحـضري، غياب كذلـك العمل والإنشاءات والقنوات التي تُصَرِّف مياه الأمطار، بما يسـاعد على الاستفادة منها بشكلٍ أكبر، بدلاً من أن تتحول إلى مشـكلة ينتج عنها نكبات وكوارث، يعاني منها الإخوة المواطنون.

في هذا السياق، نتوجَّه بخالص العزاء والمواسـاة لـكل الأهالي المنكوبـين في سـيول محافظة الحديـدة وغيرهـا، ونؤكد على الجهات الرسـمية والشـعبية للتعاون، وبـذل أقصى الجهد في العنايـة بالأهـالي في المناطـق المتضررة بكل ما يمكن، هذا شيءٌ مهمٌ جـداً إنسـانياً وأخلاقياً، ومسـؤولية دينيـة وإيمانيـة ووطنية، ينبغـي أن يكون هناك تعـاون مع الحالـة التي تعاني منها الجهات الرسمية، هي من جانبهـا عليهـا أن تبذل أقصى الجهد، وأن يتعاون معها الناس لأداء هذا الواجب.

ثم فيما يتعلق بالمستقبل، من المهم أن يكون هناك وعي شعبي واسـع بأهميـة التخطيـط الحضري، والحـذر من الأعمال العشـوائية، البناء العشـوائي، البناء في مجرى السيل، في مصبَّات السيول والأمطار، التي تؤثِّر على الناس، وتُشـكِّل تهديداً لحياتهم وخطورةً عليهم، يجب أن يكون هنـاك تَجَنُّب لمصبَّات السـيول والوديـان وطرقهـا، ومجرى السـيل، وأن يكون هناك تعاون بين الجميـع فيما يتعلق بالحالة الراهنة، والأضرار التي حصلت، بعد أن مَنَّ الله «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى» بالغيث في هذا الموسـم المطري، الذي نأمل- إن شاء الله- أن يكون له أثر كبـير فيما يتعلق بالجانب الزراعـي، لكن يجـب أن يكون هناك تعـاون مـن الجميع، في المقدِّمة: الجهات الرسمية، عليها مسؤولية كبيرة في أن تبذل أقصى الجهد، للاهتمـام بالمتضررين، ولتفادي الأضرار في بقية المناطق.

بالنسـبة ليوم الغد، هو يوم التأكيد عـلى الوفـاء والثبات، وتقديم رسـالة المساندة والدعم للأخ المجاهـد الكبـير/ يحيى السـنوار، ولمجاهـدي كتائـب القسـام، وللإخـوة في حركـة حماس، لكل الشعب الفلسطيني، ولكل فصائله المجاهدة، للشعب الفلسطيني العزيز، ومع الإسناد المستمر، والتأكيد على أن الإسناد مسـتمرٌ، وأن الرد قـادمٌ، أدعو شعبنا العزيز إلى الخروج المليوني يوم الغد إن شـاء الله تعالى، مع تقدير الظروف بالنسبة للمناطق المتضررة من السـيول، ولبعض المناطـق الريفيـة، التي يصعب فيهـا التجمع والحضـور مع الأمطـار الغزيـرة، المؤثِّرة على الطرقـات والمواصـلات، والتي تسبب صعوبة كبيرة على الناس، لكـن هنـاك في مثـل العاصمة صنعاء، في مثل صعـدة كذلك في بعـض مناطقهـا، لاسِـيَّما في الصعيد، وهناك في كثيرٍ من المدن المجال متـاح، والفرصة مواتية للخروج الواسـع؛ لأهمية هذه المرحلة ونحـن في ذروة المعركة، ولتقديم رسائل الدعم والمساندة، والتأكيد على الوفاء والثبات، مع الاختصار في البرامج، واستخدام الوسـائل المتاحة للاحتماء من الأمطار.

أَسْأَلُ «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى» أَنْ يَمُنَّ عَلَيْنَا بِالغَيْثِ وَالبَرَكَات، وَنَسْـأَلُهُ «جَلَّ شَـأْنُهُ» أَنْ يَنْصُرَ الشَّـعْبَ الفِلَسْطِينِي المَظْلُوم، وَمُجَاهِدِيهِ الأَعِزَّاء، وَأَنْ يَنْصُرَنَا بِنَصْرِهِ، وَأَنْ يَرْحَمَ شُهَدَاءَنَا الأَبْرَار، وَأَنْ يَشْفِيَ جَرْحَانَا، وَأَنْ يُفَـرِّجَ عَنْ أَسْرَانَا، إِنَّهُ سَمِيعُ الدُّعَاء.

وَالسَّـلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ؛؛؛

القضائية
عدد خاص- بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

وزارة العدل خلال عشر سنوات من عمر الثورة

صمود وثبات وجهود حثيثة في الأداء الإداري والتقني

تقرير: ايمان الحنظلي

لقد قامت وزارة العدل وحقوق الانسان بالسير على خطى ثورة الواحد والعشرون من سبتمبر المبارك والتي أتت على تصحيح المسار وعلى أثر ذلك فأن وزارة العدل وحقوق الانسان قد أنجزت عدد من المشاريع المختلفة والمتنوعة في عدة جوانب سواءً في جانب التشريعي أو التطوير أو التأهيل ومن خلال عشر سنوات من عمر ثورتنا المباركة ظهرت الإنجازات المتمثلة في إعادة بناء المحاكم المدمرة وصيانتها من أثر العدوان السعودي الأمريكي على وطن الايمان والحكمة.

فكانت هذه الإنجازات بحق بمثابة ثورة عظمى في وجه الغطرسة والاستكبار قبل غيرهم كون هذه الإنجازات تحققت في ظل عدواني اجرامي بشع مارس كل أنواع القتل والتدمير والحصار الخانق محاولا بذلك تكبيل ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر الخالدة التي جعلت في صدارة أهدافها التحرر من التبعية والهيمنة الخارجية، والتي أدرك العدوان ضررها بالنسبة لهم فلم يمهلوها أكثر من ستة أشهر اذ باشرونا عدوان دولي شارك فيه مختلف قوى الاستكبار بما فيها دولا عظمى وبلغ عدد المشاركين فيها ما يقارب العشرين دولي عربية واجنبية.

كما مثلت تلك الإنجازات ثورة في ميدان تحديث وتطوير التشريعات والقوانين الى جانب الثورة الفنية والتقنية والإدارية وغيرها من المجالات.

من خلال هذا التقرير نحاول استعراض اهم إنجازات وزارة العدل وحقوق الانسان والأجهزة التابعة لها خلال العشر السنوات الماضية من عمر الثورة والذي أحتوى على سبعة عشر مجال من مجالات التطوير والانجاز متخطيا كًافة الصعوبات والمعوقات إيمانا منا بحكمة القيادة السياسة وبجهود قيادات الوزارة فإننا نعرض لكم تلك الانجازات ونأمل من الله أن يوفقنا فيما تم إعداده.

أولاً: مجال تطوير البنية التشريعية والقانونية:

١- فيما يتعلق بالقوانين والقرارات التشريعية:

- تمكنت الوزارة من استصدار ٦ قوانين بتعديلات قانونية بشأن المرافعات والتنفيذ المدني والرسوم القضائية وتعديل قانون المعهد العالي للقضاء واستصدار قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
- كما استصدرت الوزارة خلال العشر السنوات ٤ قرارات منها قرار بتعديلات قانونية في قانون الرسوم القضائية وتعديلاته وقرار بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي يتبع وزارة العدل وقرار بشأن لائحة تنظيم أعمال صندوق دعم القضاء وقرار بإنشاء المركز الوطني للطب الشرعي يتبع وزارة العدل.

٢- وفيما يتعلق بمشاريع القرارات الجمهورية:

تمكنت الوزارة من اعداد ومراجعة ١٤ مشروع بتعديل قوانين وإصدار لوائح أهمها:

- مشروع القرار الجمهوري بتعديل بعض مواد اللائحة التنظيمية لوزارة العدل الصادر بالقرار الجمهوري رقم (٢٦٨) لسنة ٢٠١٣م لدى وزارة الشؤون القانونية.
- مشروع تعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية لدى مجلس النوب.
- مشروع قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م بشأن أحكام الحضانة، لدى مجلس الوزراء لإقراره بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى بالموافقة على التعديل ومراجعة وزارة الشون القانونية.
- مشروع قرار جمهوري بشأن نقل تبعية الشرطة القضائية لوزارة العدل لدى مجلس الوزراء.
- إعداد مشروع قانون الخبرة والخبراء والرفع به إلى مجلس القضاء الأعلى.
- مشروع قرار جمهوري بدمج السجل العقاري والتوثيق يتبع وزارة العدل لدى رئاسة الجمهورية.
- إنجاز (٣٠٪) من اللائحة التنفيذية لقانون المعهد العالي للقضاء.
- اعداد مشروع اضافة مادة لقانون المخدرات لفرض غرامات الى جانب عقوبة الحبس.
- إعداد مشروع تعديل قانون التوثيق.
- مراجعة مشروع قانون تنظيم مهنة الدلالة العقارية.
- مراجعة مشروع تعديل قانون لمزاولة المهن الطبية.
- مراجعة مشروع قانون التصالح في مخالفات البناء.
- مراجعة مشروع تعديل قانون الاستملاك للمنفعة العامة
- إعداد مدونة السلوك الوظيفي للكادر الإداري بالسلطة القضائية.
- مراجعة لائحة التصرفات العقارية لدى الأمناء.
- مراجعة وإعداد اللائحة الخاصة بالنشاط المؤقت لأصحاب المولدات الكهربائية.

٣- فيما يتعلق باللوائح والقرارات الوزارية الصادرة:

حيث تمكنت الوزارة من اصدار ٣٩ قرار قضائي وتنظيمي ولائحي ومن اهم تلك القرارات الوزارية ما يلي:

- صدور قرار من مجلس القضاء الأعلى رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م.
- صدور قرار وزاري برقم (٤٦٩) لسنة ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م بشأن إنشاء قلم التوثيق العقاري في كلاً من:

أ- قلم التوثيق بأمانة العاصمة وتشمل دائرة اختصاصه أمانة العاصمة.

ب- قلم التوثيق بمحافظة صنعاء وتشمل دائرة اختصاصه جميع مديريات المحافظة.

ج- قلم التوثيق بمحافظة صعدة وتشمل دائرة اختصاصه جميع مديريات المحافظة.

- صدور قرار وزاري رقم (٤٢١) لسنة ٢٠٢١م بشأن آلية تنظيم النسبة المخصصة لدعم وتطوير أعمال التوثيق وتنمية قدرات الموثقين.
- صدور قرار وزاري رقم (٣٧٨) لسنة ٢٠٢١م بشأن اصدار دليل مبادئ وضمانات المحاكمة العادلة للحالات الخاصة بـ(الطفل والمرأة) في ضوء المعايير الدولية والتشريعات الوطنية النافذة.
- صدور قرار وزاري رقم (١٩٠) لسنة ٢٠٢١م باللائحة المنضمة لآلية عمل اللجان الفنية الفرعية وتطبيق بدائل الاحتجاز والعقوبات السالبة للحرية والعدالة التصالحية للأطفال في تماس القانون.
- صدور قرار وزاري رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٨م بتنظيم أعمال صندوق دعم القضاء
- صدور قرار وزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠١٧م بتعديل المادة (٤٨) من قرار وزير العدل رقم (٢٦٤) لسنة ٢٠١٤م بشأن لائحة التقسمات الفرعية للهيكل التنظيمي لوزارة العدل.
- صدور قرار وزاري رقم (٣٨٥) لسنة ٢٠١٦م بشأن إصدار لائحة البحوث العلمية بالمعهد العالي للقضاء.
- إعداد مشروع إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال.
- صدور قرار وزاري رقم (٩١) لسنة ٢٠٢٢م بشأن إنشاء وتنظيم الموقع الالكتروني للصحيفة القضائية (صحيفة القضائية الالكترونية).
- صدور قرار وزير العدل رقم (٣٥٤) لسنة ١٤٤٤هـ بشأن اللائحة المالية للمعهد العالي للقضاء.
- صدور قرار وزاري رقم (٥٣٦) لسنة ١٤٤٤هـ بشأن إنشاء إدارة النظام القضائي والمتابعة الرقمية ضمن الإدارة العامة لمركز معلومات القضاء بديوان عام الوزارة.

- إنشاء غرفة عمليات القضاء في عام ٢٠١٧م حيث تلقت عدداً من البلاغات والشكاوى التي تصل إلى (١٢,٠٠) بلاغاً وشكوى واستفسار وتم توصيل وتفعيل الخط الساخن في العام ٢٠١٩م.

٤- فيما يتعلق بالدراسات والمذكرات الموضوعية المتعلقة بالبنية التشريعية:

إذ تمكنت الوزارة من اصدار ٥٣ دراسة ومذكرة موضوعية متعلقة بالبنية التشريعية نفصلها على النحو التالي:

- إعداد (٣٢) دراسة قانونية وعدد (٨) دراسات موضوعية متعلقة بنشاط وعمل الوزارة.
- إعداد دراسة قانونية بشأن القوانين وتعديلها والرفع بها للأمانة العامة لمجلس الوزراء.

إعداد (٧) مذكرات موضوعية متعلقة بتطوير البنية التشريعية.

إعداد دراسة قانونية حول إمكانية إنشاء وحدات للتصالح والتسامح في المحاكم والرفع به لمجلس القضاء الأعلى.

كما شاركت الوزارة في:

إعداد مشروع تعديل قانون العمل (فيما يخص المحاكم العمالية).

المشاركة في إعداد مشروع قانون جرائم تقنية المعلومات.

إعداد ومراجعة اللائحة الخاصة بإدارة الرقابة المرئية.

التنسيق المشترك والمستمر مع نقابة المحامين اليمنيين بشأن أعادة تفعيل الشراكة بين السلطة القضائية ونقابة المحامين بما يخدم العدالة والرفع بمستوى القضاء وحل الإشكاليات.

ثانياً: في مجال الرؤية الوطنية:

١- اعمال الوحدة التنفيذية للرؤية الوطنية بالوزارة:

حيث تمكنت الوزارة ممثلة بالوحدة التنفيذية للرؤية الوطنية من القيام بما يلي:

- إعداد مصفوفة الخطة التنفيذية من الرؤية الوطنية لبناء الدولة للوزارة للأعوام من ٢٠٢١-٢٠٢٤م ضمن خطة السلطة القضائية.
- إعداد وإصدار بطائق المبادرات والمشاريع الخاصة بالخطة المرحلية لعام (٢٠٢١- ٢٠٢٥م) وفق النماذج المطلوبة.
- المشاركة في الدورات التدريبية التي أقامها المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية لعدد (٦) دورات والمتعلقة بعملية التخطيط وإعداد الخطط خلال العام ٢٠٢١م.
- المشاركة في العديد من الورشة المتعلقة بإعداد التقارير وتقييم الأداء المؤسسي التي أقامها المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية خلال العام ٢٠٢١م.
- المشاركة في إعداد الخطة الخمسية للسلطة القضائية - المرحلة الثانية - للأعوام (٢٠٢١- ٢٠٢٥م) للرؤية الوطنية.
- المشاركة في عملية التخطيط التشاركي ضمن فريق عمل محور العدالة وسيادة القانون بالتعاون مع المحاور المعنية بالتخطيط التشاركي بين مؤسسات الدولة.
- إعداد التقارير التقييمية الربعية لما تم تنفيذه من خطة الرؤية الوطنية للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٣م والربعين الأول والثاني للعام الجاري ٢٠٢٤م.
- المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية الخمسية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (٢٠٢٢- ٢٠٢٦) في كافة مراحل الإعداد حتى الإخراج النهائي وإعداد الخطة.
- إعداد بطائق المشروعات المصفوفة الرؤية الوطنية للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٤م.
- بالإضافة الى إعداد بطائق مشاريع صندوق دعم القضاء لسد احتياجات الوزارة التي يقدمها الصندوق.

٢- الاعمال التي نفذتها الوزارة من مشاريع الخطة التنفيذية من الرؤية الوطنية لبناء الدولة للوزارة وهي كالاتي:

حيث تم تنفيذ ما يلي:

- إعداد مشروع قانون تنظيم أعمال الخبرة والخبراء وإرساله إلى مجلس الوزراء.
- إعداد مشروع اللائحة التنظيمية للمطبعة القضائية.
- إعداد مشروع اللائحة المالية للمعهد العالي للقضاء.
- مراجعة وتحديث دليل خدمات التوثيق وطباعة الدليل وتعليق اللافتات الإرشادية.
- بناء القدرات للموظفين الإداريين بديوان عام الوزارة العدل والمحاكم.
- تدريب وتأهيل الأمناء الشرعيين ومعالجة أوجه القصور وتصويب الأخطاء.
- تأهيل وتدريب عدد (٨٧٠) متدرباً من الموظفين الإداريين في الديوان والمحاكم.
- شراء وتركيب وتفعيل نظام المراقبة الإلكترونية (تركيب كاميرات مراقبة في بعض المحاكم الاستئنافية وبعض المحاكم الابتدائية المستهدفة في الخطة لعدد (٨) محاكم وهي (استئناف الأمانة - وصنعاء- الشعبة والمحكمة التجارية بالأمانة - الشعبة والمحكمة الجزائية - محكمة جنوب غرب الأمانة - محكمة غرب الأمانة) بتكلفة مالية

بلغت (٢٨) مليون ريال .

- إعداد دراسة توفير تجهيزات البنية المادية للمحاكم في خمس محافظات من محافظات الجمهورية كمرحلة أولى في (صنعاء – حجة – عمران – ذمار – المحويت).
- تنفيذ التفتيش المالي والإداري والتوثيقي على عدد من المحاكم الاستئنافية (عشر في عشر محافظات) والمحاكم التابعة لها ، وبتكلفة مالية (١٢) مليون ريال.
- الانتهاء من عملية الربط الشبكي لعدد (٢٠٢) محكمة في (١٥) محافظة من محافظات الجمهورية .

ثالثاً: في مجال أتمتة المعلومات والربط الشبكي:

تمكنت الوزارة من شراء وتركيب (١٦٨١) صنفا من منظومات الطاقة الشمسية والأجهزة الالكترونية تمثلت في:

١- شراء وتركيب (٤٩) منظومات طاقة شمسية للمركز الرئيسي ومراكز معلومات المحاكم.

٢- شراء وتركيب (٧) أجهزة سيرفر بمواصفات حديثة لمركز معلومات القضاء.

٣- شراء (٥٨٥) جهاز كمبيوتر مكتبية + محمول (لا بتوب) للديوان العام والمحاكم.

٤- شراء (٢٣٠) جهاز مودم انترنت للديوان العام والمحاكم.

٥- شراء وتركيب (٢٣٣) موزعات شبكة بمواصفات حديثة للديوان العام والمحاكم.

٦- شراء (٢٧١) طابعة ذات استهلاك قليل للطاقة للديوان العام والمحاكم.

٧- شراء (٤٣) جهاز سكانر للديوان العام والمحاكم.

٨- شراء (٦٢) جهاز بصمة للديوان العام والمحاكم.

٩- شراء وتركيب (٢٠١) منظومة للرقابة المرئية للديوان العام والمحاكم.

كما تمكنت الوزارة من ربط (٢٠٢) محكمة وشعبة ابتدائية واستئنافية بالنظام القضائي يعمل عليها (٥٢٨) موظفا، وبلغ عدد الأنظمة المعلوماتية التي تم انشائها واطلاقها ١٠ أنظمة، كما تم تدريب (٤٦) قاض من التفتيش القضائي و(٧٨٨) موظفا على النظام القضائي.

وفيما يتعلق بإحصائية القضايا الواردة والمرحلة والمنتهية المدخلة من واقع النظام القضائي خلال الفترة (٢١ سبتمبر ٢٠١٤م - إلي سبتمبر ٢٠٢٤م) فقد بلغ إجمالي القضايا الواردة الى مختلف محاكم الجمهورية المدخلة عبر النظام القضائية (٨٣٨,٠٧٣) قضية واردة منها (٥٠٧١٠٦) قضية منتهية و(٣١٤١٦٣) قضية ما تزال منظورة.

رابعاً: مجال التدريب والتأهيل:

أما في مجال التدريب والتأهيل فقد بلغ اجمالي الدورات والورش التي تم تنفيذه خلال العشر السنوات الماضية (١٤٨) دورة وورشة عمل استفاد منها (٥٩٦٨) متدربا منها (١٠٢) دورة استفاد منها (٤١٨٤) متدربا.

خامساً: مجال الخطط والتقارير:

١- إعداد (١٠) خطط تشغيلية للوزارة بداية من عام ٢٠١٥ حتى العام الجاري ٢٠٢٤م.

٢- إعداد (٢٠) تقرير تقييمي نصف سنوي و(٤٠) تقرير تقييمي ربع سنوي.

٣- إعداد (٢٠) تقرير إنجاز نصف سنوي و(٤٠) تقرير انجاز ربع سنوي لفترة العشر السنوات.

٤- إعداد التقرير الإحصائي المالي والإداري للأعوام المالية ٢٠٢١م والعام ٢٠٢٢م.

٥- إعداد تحليل إحصائي للإحصاء التوثيقي للأعوام السبعة الماضية وإعداد التوصيات اللازمة.

٦- إعداد خطة الوزارة ضمن خطة عمل الانقاذ الوطني للعام

القضائية
عدد خاص- بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

١٤٤٥هـ.

٧- إعداد تقرير إنجازات الوزارة خلال فترة قيادة الرئيس المشير مهدي المشاط.

٨- إعداد تقرير انجازات الوزارة خلال فترة حكومة الانقاذ الوطني.

٩- إعداد تقرير مسح المقرات المملوكة والمستأجرة ووضع الحلول المناسبة.

١٠- إعداد التقرير التقييمي للربع الثالث للفترة (١رجب – ٣٠ رمضان) من العام ١٤٤٥هـ.

١١- إعداد تقرير التقييمي السنوي للفترة من (١محرم – ٣٠ ذي الحجة) للعام ١٤٤٥هـ.

١٢- إعداد تقرير الإنجاز السنوي للفترة من (١محرم – ٣٠ ذي الحجة) للعام ١٤٤٥هـ.

١٣- إعداد التقرير الاحصائي المالي والإداري للعام ١٤٤٤هـ.

١٤- إعداد التقرير الاحصائي التوثيقي للعام ١٤٤٤هـ.

١٥- إعداد التقرير الاحصائي القضائي للعام ١٤٤٤هـ.

١٦- إعداد الخطة التشغيلية لوزارة العدل وحقوق الانسان للعام ١٤٤٦هـ.

سادساً: في مجال القرارات الإدارية والتنظيمية والتعاميم والمنشورات الوزارية والتطوير الوظيفي ومعالجة الاختلالات:

١- تم اصدار (٣٥٩٠) قرار وتكليف بتعيين وتكليف اداري و(١٤٣) تعميما وزاريا.

٢- أصدرت الوزارة (١٤٩٣) قرارا تفصيل كما تم اصدارة (٣٥٩٠) قرار وتكليف بتعيين وتكليف اداري و(١٤٣) تعميما وزاريا وذلك على النحو الاتي:

- (٥٠٦) قرارات اشتملت على تدوير (١٣٣٠) موظفا في الديوان العام ومختلف المحاكم.

- (٨٣) قرارا شملت إعادة توزيع (١٩٠) عاملا لرفد المحاكم ممن كانوا بمعية من السائقين والمرافقين العاملين بالأجر اليومي.

- (٥٩١) قرار تعاقد لسد جزء من الاحتياج الملح في المحاكم و(٥٩٠) في مجال الأتمتة ولم يتم اعتماد مرتباتهم.

- (٢٠٠) قرار تعاقد لسد احتياج المحاكم في مجالات الكتبة وامناء السر والوظائف الفنية والخدمية.

- (٩٤) قرار تسوية بموجب المؤهل وسنوات الخدمة استفاد منها (٥٢٧٠) موظفا.

- (١٨) قرارا لمعالجة أوضاع (٥٩٠) من العاملين بالأجر اليومي والمتعاونين في المحاكم مالياً واداريا.

٣- إعادة (٧٠) موظفا للعمل لمن كان لديه مشاكل بعد معالجة أوضاعهم عبر لجنة شؤون الموظفين.

٤- حصر (١٧٩) موظفا منقطعا عن العمل.

سابعاً: في مجال الرقابة الإدارية والتفتيش الدوري والمتابعة والتقييم ومكافحة الفساد:

١- بلغ اجمالي الشكاوى والاستفسارات الواردة الى الوزارة (٢٩٩٠١) شكوى واستفسار منها (٢٧٣٩٥) شكوى واستفسار وارد عبر غرفة عمليات القضاء و(٢٥٠٦) شكوى وردت مباشرة عبر أصحابها.

٢- بلغ اجمالي الموظفين المحالين للتحقيق (١٥٩٤) موظفا.

٣- بلغ عدد الشكاوى الواردة والمحالة إلى الإدارة العامة للتوثيق (١٦٢٦) شكوى.

٤- وبلغ عدد الشكاوى الواردة والمحالة إلى الإدارة العامة للمحاكم وبموظفي محاكم وأعوان القضاء (١١٠٢) شكوى منها (٦٥) شكوى بموظفي المحاكم المتخصصة.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد:

تم تكليف عدد من اللجان بالنزول والتفتيش الميداني على موظفي المحاكم بلغ عددها خلال العشر السنوات (١٦٣) لجنة وهي كما يلي:

أ- اللجان المشتركة: وبلغ عددها (٧٣) لجنة مشتركة.

ب- اللجان المتخصصة: وبلغ عددها (٩٠) لجنة متخصصة.

ثامنا: مجال مواجهة العدوان الغاشم على بلادنا ورفع الوعي القانوني والقضائي في المجتمع:

أما في مواجهة العدوان فقد قامت الوزارة خلال العشر السنوات بالآتي:

١- اعداد وإصدار وطباعة (٣) كتب خاصة بكشف وفضح جرائم العدوان وطباعة وتوزيع (٤٠٠٠) نسخة منها بالتعاون مع مركز معلومات القضاء تمثلت في:

- كتاب العدوان السعودي الأمريكي على السلطة القضائية.

- كتاب التوصيف القانوني لتحالف دول العدوان الامريكي السعودي الاماراتي على اليمن.

- إعداد كتاب وطباعة ((الإدانات الدولية لجرائم العدوان السعودي الأمريكي على اليمن وحلفاؤهم) باللغتين العربية والإنجليزية يتكون من (٦٠٦) صفحة.

٢- إنشاء وإطلاق موقع الكتروني متكامل لمواجهة العدوان وحلفائه باسم الجبهة القضائية موثق فيه جميع الجرائم بالنص والصورة والفيديو بالتعاون مع مركز معلومات القضاء اضافة الى موقع الوزارة الالكتروني الرئيسي.

٣- المشاركة في حصر وتوثيق جرائم تحالف العدوان على مباني السلطة القضائية ونشرها اضافة إقامة (٦) معارض لجرائم العدوان و(٦) معارض صور لشهداء السلطة وإحياء ذكراهم وتغطيتها اعلامية تغطية واسعة على المستوى الوطني.

٤- إعداد تقرير شامل عن حصر وتقييم ما أحدثه العدوان السعودي وحلفاؤه من أضرار جسيمة مباشرة وغير مباشرة بمباني السلطة القضائية ومحتويات المحاكم والنيابات من وثائق وأحكام ومستندات وسجلات وملفات حيث بلغت عدد المباني المتضررة (٤٩) بتكلفة تقديرية مائة مليون دولار.

٥- إنشاء نافذة توثيق جرائم العدوان بالنص والصور والفيديو.

٦- إنشاء نافذة الأفلام الوثائقية – عربي، إنجليزي- التي تدين وتجرم تحالف دول العدوان على اليمن.

٧- إنشاء نافذة للقوانين الدولية والوطنية والقرارات الدولية التي تجرم العدوان على اليمن (قرارات الأمم المتحدة -اتفاقيات جنيف الأربع وغيرها).

٨- قائمة بريدية تتضمن عدداً من عناوين المنظمات الدولية يتم إرسال جرائم العدوان على اليمن إليها مباشرة وتلقائياً عبر إشراك تلك المنظمات ضمن القائمة البريدية.

٩- إنشاء نافذة كشف جرائم العدوان على السلطة القضائية منذ بداية العدوان.

١٠- إنشاء نافذة الإدانات الدولية للعدوان وكذا إنشاء نافذة الإدانات المحلية للعدوان.

١١- إنشاء نافذة للتعاميم وبالأخص التعاميم المتعلقة بجرائم العدوان.

١٢- إنشاء وتصميم صفحات للتواصل الاجتماعي لمواجهة العدوان السعودي الأمريكي وحلفائهم وتحديث الصفحات والمجموعات والقنوات وتزويدها بالبيانات بصورة يومية أثناء الدوام وخارج أوقات الدوام الرسمي وقد وصل عدد الصفحات التي تم إنشاؤها إلى عشر صفحات هي:

- إنشاء مجموعة فيسبوك باسم الجبهة القضائية لمواجهة العدوان.

- إنشاء حساب توتير باسم الجبهة القضائية لمواجهة العدوان.

- إنشاء حساب توتير باسم Judicial Front.

- إنشاء قناة يوتيوب باسم وزارة العدل اليمنية.

١٣- مراسلة المنظمات والجهات الحكومية الدولية كذلك وسائل الإعلام الدولية وناشطين دوليين من خلال القائمة البريدية الخاصة بالموقع ووصل عدد المنظمات الدولية والجهات الحكومية ووسائل الإعلام الدولية والناشطين الدوليين الذين تم التواصل معهم ومراسلتهم إلى (٤٩٧) منظمة دولية.

وأما في الاعلام ورفع الوعي القانوني والقضائي للمجتمع فقد قامت الوزارة بالآتي:

١- استئناف اصدارة الصحيفة القضائية بداية من شهر مايو ٢٠١٨م وإصدار (٩٧) عدداً من صحيفة القضائية منها (٢٢) عدداً خاصا بمناسبات دينية ووطنية متعددة وتم طباعة وتوزيع (٧٢٨,٠٠٠) نسخة ورقية الى جانب نشرها الكترونيا عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للإعلام القضائي وصحيفة القضائية الالكترونية بصيغة البي دي إف.

٢- استئناف اصدار مجلة الدراسات والبحوث القضائية وإصدار (٥) اعداد جديدة بواقع (٢٨٥٠) نسخة ورقية تم توزيعها على مختلف الجهات البحثية والإدارات العامة وقيادات السلطة القضائية.

٣- انشاء وإطلاق موقع الصحيفة القضائية الالكتروني بصيغته الجديدة (الصحيفة الالكترونية) رسميا بتاريخ ٢٢ / فبراير/ ٢٠٢٢م بعد سنوات من توقف موقع القضائية نت، والنشر فيه حيث تم نشر (١,٧٥٥) مادة اعلامية وتوعوية منها (١,٠٩٤) مادة خبرية و(٢٠٤) مادة بحثية وكتابية وتوعوية متخصصة في مختلف مجالات القانون والقضاء و (٣٣) دراسة وبحث قانوني متخصص إضافة إلى نشر (٢٢٥) عدد صادر من الصحيفة القضائية منذ نشأتها وإصدار (٢٠) من القواعد القضائية الصادرة عن المحكمة العليا.

٤- انشاء (٣) شبكات توعوية على شبكة التواصل الاجتماعي الواتس آب بالإضافة الى قروبات فردية تتبع الاعلام القضائي اليمني وصحيفة القضائية بلغ عددها (٢١) قروبا ومجموعة إضافة الى انشاء قنوات وصفحات الكترونية للإعلام القضائي وصحيفة القضائية على شبكتي التليجرام واليوتيوب بلغ اجماليها حتى الآن (٨) قنوات وصفحات اعلامية توعوية وتجاوز عدد المشتركين فيها (٤٧) ألف مشترك.

٥- انشاء وإطلاق موقع مستشارك القانوني وتجاوز عدد المتابعين له (٢٠٠) مليون متابع.

٦- وتنظيم وإقامة (٦) فعاليات مركزية بمناسبة الذكرى السنوية للشهيد وتكريم أكثر من (٢٥٠) اسرة من اسر شهداء السلطة القضائية وزيارة الجرحى وتغطيتها اعلامية

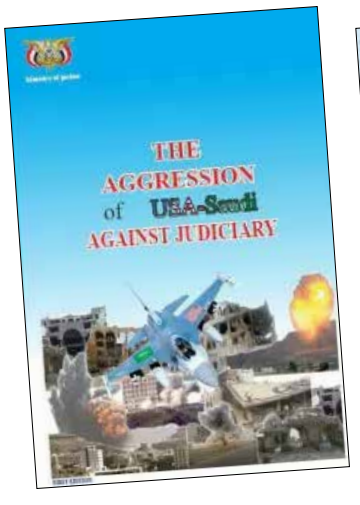

تغطية واسعة على المستوى الوطني.

٧- إضافة الى تنظيم (٦) فعاليات مركزية بمناسبة اليوم الوطني للصمود بالإضافة الى احياء مختلف الفعاليات الدينية الوطنية الاخرى والمشاركة في الاشراف والمتابعة على مختلف الفعاليات الفرعية في مختلف المحافظات وتغطيتها اعلامية تغطية واسعة على المستوى الوطني.

٨- اعداد ومنتجة واخراج (٧) ريبورتاجات وافلام وثائقية تلفزيونية عن انجازات وصمود السلطة القضائية في وجه العدوان ومتابعة بثها اعلاميا عبر مختلف الوسائل الوطنية.

٩- اعداد ومنتجة واخراج فيلم وثاقي عن جرائم العدوان ضد اجهزة وكوادر السلطة القضائية ومتابعة بثه اعلاميا في وسائل الاعلام الوطنية.

١٠- اعداد واخراج وطباعة (٢٨) ألف بروشور توعوي وتعريفي عن دور وانشطة السلطة القضائية والرفع من مستوى الوعي الوطني.

١١- تنفيذ ما يزيد عن (٦٠) برنامجا اذاعيا وتلفزيونيا توعويا بالتعاون مع عدد من الوسائل الاعلامية الوطنية في قطاعي الاذاعة والتلفزيون.

١٢- التغطية الاعلامية المستمرة لجميع أنشطة وفعاليات ولقاءات وندوات وورش
السلطة القضائية.

١٣- تنفيذ ما يزيد عن (٦٨) ندوة وورشة عمل وبرنامجاً إذاعياً وتلفزيونياً توعوياً بالتعاون مع عدد من الوسائل الاعلامية الأهلية والوطنية في قطاعي الإذاعة والتلفزيون.

١٤- تحديث قاعدة بيانات شهداء السلطة القضائية وفق المستجدات بالإضافة إلى تنفيذ المهام اليومية والمشاركة في تنظيم وإدارة البرنامج الثقافي والاسبوعي لموظفي وموظفات الديوان العام.

١٥- إعداد تقارير إخبارية ومصورة عن جرائم العدوان السعودي الأمريكي وحلفائهم شهرياً من خلال:

- نشر أضرار تحالف العدوان على مباني السلطة القضائية
- نشر أضرار تحالف العدوان على منتسبي السلطة القضائية من خلال نشر أسماء شهداء السلطة القضائية على الانترنت.

١٦- تنظيم حفل التكريم السنوي لأسر شهداء السلطة القضائية وتقديم الهدايا المادية والشهادات التقديرية لهذه الأسر والمشاركة في زيارة الجرحى والمصابين من أبطال الجيش واللجان لشعبية وتقديم الهدايا وتغطية اخبار تلك الزيارات.

١٧- المشاركة في توثيق وحصر وأرشفة جرائم العدوان على السلطة القضائية.

وفيما يتعلق ببعض المعالجة للتخفيف من آثار جرائم العدوان على البنية التحتية عملت الوزارة على:

١- استئجار مقرات جديدة بديلة عن المباني المتضررة بكلفة شهرية (١٨,٧٨٣,١٩٣) ثمان عشر مليون وسبع مائة وثلاثة وثمانون ألف ومائة وثلاثة وتسعون ريال حيث بلغ تكلفة الإيجارات خلال الفترة (١,٦١٠,٩٠٢,٥٨٠) مليار وستمائة وعشرة مليون وتسعمائة واثنان ألف وخمسمائة وثمانون ريالاً.

٢- انشاء ورشة وتدوير وإعادة تأهيل أثاث عبر الورشة المنشأة في الوزارة بعدد (٣٧٢٤) صنفا من الأثاث.

٣- تنفيذ أعمال الترميم لعدد من المحاكم وتسويرها وبلغ اجمالي ما تم ترميمه خلال الفترة بمبلغ اجمالي قدره (١٩٣,٧٧٨,٨٦٣) ريال.

٤- تسوير أو استكمال تسوير عدد من أراضي المحاكم والمجمعات القضائية.

٥- التعاقد لمشروع استكمال انشاء مبنى خدمة الجمهور في ديوان الوزارة
في ٢٧/ مايو / ٢٠٢٤م بقيمة (٢٤٩,١٤٠,١٠٠) ريال ومازال العمل جاري .

٦- عمل اصلاحات الدورية وتوفير قطع غيار وإطارات وبطاريات لوسائل النقل الحكومية الخدمية التابعة للوزارة من باصات ودينات.

٧- عمل كل ما يلزم من صيانة دورية وتغيير زيوت وفلترات وتوريد ديزل شهرياً لمولدات الوزارة لضمان استمرار عملها نظراً للاعتماد الكلي في عمل الوزارة وهيئات السلطة القضائية خلال الدوام الرسمي على عمل المولدات.

مجال التوثيق والامناء وتطوير وتحسين وتقديم الخدمات الجيدة والرقابة الإدارية على مكاتب وأقلام التوثيق في المحافظات:

١- فيما يتعلق التوثيق والامناء الشرعيين:
تم توثيق (٣,٣٣٩,٣١٦) وثيقة رسمية بمختلف المحاكم منها توثيق (١,٧٥٩,٧٩٣) وثيقة في المحاكم الابتدائية العامة و(١٠١,٦٨٣) وثيقة في المحاكم التجارية الابتدائية و(٢٠٠,٨٩٨) وثيقة في محاكم المرور الابتدائية بالإضافة الى (٥٨٥) وثيقة تم توثيقها في مكاتب التوثيق العقاري.

٢- اصدار (٤١٤) قرارا بإنهاء وسحب تراخيص أمناء شرعيين مخالفين.

٣- اصدار (١٢٠٤) قرارات بمنح تراخيص أمناء شرعيين.

٤- اعتماد (٣٣٢١) منطقة شاغرة لتعيين أمناء شرعيين فيها.

٥- أجراء تدوير وظيفي لـ (٤٤٧) موظفا بمكاتب واقلام التوثيق.

٦- استقبال (٢٤٨٣) شكوى بموثقين وامناء شرعيين مخالفين.

٧- طباعة (١٥٧) ختما سريا لأقلام التوثيق.

٨- كما تم تنفيذ (٢٠٦,٧٧٩) نشاط وخدمة لتسهيل وتيسير المعاملات داخل الديوان او الواردة الى الوزارة من جهات أخرى واتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك بما في ذلك مهام تصديق الوثائق المقدمة من طالبي خدمة المصادقة عليها لدى الوزارة.

مجال حماية حقوق الأطفال والنساء والسجناء المعسرين في المؤسسات العقابية:

تم التعاقد مع (٣٥) محام وخبير اجتماعي لمتابعة قضايا الأحداث والنساء المعسرات خلال الفترة (من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤- إلى سبتمبر ٢٠٢٤م) ترافعوا في (١٢٤٣٠) قضية منها (٨٦٢٩) قضية أحداث.

في مجال التعاون الدولي وتنمية العلاقات الخارجية:

١- إعداد نماذج اتفاقيات تعاون دولي قضائي وقانوني (كاملة - ومجزئة) بالعربي والانجليزية ٢٠٢٢م.

٢- إقامة العديد من الندوات العلمية للسلطة القضائية بعنوان حماية حقوق الملكية الفكرية ٢٠٢٢م.

٣- عقد عدد (٤) ورشة حول التمكين القانوني لمقدمي الخدمات القانونية للفئات الضعيفة في المجتمع (٢٠٢٣م – ٢٠٢٤م).

٤- عقد عدد (٦) ورشة تدريبية لكوادر السلطة القضائية حول القانون الانساني
(٢٠٢٢م – ٢٠٢٣م).

٥- عقد ورشة تدريبية نظمت عبر تقنية التواصل المرئي والمسموع عن بعد شاركت فيه وزارة العدل ضمن (٢٣) دولة عربية حول مكافحة العنف ضد النساء ٢٠٢٢م.

٦- إقامة ورشة حول اختصاص القضاء الوطني ودورة في التصدي لجرائم
العدوان ١٩/ أكتوبر / ٢٠٢٢م

٧- دراسة عدد (١٢٠) طلبا من طلبات العفو الخاص في الحق العام.

٨- إعداد مشروع دليل التمكين القانوني لمقدمي خدمات الفئات الضعيفة في المجتمع (٢٠٢٣م – ٢٠٢٤م).

٩- تقديم العون القضائي لأكثر من مائة وخمسين حالة من (٤٣٠) يستهدفها مشروع الوصول الشامل إلى العدالة الذي تنفذه وزارتي العدل والداخلية بالشراكة مع اتحاد نساء اليمن وبتمويل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠٢٤م.

١٠- تجميع وطباعة (٢٠٠٠) نسخة من كتاب الاتفاقيات الدولية والمحلية التي صادقت عليها بلادنا.

١١- اعداد وطباعة ٢٠٠ نسخة من دليل مصادقة اليمن على المعاهدات والاتفاقيات والبرتوكولات الدولية.

١٢- ارسال ٤ اتفاقيات إلى مجلس النواب لغرض الموافقة عليها.

١٣- اعلان وإبلاغ (٤٣٤) اعلان واخطار وارد من جهات قضائية خارج بلادنا الى الجهات القضائية في الداخل.

١٤- إعداد وإصدار التقارير الوطنية الرسمية لواقع حقوق الإنسان جراء العدوان والحصار:

- عدد (٨) تقارير لواقع حقوق الإنسان في الجمهورية نتيجة العدوان والحصار - مجموعة من التقارير النوعية لجرائم وانتهاكات العدوان الأمريكي البريطاني السعودي الإماراتي.

١٥- اعداد وإصدار التقارير الوطنية المتعلقة بواقع حقوق الإنسان ومدى الالتزام الوطني بإعمال قيم ومعايير حقوق الإنسان وهي:

- عدد (٥) تقارير للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
- عدد (٣) تقارير للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- عدد (٩) تقارير للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري
- عدد (٢) تقارير لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة
- عدد (٤) تقارير لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- عدد (٤) تقارير لاتفاقية حقوق الطفل
- عدد (٢) تقارير للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان.

١٦- رفع وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى صناع القرار وفي الأوساط الرسمية والمجتمعية.

- إصدار ٦ أعداد من المجلة اليمنية لحقوق الإنسان
- إصدار عدد من البروشورات توعوية متنوعة
- إصدار ١٠ ملصقات توعوية
- إصدار عدد من الفلاشات التلفزيونية التوعوية
- تنفيذ دورات توعوية لكوادر وموظفي الوزارة
- تنفيذ دورات توعوية لمأموري الضبط القضائي
- تنفيذ استطلاع وقياس الوعي المجتمعي المتعلق بقيم ومبادئ حقوق الإنسان وإصدار تقرير نتائج الاستطلاع
- إصدار الدليل الإجرائي لحماية المرأة في أماكن الاحتجاز والنيابات والمحاكم
- تنفيذ مجموعة من ورش العمل التوعوية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل والأطفال المشردين وأطفال احفاد بلال، وحقوق اللاجئين والنازحين، والحقوق الصحية والتعليمية، وغيرها من الحقوق
- تنفيذ الفعاليات الاحتفائية باليوم العالمي لحقوق الإنسان والايام العالمية الأخرى المتعلقة بحقوق الفئات (الطفل، المرأة، المعاقين، وغيرها)

القضائية
عدد خاص- بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر
حرية واستقلال
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

هيئة التفتيش القضائي عشر سنوات من العمل الدؤوب والإنجاز النوعي

تقرير: زكي المهلل

تعتبر هيئة التفتيش القضائي أحد أهم الأجهزة في السلطة القضائية كجهاز يتولى مراقبة الأداء القضائي, حيث أنشئت هيئة التفتيش القضائي ابتداء كمكون من مكونات وزارة العدل ومارست أعمالها تحت مظلة وزارة العدل حتى تقرر أن تستقل الهيئة تجسيدا لمبدأ استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية في عام ٢٠١٣م، غير أن هذا الاستقلال تم تطبيقه عملياً بعد سنوات من ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة وخلال فترة العدوان الغاشم على الجمهورية اليمنية، مما وضع الهيئة المستقلة حديثا في تحد كبير مع الظروف المحيطة بها، فكان استقلالها في وضع مالي صعب، وفي ظل توقف للكثير من منشئات الدولة وأجهزتها بسبب العدوان والحصار، وكان عليها أن تقف على قدميها وتعمل جاهدة مع بقية أجهزة السلطة القضائية على ضمان استمرار واستدامة تقديم الخدمات القضائية للجمهور ومتابعة العمل الدؤوب على الارتقاء بالخدمات القضائية وبقاء أبواب المحاكم مشرعة أمام الجمهور وخلال عشر سنوات من بدء ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة حافظت الهيئة على سير العمل القضائي بوتيرة مناسبة، ولم تكتف بذلك بل انخرطت في عدد من الأعمال التطويرية مسايرة في ذلك اتجاه القيادة الثورية والسياسية إلى إنشاء دولة حديثة وقوية تحت شعار (يد تبني ويد تحمي), وفيما يلي أهم الأعمال التي أنجزتها الهيئة:

جاز القضايا المنظورة أمام المحاكم:

تمكنت محاكم الجمهورية من الحفاظ على وتيرة إنجاز عالية تتحسن كل عام عن العام السابق مقارنة بحجم القضايا الواردة إليها المتزايدة سنوياً بشكل كبير حيث بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى المحاكم خلال عشر سنوات من بدء ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة عدد (٨٠٩,٦٥٤) قضية بالإضافة إلى (٨٥,٣٨٠) قضية مرحلة من أعوام سابقة لبدء الثورة فيكون إجمالي القضايا المنظورة خلال تلك الفترة (٨٩٥,٠٣٤) قضية أُنجز منها (٧٧٩,٦٦١) قضية، بنسبة إنجاز تفوق (٨٧٪) من إجمالي القضايا المنظورة وبنسبة (٩٦٪) من إجمالي القضايا الواردة خلال عشر سنوات من عمر الثورة.

إنجاز القضايا المتعثرة:

تم حصر القضايا المتعثرة أمام المحاكم حيث بلغت ما يقارب (٢١) ألف قضية حسب الإحصائية التي أجريت في عام ٢٠٢١م غير أن هذه القضايا تتزايد كل عام حتى بلغت وفق آخر إحصائية (٤٢,٨٩٩) قضية، وقد تمكنت الهيئة من حث المحاكم على إنجاز نسبة كبيرة من تلك القضايا حيث وصل عدد القضايا المنجزة ما يفوق (١٧,٨٣٣) قضية بنسبة إنجاز (٤١,٥٪), مع ملاحظة أن عملية الإحصاء تتم يدوياً عبر لجان التفتيش ومن واقع السجلات، وأصبحت متابعة إنجاز القضايا المتعثرة من المهام الدائمة لكل عملية تفتيش، وأصبحت مشروعاً يدخل في خطط الهيئة السنوية، وقد شكلت لجان للنظر في أسباب التعثر من الواقع من أجل محاولة تلافي تلك الأسباب، إلا أن هناك صعوبات جمة ما زالت الهيئة تواجهها في هذا المضمار حيث أن قضايا جديدة تدخل تحت مظلة التعثر كل عام- وهذا أمر طبيعي- ما يلقي عبئاً جديداً في بداية كل سنة قضائية على كاهل الهيئة من أجل متابعة تلك القضايا, حيث قامت الهيئة بالنظر في أكثر القضايا تعثراً وقد تبين من الإحصائيات أن قضايا قسمة التركات تحتل المركز الأول من حيث نوعية القضايا المتعثرة ما دفع الهيئة إلى تشكيل لجنة من أجل دراسة أسباب تعثر هذا النوع من القضايا والخروج بحلول مناسبة.

التفتيش المفاجئ:

استحدثت الهيئة برنامج تخصيص مفتش لكل (١٥) قاضياً، وطُبق البرنامج في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء خلال عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م كمرحلة أولى، ثم دشنت الهيئة المرحلة الثانية من هذا البرنامج في أواخر عام ٢٠٢١م بتشكيل لجان للتفتيش بشكل مستمر على المحاكم في بقية المحافظات على مستوى دورات تفتيشية مفاجئة ربع سنوية لعدد أربع دورات للعام القضائي.

ومن خلال ذلك فقد بلغ عدد المحاكم التي استهدفت خلال العشرة أعوام الماضية من عمر ثورة ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤م المباركة عدد (٢٢٠) محكمة وشعبة استئنافية في جميع المحافظات المحررة الواقعة تحت سيطرة حكومة البناء والتغيير وبشكل متكرر، تمخض عنه الرفع بعدد (٩٥٩) تقريراً حتى نهاية الربع الأول من العام ١٤٤٦هـ، وتعمل الهيئة على تنفيذ مخرجات التفتيش بشكل مستمر.

التفتيش الدوري:

وهو التفتيش الذي يهدف إلى تقييم القضاة وتقدير مدى كفاءتهم في أداء أعمالهم، وهو من الأعمال المكلفة مادياً وذهنياً، وكانت هيئة التفتيش قد عجزت عن أداء هذا النوع من التفتيش لفترة من الزمن بسبب تكاليفه المادية الكبيرة، ولكنها خلال العشر السنوات المنصرمة تمكنت من التفتيش الدوري على (٩٢٨) قاضياً.

أتمتة العمل في الهيئة:

تعمل هيئة التفتيش القضائي على إعداد نظم الكترونية خاصة بها ومن ذلك:

• إعداد نظام وقاعدة بيانات المحاكم والقضاة كنظام خاص بالهيئة يوفر لها معلومات كاملة عن المحاكم والقضاة العاملين فيها ويساعد في تقييم أعمالهم

بشكل إلكتروني، وتطورت الفكرة إلى أن أصبح هذا النظام يشمل كل ما يتعلق بالقضاة سواء من حيث أعمالهم والتفتيش عليهم تفتيشاً دورياً أو مفاجئاً وأرشفة كل ما يتعلق بهم إلكترونياً وربط هذا النظام أيضاً بالشكاوى بحيث يصبح نظاماً شاملاً لكل ما يتعلق بالمحاكم والقضاة، وقد تم بحمد الله تدشين العمل بالنظام.

• تحديث نظام الشكاوى، حيث تم الانتهاء من إعداد نظام شكاوى جديد يمكن ربطه بالموقع الالكتروني للهيئة بما يساهم في تقديم خدمة ميسرة للمواطنين عبر موقع الهيئة، وتطمح الهيئة مستقبلاً إلى إتاحة تقديم الشكاوى عبر الموقع بشروط معينة تضمن جدية الشكوى.

• تركيب نظام المخازن والمشتريات للهيئة.

• تركيب نظام الحسابات.

• إعداد ورفع الموقع الالكتروني للهيئة.

• إنشاء عدد من الصفحات الرسمية للهيئة في بعض مواقع التواصل الاجتماعي، وتم فعلاً استقبال شكاوى من بعض المواطنين عبر تلك الصفحات.

• تمكنت الهيئة من توفير عدد من أجهزة الكمبيوتر وسيرفر خاص بالهيئة، رغم ما تواجهه الهيئة من إشكاليات كبيرة في تمويل مشاريع أتمتة العمل في الهيئة نظراً لضآلة النفقات التشغيلية، وما زالت تحقق تقدماً ملحوظاً في هذا المجال.

• يتم العمل حالياً على إعداد نظام مالي وإداري متكامل للهيئة (**ERP**).

وتعمل الهيئة على دعم ومساندة وزارة العدل في اعداد النظام الالكتروني للمحاكم كون الوزارة هي من تتولى عملية ربط المحاكم شبكياً وأتمتة العمل فيها، حيث قامت الهيئة بالتعاون مع الوزارة في عملية النزول الى المحاكم وتقييم النظام القضائي الالكتروني.

كما تعمل مؤخراً على ايجاد نظام الكتروني يساعد موظفيها على أداء المهام الموكلة إليهم ومراقبة مدى إنجازهم وتجنب تأخر المعاملات لديهم، وهذا النظام يجري التخطيط له.

سد الشواغر في المحاكم:

تراقب الهيئة سير العمل في المحاكم وترصد حالات شغور أي منصب قضائي في المحاكم وتعمل على توفير العدد الكافي من القضاة بناءً على دراسة أجريت لتحديد احتياج كل محكمة من القضاة، وقد تمكنت الهيئة من ذلك خلال الأعوام السابقة بكفاءة تامة رغم العدد المحدود من القضاة العاملين رغم كثرة إعداد القضايا الواردة إلى المحاكم

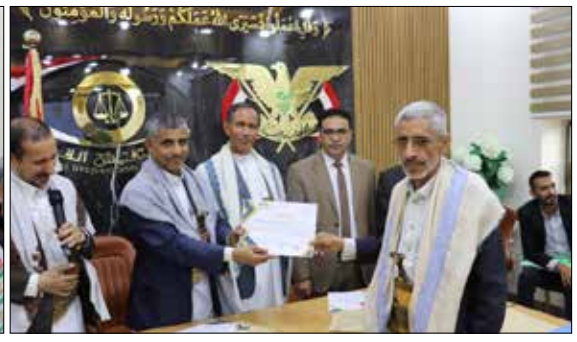

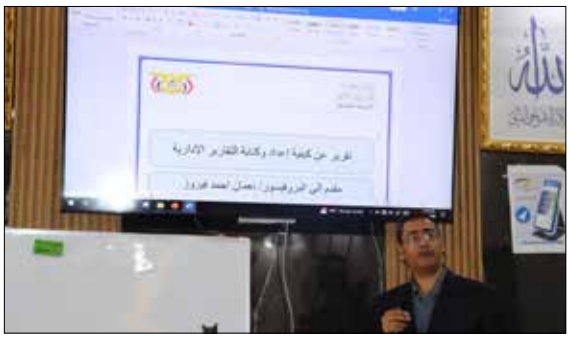

سنوياً ويتم ذلك عبر ترشيح قضاة للمناصب والأعمال القضائية الشاغرة مراعية كفاءة المرشحين لتلك الأعمال، وتعرض تلك الترشيحات على المجلس الأعلى للقضاء الذي يصدر القرارات المناسبة بالنقل أو الندب لتلك الأعمال، وقد وضعت الهيئة معايير لتحديد احتياج المحاكم مستندة في ذلك إلى عدد القضايا التي تنظرها تلك المحاكم ونوعية القضايا،

وبذلك فقد بلغ عدد من تم توزيعهم خلال العشرة الأعوام من القضاة بما فيهم القضاة الجدد من خريجي المعهد العالي للقضاء بعد قضائهم لفترة تدريب في النيابة العامة عدد (٦٢٨) قاضياً منهم عدد (٧٥) قاضياً من الدفعة (الثانية والعشرين) المتخرجة حديثاً من المعهد العالي للقضاء.

تنمية قدرات القضاة والكادر الإداري بالهيئة:

لم يكن لهيئة التفتيش القضائي أي نشاط في مجال تدريب القضاة سوى ترشيح من يحضرون دورات تدريبية تعدها جهات أخرى، وقد تمكنت الهيئة مؤخراً من إنشاء إدارة خاصة بتدريب القضاة وتدريب كوادرها الإدارية، وقد تمكنت هذه الإدارة من إعداد برامج تدريبية للقضاة والكادر الإداري نفذ البعض منها بالإضافة إلى المشاركة في دورات تعدها جهات أخرى شاركت فيها الهيئة في تدريب معظم كادرها القضائي والاداري حيث بلغ عدد المستفيدين من ذلك التدريب (٧١٠) متدربين.

ومنذ إنشاء إدارة التدريب بالهيئة تمكنت الهيئة من إقامة دورات تدريبية تغطي الاحتياج التدريبي الذي تلمسه من واقع نزول مفتشيها إلى الميدان، حيث أقامت الهيئة هذه الدورات منفردة بالاعتماد على إدارة التدريب بالهيئة وكان عدد تلك الدورات (٤٢) دورة تدريبية بلغ عدد المستفيدين منها (٨٥٧) متدرباً من القضاة والموظفين.

الشكاوى ومحاسبة المقصرين:

كثفت الهيئة من اعمال الرقابة والمحاسبة للمقصرين، حيث تتم المحاسبة بناء على شكاوى المواطنين التي تثبت صحتها، أو عبر ما يصل إلى الهيئة من تقارير مفتشيها الذين يقومون بالتفتيش الدوري او المفاجئ، والجدول التالي يوضح عدد الشكاوى الواردة الى الهيئة خلال عشر سنوات مضت والتصرفات التي تمت بشأن ما ثبت صحته من تلك الشكاوى:

الشكاوى الواردة	١٥,٦١٧
نزول ميداني	٣١٦
إحالة للتحقيق	٢٩٢
دعاوى تأديبية	١٠٢
تنبيهات كتابية وشفهية	٤٨

كما صدرت قرارات من مجلس القضاء الأعلى بعزل أكثر من (٤٠) قاضياً ممن أخلوا بواجباتهم من عام ٢٠١٨م وحتى اليوم.

أضف إلى ذلك أن الهيئة اصبحت تعمل عبر إدارة العمليات على متابعة انتظام العمل في المحاكم بشكل مستمر حتى أثناء العطل القضائية، ويتم معالجة ما يمكن معالجته بشكل فوري عبر التواصل بواسطة إدارة العمليات في الهيئة.

وكذلك تم استقبال العديد من الشكاوى المقدمة إلى رئيس الهيئة وتحال بعد ذلك إلى إدارة عمليات هيئة التفتيش القضائي لإرسالها للقضاة المعنيين بالشكوى ويتم متابعتهم بشكل مستمر للرد على تلك الشكاوى بشكل سريع.

التطوير والرؤية الوطنية:

أ) الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة:

بدأت الهيئة في تنفيذ مبادرات الرؤية الوطنية من بداية عام ٢٠٢٠م، كما قامت بتحليل الوضع الراهن وتحديد الأولويات التي تجاوزت عدد (٢٥) أولوية، وبادرت في وقت مبكر بتشكيل الوحدة التنفيذية للرؤية الوطنية الخاصة بها لتنفيذ الأنشطة الواردة في مصفوفة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة الخاصة بالسلطة القضائية، وقد أنجزت الهيئة معظم الأنشطة الواردة في المصفوفة والتي منها:

- إعداد وإصدار اللائحة التنظيمية لهيئة التفتيش القضائي.
- إعداد القواعد والمعايير والأُطر المنظمة لعمل التفتيش القضائي وإجراءات التفتيش والنماذج المرتبطة بها.
- إعداد دراسة لتوفير العدد الكافي من القضاة على مستوى كل محكمة في الجمهورية وفق معايير ومواصفات معينة.
- تنفيذ التفتيش المفاجئ على المحاكم بما فيها العسكرية في عشر محافظات.
- تنفيذ التفتيش الدوري على قضاة الدفع (١٧) و (١٨) و (١٩) و (٢٠) خلال عامي ٢٠٢٠, ٢٠٢١م.
- إعداد دراسة وضع معيار للقضايا البسيطة وكيفية تسهيل الفصل فيها.
- إعداد دليل حركة الدعاوى والطعون.
- إعداد دليل إجراءات قضايا الأمور المستعجلة.
- إعداد دليل تصنيف الدعاوى.
- إعداد دليل إجراءات التنفيذ.
- إعداد الخارطة القضائية المكانية والنوعية.
- العمل على إنجاز القضايا التنفيذية المتأخرة.
- إعداد خطة لإنجاز القضايا المتأخرة أمام المحاكم.
- إصدار الهيكل التنظيمي للهيئة.
- إصدار دليل عمل هيئة التفتيش القضائي.
- إصدار دليل خدمات هيئة التفتيش القضائي.
- تحديث مدونة السلوك القضائي.
- مراجعة نظام الترقية للقضاة استناداً للعوامل الموضوعية (الكفاءة والنزاهة والإنجاز).
- إعداد الضوابط والمعايير والأسس المنظمة لاختيار أعضاء هيئة التفتيش القضائي.
- المشاركة في عملية التخطيط التشاركي وإنجاز مصفوفة العمل لخمس سنوات ٢٠٢١-٢٠٢٥م.

وقد حققت الهيئة خلال السنوات الماضية مركزاً متقدماً بالنسبة لإنجاز مشاريع الرؤية الوطنية وما زالت تعمل بشكل دؤوب رغم عدم تعزيزها بأي مبالغ لتنفيذ تلك المشاريع خلال ١٤٤٥هـ.

ب) تطوير العمل في الهيئة والدراسات النوعية:

١-عملت الهيئة على إعداد مشروع اللائحة التنظيمية وهيكلها التنظيمي ورفعه لمجلس القضاء الأعلى والذي أصدر قراراً باللائحة أواخر عام ٢٠٢٠م وبناءً عليه فقد تم استحداث العديد من الإدارات والأقسام التي ستُسهم وأسهمت بشكل كبير في تحسين العمل في الهيئة وأهمها:

- إنشاء دائرة البيانات والمعلومات والإحصاء.
- إنشاء إدارة التخطيط والاحصاء القضائي.
- إنشاء إدارة عمليات هيئة التفتيش.
- إنشاء إدارة العلاقات العامة والإعلام.
- إنشاء إدارة تقنية المعلومات.
- إنشاء إدارة التطوير والبحوث.
- إنشاء إدارة التدريب والتأهيل.
- إنشاء إدارة الخدمات.
- إنشاء إدارة أمن المعلومات.

٢- أنجزت الهيئة المئات من الدراسات النوعية.

- أصدرت الهيئة أكثر من (٣٥٠) تعميماً نوعياً للمحاكم.

إنجازات أخرى:

- إصدار كتاب خاص بالتعاميم الصادرة من الهيئة خلال الأعوام ١٤٣٤هـ - ١٤٤٣هـ، ثم صدرت الطبعة الثانية من الكتاب متضمنة التعاميم من عام ١٤٣٤هـ وحتى ١٤٤٤هـ.
- تم العمل على تطوير وتحسين النظام الالكتروني للشكاوى وربطه بموقع الهيئة الالكتروني لتقديم خدمات الكترونية.
- أرشفة الملفات الوظيفية والسرية الكترونياً لأكثر من (١,٧٠٠) قاضٍ.
- إعادة النظر في الخارطة القضائية ووضع التصورات اللازمة لتوزيع محاكم أمانة العاصمة وفق التقسيم القضائي وبما يتناسب مع الخارطة الأمنية بما يُسهم في تيسير وصول الناس للعدالة وتخفيف العبء القضائي عن المحاكم.
- إنشاء موقع الكتروني خاص بالهيئة وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، ويتم حالياً استقبال الشكاوى إلكترونياً عبر الموقع.
- إنشاء قاعة الاجتماعات والتدريب الخاصة بالهيئة، وقد احتضنت القاعة العديد من الفعاليات مما ساهم في سرعة الإنجاز.
- إنشاء وتجهيز الاستراحة الخاصة بهيئة التفتيش في محافظة الحديدة، وذلك من أجل تسهيل أعمال لجان التفتيش التي ترسل للقيام بمهام في المحافظة.
- إصدار كتاب دليل المفتش.
- إعداد وإصدار لائحة بدلات التفتيش الميداني الخاص بالهيئة.
- إعداد وإصدار قواعد التعامل مع تقنية المعلومات في الهيئة.
- إصدار كتاب الأطر المنظمة لعمل الهيئة متضمناً لائحة الهيئة وبناءها التنظيمي ودليل عملها وقواعد التعامل مع تقنية المعلومات فيها ولائحة بدل التفتيش الخاص بها.
- تدشين العمل في التوصيف الوظيفي للهيئة.
- تدشين العمل في تطوير الخدمات وتبسيط الإجراءات في الهيئة.
- تفعيل الرقابة على أعمال القضاة المناوبين خلال العطلة القضائية.
- البدء في تحديث قاعدة بيانات القضاة.

21 سبتمبر
حرية واستقلال

القضائية

عدد خاص بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر

ثورةُ البُسطاءِ

من قصيدة ثورية لشاعر الثورة: معاذ الجنيد

هُمُ الأنصارُ ((تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَا...))
وجوهاً تحمِلُ الوَهَجَ القديما
فما زالَ اسمُهُمْ: (أنصارُ طه)
و(طه).. لم يزل فيهم مُقيما
يمانِيُّونَ إنْ ثأروا وثاروا
أحالوا كلّ مملكةٍ هشيما
فلا أبقوا لـ(آل سعود) حقلاً
ولا لـ(ترامب) أُنبوباً سليما

* * *

رأوا في ثورةِ الأحزابِ إذناً
لمشروعِ الوصايةِ أن يدوما
لذلك أشعلوها من جديدٍ
وكان اللهُ توّاباً رحيما
أقاموا ثورةَ البُسطاءِ حقاً
وما اتّبعُوا بها حزباً ظلوما
وما احتاجوا إلى جُمَعٍ طوالٍ..
(ثلاثاً).. إنما كانت حُسُوما
وصارَ الشعبُ حُرّاً مُستقِلاً
ومملكةُ العِدا أمسَتْ خصيما
عليهم أشعلت بالأمسِ حرباً
عليها اليوم ردُّوها جحيما..

يمانِيُّونَ.. شعبٌ إذ تراهُ..
رأيتَ أباهُ (لقمانَ الحكيما)
يمانِيُّونَ باسمِ اللهِ قاموا
وأحيوا باسمِهِ النهجَ القويما
وقالوا: ابعث لنا (طالوتَ مَلِكاً)
يُرينا الحقَّ صحواً لا غيوما
((نُقاتِلْ في سَبِيلِ اللهِ)) وعياً
ونبلُغُ في تولِّيهِ النُجوما
فهَيَّأَ من لَدُنْهُ لهُم وَلِيّاً
إماماً صادقاً.. وأخاً كريما
يُزكِّيهم.. يُعلِّمُهُم.. ويتلُو
على أسماعهم: ذِكراً حكيما
فصاغُوا المعجزات على يديهِ
وزادتهُم قيادتُهُ عُزوما
فهذا الدينُ منتصرٌ عزيزٌ
((وهَذا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمَا))

* * *

فلو لم ينجحِ الثوارُ حقاً
لما جمعوا لنا الحِلفَ الغشوما
أتوا يستعجلونَ على دمانا
فذاقوا لحمنا العاتي سُموما
وكانوا يسقطونَ إذا برزنا
جنودٌ.. لا تُسمِّيهم (حريما)
على الشاشاتِ تحسبهُم جيوشاً
وفي الميدانِ تلقاها (كُرُوما)
فلو يستغفرِ العُمَلا... وجاءوا
((لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيمَا))
فإنْ تابوا ولم نقدِرْ عليهم..
وإلا لن يروا شعباً حليما!!

* * *

هُمُ الأنصارُ لا أحداً سواهم
بنسفِ النفطِ يجرؤُ أن يقوما
فتلك دماؤهُم ثارَتْ وطارَتْ
(مُجنَّحَةً).. (مُسيَّرةً).. (رُجوما)
بِـ(حقلِ الشيبةِ) امتَدّتْ حريقاً
وصارَتْ في سما (الأحسا) سديما
لأنّ اللهَ يرمي السهمَ عنهم..
فأنّى وجَّهُوا.. ضربوا الصميما
وها هُم يطرحونَ السِلمَ نُصحاً
وإن لم تجنحوا.. طرحوا الهُجوما
وإن وجدوا (أبو ظبيٍ) تمادَتْ
عليها أرسلوا الريحَ العقيما
فيا مُدنَ الزجاجِ كفى غروراً
فوجهُ (دُبيّ) لن يبقى وسيما
ستختلِطُ الحجارةُ بالمرايا
فكُن يا طفلَ (أمريكا) فهيما
ستضربُ حينها مثلاً جهولاً..
وتسألُ (نجدَ): من يُحيي الرميما؟
فإمّا أن تتوبوا الآن رُشداً
وإلا نبدأُ الصفعَ الأليما!!

* * *

ويا قومَ الإبا: بأبي وأمي
لقد شرّفتُمُ الدينَ العظيما
جُزيتُم أجرَ ما قدّمتُمُوهُ
((فإنَّ اللهَ كانَ بِهِ عَلِيمَا))
وإنَّ اللهَ كان بِكُم رؤوفاً
و((إنَّ اللهَ كانَ بِكُمْ رَحِيمَا))
أرى النصرَ الكبيرَ أشدَّ وطئاً
يلوحُ.. فسبِّحُوا اللهَ العظيما...

٢٠/ سبتمبر/ ٢٠١٩

«نحو أفق فكري مواكب للزخم الثوري ومآلاته»

اليمن وإرادة القوة

زياد السالي

من الغريب القول إن المجتمعات التي تقع في خانة العالم الثالث قد تجدها ذات يوم تخلصت من التبعية للغرب، واستطاعت بناء نسقها المعرفي والوجودي المقابل للأنانية الإمبريالية وعنصريتها المغلفة باسم الحرية الفردية.

كل البطش والسطوة التي بسطها ومارسها بوقاحة مفرطة المستعمر الغربي على الشرق الأوسط وفرض من خلالها الانبهار والتشظي والانهيار والقبول اللاإرادي من الأنظمة، بذلك دون محاولة الحيلولة أو المقاومة قد أسس فكرا انهزاميا وترددا قميئا طيلة عقود من الزمن وتحديدا في عصر ثورة المعلومات، وأصبح الإنتاج الثقافي تقليدياً للغرب أو تقليدياً في اتباع أدوات الآخر في التغلب على تبعيته له، فإن لم يكن مقلدا في التناول فهو مقلد في أدوات التجاوز، وأصبح بذلك منسلخا تماما عن واقعه وهويته وأثيته وبنيته الوجودية التي لا يناسبها مثل ذينك، كونها في الوقوف قليلا حول أفقها ستظهر الفجوة وعدم التناسب والانسجام المأمول وهو ما خلف إما اشمئزازاً غالباً في التعامل، أو استسلاماً محموماً في التعاطي.

كل هذه المقدمة ضرورية بطبيعتها لكي نقف على حال وواقع رافض ومحاول نحو تموضع شامل يسير في اتجاهات كثيرة نحو إيجاد ذات حرة تقوم على الندية والاعتزاز والاعتداد بملامحها وبسحنتها وأصالتها البنيوية، بأدوات مناسبة ومن صلب بنية الوجود والجسد الجغرافي للمنطقة.

نستطيع أن نقول لنيتشه حين قال: «كل شيء يسقط في الماء، ولكن لاشيء يغوص في الأعماق»، أن ثمة إرادة طامحة حية وجريئة وذكية أيضا قد أدركت ذلك وغاصت في أعماق الخطر الذي حاول المستعمر أن يحميه ببوارجه وبأدواته وقامت في سبر كنهه ومحاوراته وكشف مغزاه والعمل على تشخيص مرضه وإيجاد علاج مناسب له لعله استئصاله من الماء وإغراقه، هذا الخطر الآري الغربي، هو الذي جعل من كهنة الشمعدان ومثلث الهرم والعين الواحدة المهيمن على الأرض والذي يدير من فيها من خلف الظل، وهو الذي عمل جاهدا على محاربة الفكر الحر ومنهم فريدريك نيتشه وجعله في مصحة نفسية وبعدها قتله، المهم فإن الانبثاق المعرفي والاتصال السليم في كشف زيف وظلامية الماسونية وساديتها يعود من جديد عبر أياد شابة طامحة، تقدم الفعل على القول وكأن الأفكار تأتلف وتتلاقى مهما تباعد المؤدى زمنيا ومكانيا.

هنا من اليمن من البحر الأحمر والعربي والأبيض المتوسط والمحيط الهندي يأتي الانبعاث النيتشي، كما كان الانبعاث المحمدي في محاربة هذا الزيف الكهنوتي واتخاذ السبيل الجريء عبر إرادة القوة في هزيمة سوداوية الصهيونية وأذرعها العقيمة من ذوي النفط والعملاء، تأتي هذه المعركة اليمنية التي حاول أن يلقي المستعمر الغربي عليها وسخه بوصفها بالرجعية والتخلف وإطلاقه لعمليته العدوانية اسم تحالف حارس الازدهار ردا على ظهور الحارس اليمني للبحر الأحمر وتدخله في فرض معادلة قوية فضحت هشاشة ووهن المستعمر أمام إرادة رجال الله الحقيقيين في الدفاع عن المستضعفين في الأرض كوسيط معرفي وتاريخي واجتماعي يعيد لنا الذاكرة والأمل في استرسال الوسائط الكونية ابتداء بالرسالة المحمدية وأخيرا وليس بآخر الموقف اليمني في البحر كحقبة جديدة تعيد الشرق الأوسط للواجهة وإلى مكانه الوجودي الفاعل العادل حينما أفشلت مخطط الشرق الأوسط الجديد بهذه الجرأة التي شهد لها القاصي والداني من شعوب العالم والتي تؤرخ لفتح جديد يمنح العالم مشروعيته في الحياة الشريفة العادلة وللإنسان كرامته التي أصبحت كما أصبح سلعة في سطوة وانتهازية واستغلال المال ورجال المال.

هنا اليمن نعم هنا يمن الواحد والعشرين من أيلول لا غير الذي نراه ومن خلفه طوفان المقاومة الذي لا شك سيغرق الإمبريالية إيذانا للتوازن القطبي وندية القوى والذي سيعيد للتهور والاستهتار الاستكباري من قوى الغرب جادة صوابه بعد أن طال أمد فساده في الأرض دون أن يبالي بالآخرين وبوجودهم الكوني المستحق.

القضائية
صحيفة الساحة القضائية - شهرية - تصدرها وزارة العدل

رئيس التحرير: حمود أحمد مثنى
نائب رئيس التحرير: اسماعيل حمود الموشكي
مدير التحرير: فاضل الهجري
سكرتير التحرير: عبدالإله جلاعم
المراجع والمصحح: إبراهيم زايد
الصف الضوئي: منال القطيبي
المدير الفني: إبراهيم سعدان

الكتابات والآراء والمقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن الصحيفة وتقع مسئوليتها على عاتق أصحابها أو مصدرها الأصلي

المراسلات: باسم رئيس التحرير

عدد خاص بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ٢١ سبتمبر

طبع من هذا العدد ١٠٠٠ نسخة

طبعت في المطبعة القضائية: هاتف ٥٦٢٦١٨